آثار الحرب الأمريكية على العراق

دولياً، إقليمياً ومحلياً

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

٣٠/٥ - ٢٠٠٣/٦/١

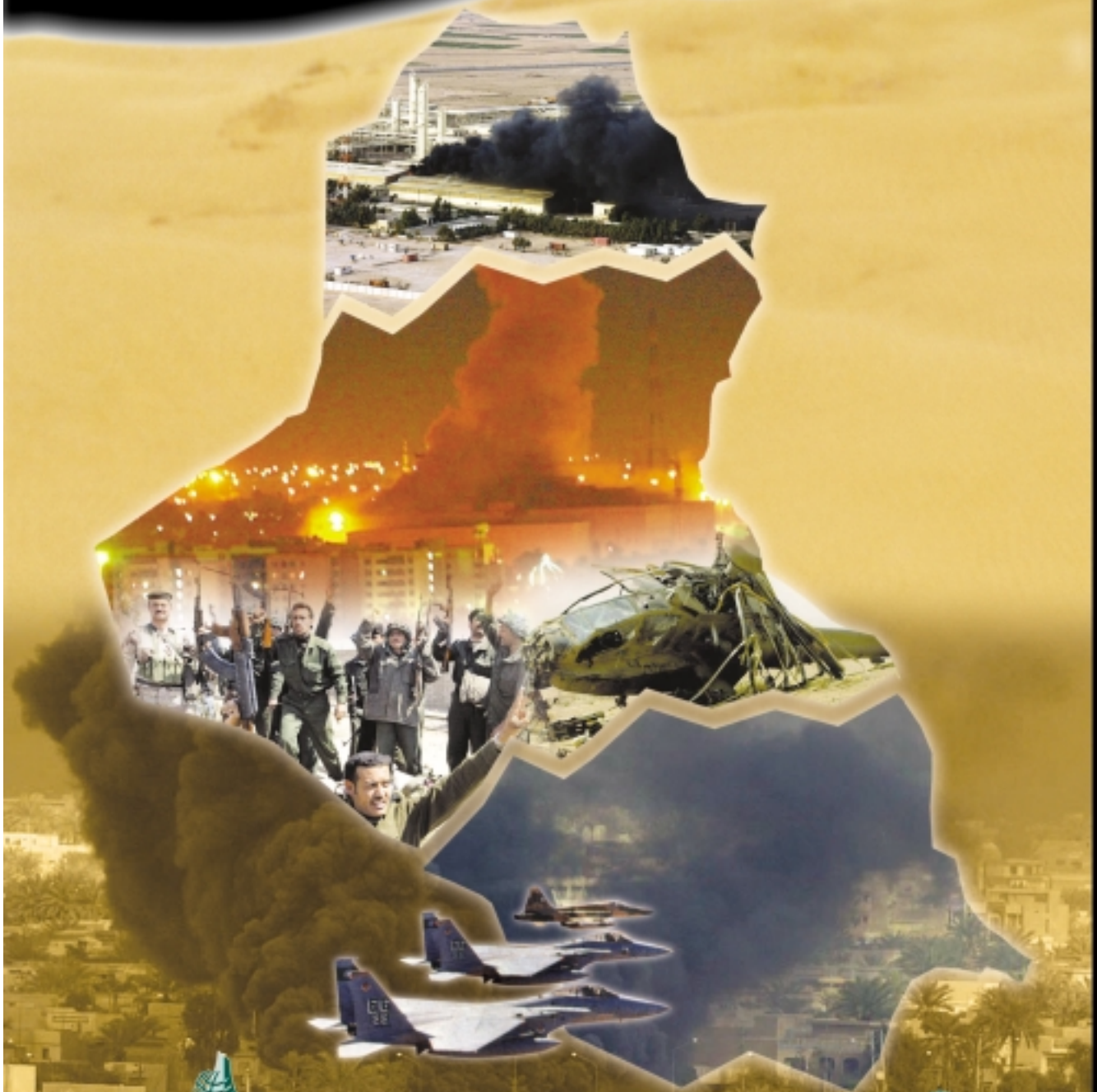

آثار الحرب الأمريكية على العراق
دولياً، إقليمياً ومحلياً

Implications of the US War on Iraq
Globally, Regionally and Locally

معهد أبو لغد لشؤون الدولية
Abu Lughod Institute of International Affairs

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

آثار الحرب الأمريكية على العراق

دولياً، إقليمياً ومحلياً

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

٢٠٠٣/٦/١-٥/٣٠

أوراق ومداخلات لنخبة من
المفكرين والأكاديميين الدوليين والعرب والفلسطينيين

آلان جريش	الآن جوكس	جان الآن	روجر هيكوك
أندرياس بيرو	هينر فورتيج	حسن نافعة	محمد السيد سعيد
مصطفى كامل السيد	رشيد الخالدي	أحمد صبح	محمد اشتيه
غسان الخطيب	سري نسيبة	زياد أبو عمرو	علي الجرباوي
رجا بهلول	جورج جقمان		

آثار الحرب الأمريكية على العراق
دولياً، إقليمياً ومحلياً

الطبعة الأولى – تشرين الثاني/ نوفمبر – 2003

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-09-x

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤، بيرزيت – فلسطين
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+، فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
صفحة الكترونية: www.home.birzeit.edu/giis

طبع هذا الكتاب بدعم من:
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تحرير وتدقيق النص العربي: وسام رفيدي
تحرير وتدقيق النص الإنجليزي: أليكس ويك

نسق للمؤتمر: د. روجر هيكوك و أ. مجدي أبو زيد

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

المحتويات

كلمة الافتتاح ٥
د. مجدي المالكي

العولمة الأمريكية: إلى أين؟ ١٥
آلان جريش

العالم العربي: تناقضات ومحاور جديدة ٢٣
د. حسن نافعة

إصلاح نظام الجامعة العربية ٢٩
د. محمد السيد سعيد

الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية – العربية ٣٧
د. مصطفى كامل السيد

القضية الفلسطينية في السياق الدولي المعاصر ٤٥
رشيد الخالدي

الدور الأوروبي والحلول المقترحة للقضية الفلسطينية ٥١
أحمد صبح

مستقبل الدعم الاقتصادي الاجنبي والعربي في ضوء التحولات الجديدة ٥٧
محمد إشتيه

جاهزية الوضع الفلسطيني الداخلي للحلول المقترحة ٦٥
غسان الخطيب

سيناريوهات وحلول القضية الفلسطينية في ظل التحولات الدولية والاقليمية ٧١
د. سري نسيبة

خارطة الطريق: التحديات وثمن النجاح ٧٩
د. زياد أبو عمرو

العملية التفاوضية القادمة: لكي لا نعود إلى المربع رقم ١ ..... ٨٥
د. علي الجرباوي

«تجبره على أن يكون حرا»: مستقبل الديمقراطية بعد غزو العراق ٩٧
د. رجا بهلول

نتائج واستخلاصات تتعلق بالبعد الداخلي الفلسطيني ١٠٧
د. جورج جقمان

كلمة الافتتاح

د. مجدي المالكي*

يسرني باسم معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن أرحب بكم جميعا في أعمال مؤتمرنا الثامن هذا. أرحب وأشكر ضيوفاً وأصدقاء المعهد الذين قدموا من أمريكا ومن بعض الدول الأوروبية ملبين دعوتنا للمساهمة والمشاركة في أعمال هذا المؤتمر رغم انشغالهم ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، حيث كانوا دائما مخلصين وأوفياء في دعمهم لأنشطة المعهد ونراهم دائما بجانبنا رغم الحصار المفروض علينا. أرحب بالسادة الوزراء وبممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبسفراء وممثلي الدول المختلفة، وبممثلي المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية، كما وأرحب بالأساتذة والعاملين في جامعة بيرزيت وبجميع العاملين في المؤسسات الأكاديمية والبحثية. أشكركم جميعا على حضوركم، كما أتقدم بالشكر الجزيل للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لدعمها المالي والمعنوي والذي لولاه لما استطعنا إنجاز هذه التظاهرة الأكاديمية. أهلا وسهلا بكم جميعا.

* أستاذ علم الاجتماع/ مدير معهد أبو لغد للدراسات الدولية.

الأخوات والأخوة:

يحتل هذا المؤتمر موقعا متميزا في نشاط المعهد، فإضافة إلى أهمية موضوعاته وأبحاثه ونوعية المشاركين فيه، فهو يعقد في الذكرى السنوية الثانية لوفاة الأستاذ الراحل إبراهيم أبو لغد مؤسس المعهد. كما أن المؤتمر، هذا التجمع الذي يسمح بالتواصل بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين من الوطن والخارج، يتخذ دلالات خاصة، في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها في الأراضي المحتلة وسياسات العزل والحصار التي تفرضها علينا السلطات الإسرائيلية منذ حوالي ثلاثة أعوام، فهو شكل من أشكال المقاومة والتحدي لهذه السياسات القمعية العنصرية.

فمن المفارقة أن نحشر في منازلنا وفي حاراتنا وقرانا ومدننا، وان نمنع من التواصل حتى فيما بيننا، وأن نمنع من الوصول إلى جامعتنا التي تبعد عدة كيلومترات، في زمن يسمى بزمن العولمة. ففي هذا الزمن يفترض أن تلغى فيه الحدود بين الدول والقارات والحضارات! أما هنا فيضيق علينا الحصار، وتفرض علينا الحواجز التي تتزايد يوميا لتحول الوطن إلى معتقل. ردا على ذلك حرص المعهد هذا العام، رغم هذه الظروف الصعبة، على توسيع دائرة المشاركة في أعماله، فبالإضافة إلى مضاعفة عدد الزملاء الذين قدموا من أمريكا وأوروبا للتواصل معنا، عملنا على فتح بابا للتواصل مع زملائنا الأكاديميين والسياسيين في العالم العربي، وغدا كما قرأتم في البرنامج، سيكون لنا لقاء مع الدكتور عمر موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، وحوارا مع عدد من الأكاديميين العرب الذين سيساهمون لأول مرة معنا في مؤتمراتنا الدولية.

يأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة من المؤتمرات التي بدأها معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت منذ عدة سنوات. ركزت هذه المؤتمرات على مواضيع سياسية وأكاديمية بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، ولقد عكست هذه المؤتمرات، من زوايا متعددة، هموم المجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة، ويطمح المعهد بذلك للمساهمة في إغناء الجدل الدائر حول العديد من القضايا المصيرية، وبتسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الواقع الفلسطيني والتغيرات المستمرة والسريعة التي تجري في الساحة الإقليمية والدولية.

في هذا السياق جاء اهتمامنا بموضوع الحرب على العراق وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية. لقد أثارت هذه الحرب اهتمام عدد كبير من المفكرين والمثقفين والسياسيين

في جميع أنحاء الكرة الأرضية، وتفاعلت معها مؤسسات مدنية وحركات اجتماعية في معظم مجتمعات العالم، وبرزت لأول مرة منذ سنوات خلافات وانقسامات واضحة في الموقف الدولي حيال هذه الحرب.

دوافع هذا الاهتمام وهذا التفاعل الدولي الشعبي والرسمي مرتبطة بما لهذه الحرب من دلالات وأبعاد إقليمية ودولية. إذ أن غزو العراق واحتلاله يأتي ضمن سلسلة من الأحداث العالمية. فبالأمس كانت الحرب على أفغانستان وقبل ذلك كانت أحداث كوسوفو والصومال والبوسنة وبنما وجرينادا، واليوم نرى محاولات لفرض حلولا قسرية على الشعب الفلسطيني وتهديدا واضحا لحزب الله وسوريا وإيران وكوريا الشمالية وغيرها من الدول في العالم. فما هي دلالات كل هذه الأحداث؟ هل هناك خيط أو خيوط تربط بين كل هذه الأحداث وتهدينا لفهم عالمنا؟ أقصد بهذه الخيوط العلاقات الداخلية التي تربط مشكلات العالم جميعها، سواء كانت تلك مشكلات سياسية – عسكرية أم اقتصادية – تنموية أوغيرها.

إن الانفجار الذي أصاب النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول أدوار اللاعبين فيه أدى إلى انفراد أمريكا في قيادة العالم. لكن ما هو ليس واضحا بعد أسباب عدم بروز تحالف من الدول والقوى العظمى الأخرى ضدها لتخلق توازنا في القوى لحماية مصالحها؟ ففي تاريخ العالم كاد يصبح قانونا من قوانين العلاقات الدولية أنه كلما قامت دولة عظمى وحاولت فرض سلطتها من طرف واحد تألبت القوى الأخرى سريعا ضدها لتخلق توازنا في القوى لحماية قوتها وحرية تحركها في مواجهة تلك القوى العظمى الصاعدة. والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على ذلك مثلا تحالف المدن الاغريقية للوقوف في وجه بروز أثينا كقوة إغريقية عظمى عقب هزيمة جيوش الفرس في القرن الخامس قبل الميلاد، وكذلك التحالف الأوروبي ضد نابليون في القرن التاسع عشر، والتحالف ضد ألمانيا الهتلرية في القرن الماضي.

فما نلاحظه اليوم، أن لدى أوروبا الغربية اقتصادا أضخم من الاقتصاد الأمريكي، ولدى روسيا ترسانة نووية توازي الترسانة الأمريكية، ولدى اليابان أحد أكثر اقتصاديات العالم تقدما، كما أن الصين والهند عملاقان يفيقان من سباتهما، ولكن مع ذلك لا شيء حتى الآن يهدد القيادة الأمريكية للعالم. فمن المفترض أن تتألب بعض هذه القوى على الأقل، لإعادة التوازن إلى علاقات القوى العالمية، ولكن ذلك لم يحصل حتى الآن، رغم محاولات بعض الدول الأوروبية في عدة مناسبات والتي كان آخرها كما تذكرون موقف فرنسا وألمانيا وروسيا من الحرب على العراق. فما هي أسس وعناصر هذه القيادة؟ وما هو حظها في الاستمرار؟ هل سيأفل نجم الولايات المتحدة أم أنها تتجه إلى الهيمنة

الكاملة؟ هل نتوجه نحو ترسيخ نظام «أحادي القطب» أم متعدد المراكز؟ هل يمكن أن يكون النظام العالمي شيئا أخراً غير نظام أمريكي؟

علينا ألا ننخدع بأحداث الحرب على العراق، حيث أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وضعها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة القادرة على نشر أساطيلها الحربية الضخمة بعيدا، وتحدي المجتمع الدولي، وتجاوز مجلس الأمن، وإعلان الحرب، وتحقيق الانتصار السريع، ومن ثم شرعنة احتلالها للعراق بعد قرار مجلس الأمن ١٤٨٣. بالرغم من كل ذلك، فالقوة – ولو كانت عظمى – ليست مرادفة للهيمنة. فهي تعطي من يملكها وسائل أكثر من غيره في التنافس على تحديد قواعد اللعبة، وهي لذلك لا تلغي هذا التنافس، ولا يمكن لها أن تحقق في كل الأحوال هيمنة مستقرة أو ثابتة.

فلا بد من التمييز بين الهيمنة والقيادة أو الزعامة، فالهيمنة هي زعامة أو قيادة قائمة على «الرضا». ففي أي نظام يقوم على الهيمنة، تعرض القوة المسيطرة معطيات النظام المنشود في ثوب عالمي وتقدمه كنظام مفيد للجميع. ولا تعمل الهيمنة كعلاقة فظة للقوة بل تنتهج أسلوبا لطيفا وحضاريا للحصول على نوع من الرضى العالمي. كما أن البعدين الذاتي والأيديولوجي يشكلان عنصرا أساسيا في هذه العملية. ويتقمص الأفراد والمنظمات والتيارات الفكرية والدول المهيمن عليها، هذا النظام، فهم يتقاسمون طرق التفكير والقيم والمعايير ذاتها. فهل هذا ما هو حاصل اليوم مع الولايات المتحدة؟ الواقع يقول غير ذلك، بل على العكس فلم تنجح أية إمبراطورية في التاريخ من استعداء الشعوب والمنظمات والمجتمعات المدنية والدول لها في فترة قصيرة كما فعلت أمريكا، وهي بذلك فعلا مبدعة.

من ناحية أخرى، أصبح واقع العلاقات الدولية والنظام العالمي بالغ التعقيد أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع تعدد اللاعبين الدوليين، حيث يصعب على أي لاعب بمفرده أن يفرض نفسه في كل مجال على نحو قاطع ومستمر. من مؤكد أن الولايات المتحدة قد كسبت الحرب الباردة، في تنافس القوى كما في المواجهة الأيديولوجية، وانتصر معها النظام الرأسمالي أو ما يعرف بالعالم الحر بشعاراته الثلاثة: اقتصاد السوق، التعددية، التحول الديمقراطي. هذا صحيح من منظور السياسة الواقعية، أما من منظور النظام العالمي، فذلك الانتصار يبقى نسبيا، حتى وإن كانت هذه الشعارات قد غزت العقول، فما زال هناك تفسيرات وطرائق لتطبيقها متضاربة ومتصارعة. فلا يوجد نموذج واحد للديموقراطية، أو للتنمية السياسية. وليس هناك نموذجا واحدا لاقتصاد السوق، ولا وجود لهذا الاقتصاد أصلا بشكل مطلق،

فالحكومات تتدخل في النشاط الاقتصادي وفقا لطرائقها الخاصة وهو ما يثير خلافات عديدة حتى بين الدول الرأسمالية الكبرى.

فالليبرالية هي أيديولوجية بدأت تتصارع مع أيديولوجيات أخرى كالقومية والأصولية الدينية، بل بدأت الليبرالية تستخدم كأيدولوجيا أصولية، على اعتبار أن الأصولية هي ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة واحتكار الحق، بل الواجب في فرضها على الآخرين وهو ما يحاولون فعله أساتذة الأخلاق في البيت الأبيض. فعلى عكس ما كان يطمح له فرانسيس فوكوياما، هذا العالم المتوافق على رؤية واحدة للإنسان، والذي تنتهي فيه الأيدولوجيا ما زال بعيد المنال. فما أن انتهت الحرب الباردة وازداد تأثير العولمة حتى دخل المسرح الدولي لاعبين جدد بأعداد كبيرة وباتجاهات عديدة. فبالإضافة للكتل الإقليمية التي تتزايد في كل مكان، وبالإضافة لتنشيط الجماعات الوطنية أو الإثنية المحلية، يمكننا الحديث عن الجماعات الضاغطة، وشبكات المشاريع، والجماعات الأصولية والأحزاب السياسية الدينية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، وغيرها وكلهم أصبح له تأثير على توزيع الموارد والقيم والأيدولوجيا على الصعيد الدولي. وقد ظهرت فجوات واسعة بين هؤلاء اللاعبين الدوليين. فبعضهم محدد وله وجود قانوني، لكن بعضهم منتشر وله قوانينه الذاتية، وعلاقاته الخاصة ومفاهيمه المختلفة للسلام والعدالة والحق والحرية والديمقراطية. ويستمد كل منهم سلطته من مصدر معين، ولكل أهدافه، ووسائله في العمل. فكيف يمكن لدولة واحدة مهما بلغت من قوة أن تسيطر على كل هؤلاء اللاعبين وأن تهيمن عليهم؟

بالمقابل، يرى البعض أن بديل نظام القطبية الثنائية أو الأحادية سيكون القيادة الجماعية للعالم، وتحديدا قيادة القوى العظمى الثمانية من خلال التعاون في حل الخلافات والأزمات. لذلك يعتقد هذا البعض أنه سيتم تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى في المجالات المختلفة. ولكن يعتقد البعض الآخر أن تضاعف عدد اللاعبين الدوليين الذين لهم دور هام على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى اللاعبين الذين لا يخضعون لأي منطق مؤسسي يزيد من حالة عدم الاستقرار ويحد من الآثار المترتبة على هذا التعاون المعزز، يضاف إلى ذلك حالة التنافس المستمرة بين الدول العظمى والتي قد تؤدي آجلا أم عاجلا إلى تشظّي هذه القيادة الجماعية وتراجع التعاون فيما بينها لحساب تحالفاتها الخاصة على المستوى الإقليمي أو العالمي. بين هذه الفروض المتباينة تبقى الاحتمالات والتساؤلات مطروحة حول مستقبل النظام العالمي في القرن الواحد وعشرين.

في هذا السياق من التحولات الدولية، تطرح تساؤلات عديدة حول موقع ودور دول الجنوب، ومنها الدول العربية، في المستقبل وفي إطار التحولات السريعة والترتيبات الجديدة في العالم. هذه الدول بدأت تتساءل بقلق عن دورها. فكيف يكون لها دوراً أساساً في نظام لا تسيطر فيه على أية قاعدة من قواعد اللعبة الدولية الجديدة؟ ما الذي يجب أن تفعله لكي تحسّن من مواقعها في النظام الدولي الجديد؟ هل تتدخل في علاقات مناكفة وابتزاز كما تفعل اليوم كوريا الشمالية؟ أم تخضع كليا لإرادة القوى العظمى وشروطها؟ أم تغامر بفتح مواجهة ستؤدي إلى حصارها اقتصاديا وضربها عسكريا كما رأينا في حالات عديدة وآخرها العراق؟

بالنسبة للدول العربية كان كشف حسابها خاسرا طوال عقود القرن العشرين، فقد أضاعوا فرصا وامكانات وخبرات ومؤسسات وثروات، ودخلوا في صراعات وحروب وأزمات غالبها كان يمكن تجنبه، مما عزز من موقعهم التابع، وتشرذمهم، وتخلفهم. فهل يمكن بعد كل هذا أن يتبلور مشروع عربي لمواجهة التحديات والتغيرات التي تحدث في العالم اليوم؟

الكل مدرك أن منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الإقليمية في العالم لأسباب عديدة أهمها النفط، لذلك يهتم بها الأمريكان والأوروبيون وخاصة منطقة الخليج. كما أنها منطقة تشهد تنافسا جيو - اقتصاديا مع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، وانعدام الثقة، وخوف البعض من البعض الآخر، فضلا عن التخوفات من الأحداث الساخنة والمريرة التي قد تتوالد في منطقة حبلى بالمتناقضات والصراعات. من هنا كان واضحا منذ حرب العراق الأولى أنه لا مفر للأمريكان من إحكام السيطرة الكاملة على المنطقة بالتواجد العسكري المباشر، والانفراد بمقدراتها النفطية بعد استبعاد أوروبا كما استبعدت سابقا الاتحاد السوفييتي. ومعنى ذلك باختصار أن صناعة جيوتاريخية جديدة بدأت في المنطقة ولكن على أسس تختلف عن تلك التي أرستها بريطانيا وفرنسا خلال النصف الأول من القرن الماضي. فهناك بدائل واعتبارات عديدة خلقها النظام الدولي الجديد وطموحات أمريكا للتفرد بقيادة هذا النظام. فما هو شكل المنطقة المستقبلي؟ ما هي طبيعة العلاقات العربية – العربية التي ستتشكل؟ ما هو مصير جامعة الدول العربية في ظل الترتيبات الجديدة؟ هل سيتم تفكيك هذا التجمع العربي الهش لصالح نظام إقليمي شرق أوسطي تكون لإسرائيل وتركيا موقع الصدراة فيه؟ ما هي الكتل والمحاور الجديدة التي ستبرز في العالم العربي؟ ما هو دور إسرائيل

وموقعها في المرحلة القادمة؟ وهنا يطرح السؤال حول مصير القضية الفلسطينية التي تشكل قلب الصراع العربي الإسرائيلي في خضم كل هذه التغيرات؟

لقد دفع الفلسطينيون ثمنا باهظا لهزيمة العراق عام ١٩٩١، وحاول الأمريكان والإسرائيليون فرض حلٍ غير عادلٍ لأعدل قضية في التاريخ المعاصر، فما الثمن الذي سندفعه لهزيمة العراق والعرب اليوم؟ كيف يمكننا التعامل مع رياح التغيير التي أصبحت تمس في الصميم كل دول المنطقة؟ كيف يمكننا التوفيق بين ضرورات التعاطي مع التحولات الدولية والواقع السياسي العربي المترهل من جهة، والمحافظة على الحقوق والثوابت الفلسطينية من جهة أخرى؟ ما هي سيناريوهات الحلول المطروحة وكيف يمكننا التعامل معها؟ هل نحن جاهزون داخليا للمرحلة السياسية المقبلة؟ كلها تساؤلات هامة نأمل أن يساهم المؤتمر في الإجابة عليها ولو جزئيا. كما نأمل أن نخرج من هذا المؤتمر بتصور أكثر وضوحا عن طبيعة المرحلة القادمة وآليات العمل على المستوى الفلسطيني في ظل الظروف المعقدة والتهديدات المختلفة التي تحيط بنا وبالمنطقة بشكل عام.

وختاما أريد أن أؤكد أن المعهد حريص على أن تتوفر لهذا المؤتمر، كما في كل المؤتمرات السابقة، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، وأن يشعروا أنهم يستطيعون بكل حرية أن يفكروا بصوت عال دون خشية من سوء فهم أو أحكام مسبقة. وآمل أن يتم في هذا المؤتمر حوارا عميقا ومسئولا، يحترم وجهات النظر الأخرى ولا يصادرها. وسيكون المعهد من جهته حريصا وأمينا على نشر كل أرائكم ومناقشاتكم في الكتاب الذي سينشر حوله في أقرب وقت ممكن.

وختاما أكرر ترحيبي بالجميع، شاكرا لكم تلبية الدعوة ومساهماتكم الفكرية في المؤتمر، معتذرا لكم جميعا ومسبقا عن برنامج حرص المعهد على أن يستفيد فيه إلى أقصى ما يمكن من وجودكم في هذا المؤتمر، مع كل ما سيسببه لكم ذلك من إرهاق، أعلم مسبقا كم سيكون كبيرا.

وأتمنى للجميع التوفيق

العولمة الأمريكية: إلى أين؟

آلان جريش*

لتفهم آثار الحرب ضد العراق، لابد أن نرجع إلى أسباب هذه الحرب. كتب أحد المراقبين السياسيين في الولايات المتحدة أنه لأول مرة في التاريخ، دخلت الولايات المتحدة حرباً دون أن يفهم الجميع أسبابها. على الأقل، تغيرت تعليلات الإدارة الأمريكية. **أولاً** تكلمت عن أسلحة الدمار الشامل. **ثانياً**، تحدث عن علاقة نظام صدام حسين بالقاعدة. **ثالثاً**، أعلنت إن نظام صدام حسين خطر على المنطقة وعلى الولايات المتحدة وعلى الجيران، وأنه نظام ديكتاتوري ووحشي، استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه.

رفضت حركة السلام في العالم هذه التعليلات. وكثيراً من أعضائها نددوا بهذه الحرب، وقالوا أنها «حرب من أجل البترول».

أعتقد أن كل هذه الشروح غير قادرة على توضيح الأسباب الحقيقية للحرب ضد العراق، ولن أتكلم كثيراً عن هذا. وأظن أن القليل ممن في هذه القاعة صدّقوا الدعاية الأمريكية؟

* رئيس تحرير جريدة لوموند دبلوماتيك/ باريس.

أسلحة الدمار الشامل

مر شهر ونصف بعد انتهاء الحرب، ولا يوجد أي دليل عن وجود أسلحة دمار شامل لدى نظام صدام حسين. حتى إذا كشفت قوّات الاحتلال عن برنامج AMD (أسلحة الدمار الشامل) فواضح أن هذا البرنامج سيكون محدوداً جداً لسببين: الأول هو الحصار، والثاني، أن برنامج AMD في العام ١٩٨١ تطور بالمساعدة الأمريكية – الفرنسية – الألمانية.

أظن أن أحد أسباب هذه الحرب أن أمريكا كانت تعلم بعدم وجود أسلحة AMD. فإن اعتقدت بوجود هذه الأسلحة، ما كانت دخلت الحرب كما حدث في كوريا الشمالية.

البترول

هل البترول سبب أساسي في هذه الحرب؟ لا أظن ذلك.

أولاً علاقة بوش مع شركات البترول هي مع شركات البترول في تكساس وهذه شركات صغيرة وأكثر مصالحها في الولايات المتحدة. من مصلحة هذه الشركات ارتفاع أسعار البترول. لماذا؟ لأن ثمن إنتاج البترول في الولايات المتحدة ١٣ دولار للبرميل وفي حالة هبوط هذه الأسعار ستفلس هذه الشركات.

طبعاً هيمنة الولايات المتحدة على البترول العراقي سيساعدها في هيمنتها على سوق البترول، ولكن التغيير جزئي لأن الهيمنة الأمريكية على السوق كانت كاملة قبل الحرب.

بعض المراقبين يقولون أن العراق ممكن أن يحل محل السعودية، وذلك مهم خاصةً مع وجود تأزم في العلاقات بين واشنطن والرياض بعد أحداث ١١ سبتمبر. ذلك غير صحيح لسببين:

١- الإنتاج العراقي غير كافي.. السعودية هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تزيد صادراتها.

٢- الإنتاج في العراق أغلى والتصدير أصعب. طبعاً قد تستخدم الولايات المتحدة البترول لتدفع ثمن الاحتلال، ولكن لابد أن نقارن بين دخل البترول السنوي (١٦) وثمن إعادة بناء العراق. ولا أريد أن أقول أن ديون العراق على الأقل ١٠٠ مليار دولار.

مفاهيم الأمن القومي الجديد

السبب الأساسي للحرب ضد العراق هو التغير في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي، تغير في وجهة النظر لدى القيادة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟ وهذا المفهوم ملخص في وثيقة ٢٠٠٢/٩/٢٠ واسمها: The National Security Strategy of the USA. استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

ما هي الأفكار الأساسية في هذه الوثيقة؟

١- أن القوة العسكرية الأمريكية ضخمة وأن الولايات المتحدة ليس لها أي منافس في هذا المجال. ولابد أن هذا التفوق سيستمر وسيزداد، فميزانية الحرب التي كنت تصل إلى ٣٪ من الدخل الوطني، ازدادت إلى ٣,٨. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تصرف في هذا المجال ما تصرفه جملة من دول أخرى في العالم تشمل الصين وفرنسا وإنجلترا وإسرائيل. لابد أن نفهم أن التفوق الأمريكي على البلدان الأخرى هو تفوق عسكري.

٢- رغم انهيار الاتحاد السوفيتي، مازال العالم مهدد وغير آمن. إن العالم دخل في حرب عالمية جديدة. بعد الانتصار على النازية في الثلاثينات والأربعينات، والانتصار على الشيوعية في الثمانينات، أظهر خطراً جديداً، وهو الإرهاب. هذه الحرب - يتحدث بعض الأمريكان عن الحرب العالمية الرابعة - ستستمر عشرات السنوات. الخطر ازداد بتمكن المنظمات الإرهابية من استخدام AMD.

٣- في هذه الحرب، ستعتمد الولايات المتحدة على مصالحها الوطنية، لأن مصالحها الوطنية هي مصالح الحضارة والديمقراطية. طبعاً في هذه الحرب يمكن للولايات المتحدة أن تقود تحالف The Coalition of the willing. وذلك إذا كان لها سيطرة على القرار حتى لو كان هذا القرار ضد الشرعية الدولية. في خطابه أمام الولايات المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠٠٢، قال الرئيس بوش بصراحة: في الحرب ضد الإرهاب، لن تتردد الولايات المتحدة «في العمل وحدها عند الضرورة في الدفاع الذاتي بصورة وقائية». فما إن يتم تحديد «الخطر الداهم»، حتى «تتدخل أمريكا وذلك قبل أن يترجم هذا الخطر عملياً». ذلك التصور هو ما نسميه «حرب وقائية» أو «حرب إستباقية». ذلك التصور يمحو بشحطة قلم مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي الموضوع منذ ستين عاماً على الأقل.

٤- الفكرة الأخيرة في هذه الوثيقة - وثيقة سبتمبر - إن للولايات المتحدة دور أساسي، ويمكن أن نقول رسالة لإشاعة الديمقراطية والليبرالية في العالم كله. لابد أن نتوقف دقيقة عند هذه الفكرة. كل الحكومات الأمريكية تحدثت عن الديمقراطية والليبرالية، ولكن بشكل عام، حكومات الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري لم يكن لهما برنامجاً كاملاً للتدخل في كل أنحاء العالم لإشاعة وجهة نظر الولايات المتحدة. بالعكس: في الحملة الانتخابية لبوش وآل غور، انتقد المرشح بوش حكومة كلينتون بأنها تدخلت في كثير من أنحاء العالم، من كوسوفو إلى الشرق الأوسط. وقال بوش أن ذلك لم يكن في صالح الولايات المتحدة. في ذلك الوقت، كان موقف بوش موقفاً تقليدياً، موقف realpolitik. تغيرت الصورة تماماً بعد أحداث ١١سبتمبر. من هنا نتساءل: هل هذه الأفكار لها علاقة بأحداث ١١ سبتمبر؟ الإجابة واضحة: لا. طبعاً مكّنت أحداث ١١ سبتمبر هذه الأفكار من الاستحواذ على حكومة بوش، ولكن هذه الأفكار بدأت تروج في بداية التسعينات، ولكنها كانت ضعيفة وحازت تأييد الأقلية، حتى داخل الحزب الجمهوري. في كثير من المقالات والوثائق نجد هذه الأفكار وجميع أفكار سبتمبر ٢٠٠٠ قبل الانتخابات موجود في الوثيقة Project for the New American Century «مشروع للقرن الأمريكي الجديد». كل الأفكار التي وردت في وثيقة ٢٠٠٢ موجودة في هذه الوثيقة. من هم الذين كتبوا هذا المشروع في ٢٠٠٠؟ هم مجموعة، ممكن أن نسميهم عصبة المحافظين الجدد.

عصبة المحافظين الجدد

هم الذين تكلموا لأول مرة عن محور الشر. وهم الذين يلعبون دوراً أساسياً اليوم في حكومة بوش. من هذه العصبة: Dick Cheng، Donald Rumsfeld وآخرين...

من أين أتوا؟ ما تكوينهم الأيديولوجي؟ وما هي جذور هذا التيار؟ معظمهم لعبوا دوراً في حكومات ريغان في ١٩٨٠، وفي الحرب الباردة الثانية بعد تدخل USSR (الاتحاد السوفيتي) في أفغانستان، وفي حكومة بوش الأب. كانوا الجناح المتطرف لهذه الحكومات: Cheng في ١٩٨٩ كان وزيراً للدفاع وكان معارضاً للانفتاح. Li Golat des Reoger

في ١٩٩٨ اتخذ موقفاً مؤيداً لتقسيم الاتحاد السوفيتي حتى ولو أدى إلى حرب أهلية. في الحرب ضد العراق، طلب أن يدرس الجيش الأمريكي استخدام قنبلة نووية صغيرة. Wolfberry وRusfeld علاقتهما قوية مع اليمين المسيحي المتطرف، ومفهوميهما للعالم قائم على تقسيم العالم بين الخير والشر، بين الأبيض والأسود. وهما يؤيدان إسرائيل.

لقد وفرت أحداث ١١ سبتمبر الفرصة المناسبة لهذا التيار ليفرض وجهة نظره على الحكومة والشعب الأمريكيين. هذه رؤية العصبة: أن أمريكا، رغم تفوقها على الساحة الدولية، تعيش حالة خطر كبير، وفي صراع ليس له نهاية، وأن هذه الحرب لها ثمن، وهو: لابد للمجتمع الأمريكي أن يضحي بالكثير من الحريات، وأن المجتمع الدولي لابد أن يوافق على سياسة الإدارة الأمريكية وسلوكها. وقد قال John Bolton – أحد المسئولين – بصراحة: «لا يوجد شيء اسمه الأمم المتحدة». في هذا الإطار، الحرب ضد العراق هي أمر إجباري وحل مشكلة العراق دون حرب يشكل كارثة لهذا الاتجاه. ملاحظة أخرى: بمفهوم هذه العصبة، هذه الحرب هي مرحلة، بعد العراق لابد أن تكون هنالك مرحلة أخرى: حزب الله، إيران، سوريا..... حتى النصر الكامل، نصر الخير على الشر، ونحن نعرف أن هذا النصر لن يحدث إلا في العالم الآخر.

لنرجع في ملاحظة ختامية عن هذه الحرب إلى وجهة نظر هذه الإدارة للعولمة. وهي تختلف عن وجهة نظر حكومة كلينتون أو حتى حكومة بوش الأب للعولمة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية.

١– في عهد كلينتون كان الجانب الاقتصادي هو الأهم: عبر مفاوضات في منظمة التجارة العالمية، كان الهدف الأساسي انفتاح الأسواق والتجارة. الفكرة الأساسية كانت أن الولايات المتحدة يمكن أن تغير العالم من خلال الاقتصاد.

٢– في هذا المفهوم كانت العلاقات والمفاوضات مع الحلفاء (أوروبا واليابان) مهمة. حتى إذا كانت الولايات المتحدة القوة العظمى، كانت تأخذ موقف حلفائها بعين الاعتبار. الوسيلة الأساسية لتغيير العالم هي الجيش. ومن حق الولايات المتحدة لوحدها أن تحدد الأهداف وبرنامج التغيير. في الحرب العالمية الجديدة لا يوجد للولايات المتحدة حلفاء ولكن أتباع، ولا يوجد أي دور للحلفاء.

ما هو مستقبل هذه السياسة؟

أولاً: هذه السياسة أحدى السياسات الممكنة للولايات المتحدة الأمريكية ولكن ليست الوحيدة وقد فازت لأسباب معينة وقد تخسر غداً. حتى وإن انتصرت هذه السياسة عسكرياً في العراق، فهي واجهت صعوبة كبيرة مع رفض مجلس الأمن، ورفض أغلبية الدول والرأي العام العالمي. هل سيستمر هذا الرفض؟

رهان الفترة القادمة هو النظام العالمي الجديد: نظام أمريكي عسكري أو نظام متعدد الجهات. نظام تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً هاماً، ولكن ليس الدور الوحيد.

العالم العربي: تناقضات ومحاور جديدة

حسن نافعة*

الموضوع الذي طلب مني أن أتحدث فيه يدور حول العلاقات العربية العربية فيما يتعلق بإمكانية بروز تناقضات أو محاور جديدة في العلم العربي بعد الحرب الأمريكية على العراق، سيدور حديثي حول ثلاث نقاط أساسية:

- النقطة الأولى تتعلق باختلاف الأزمة التي تتعرض لها الدول العربية حالياً بسبب حرب الولايات المتحدة على العراق عن الأزمات السابقة التي واجهها النظام العربي.
- النقطة الثانية تتعلق بدلالة هذه الأزمة بالنسبة لأنماط التحالفات والسياسات التي عرفها النظام العربي حتى الآن.
- والنقطة الثالثة تتعلق بشكل التناقضات أو محاور الائتلاف المتوقعة في النظام العربي في المرحلة القادمة.

* أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

الأزمة الحالية

بالنسبة للنقطة الأولى وهي تتعلق كما قلت بمدى اختلاف الأزمة الحالية أو الكارثة (أو ما شئت سمها) عن الأزمات السابقة. نكبة ٤٨، نكسة ٦٧، كارثة ٩٠، وغيرها، كلها من الأزمات التي هزت النظام العربي من جذوره، ولكن النظام العربي كان يملك بعض المقومات والأدوات التي كانت تمكنه من استعادة توازنه، تم الانطلاق من جديد ومحاولة تحقيق بعض الإنجازات إلى أن يقع في مجموعة من التناقضات الجديدة التي تؤدي به إلى نكبة أو كارثة جديدة. أعتقد أن الأزمة الحالية تختلف عن الأزمات السابقة من عدة نواحي:

أولاً: إنها أدت إلى تدمير واحتلال ثاني أكبر أهم دولة عربية وكسرت ضلعاً رئيسياً من أضلاع النظام العربي، وبالتالي هي تفتح الباب أمام خلل رئيسي في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، هذه الأزمة تأتي في ظل أوضاع عالمية وإقليمية ضاغطة تسلب العالم العربي إرادته تماما، فهناك مشروع عالمي للهيمنة على العالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مشروع هيمنة على المنطقة تقوده إسرائيل، والعالم العربي يبدو تائها بين هذين المشروعين وهناك التقاء كامل بين مشروع الهيمنة الأمريكي ومشروع الهيمنة الإسرائيلي، **ويبدو أن الولايات المتحدة تنصرف الآن وكأن مشروع الهيمنة على العالم يمر حتما بانتصار مشروع الهيمنة الإقليمي.**

ثانياً: أن ما حدث في العراق هو بداية عملية تغيير كبرى تستهدف أمرين، الأول تحقيق تسوية بالشروط الإسرائيلية، والأمر الثاني تغيير الخريطة السياسية والثقافية للمنطقة بما يتناسب مع متطلبات المشروع الأمريكي للهيمنة ومع متطلبات المشروع الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة. وأظن أنه بسبب هذا الاختلاف النوعي في طبيعة الأزمة الراهنة مقارنة بمجمل الأزمات التي واجهت النظام العربي حتى هذه اللحظة، فمن الصعب أن يعود النظام العربي بتفاعلاته إلى النمط القديم، وبالتالي هناك شكوك كبيرة في قدرة النظام العربي على احتواء هذه الأزمة واستعادة توازنه لانطلاقه من جديد. **أعتقد أن النظام العربي بات عند مفترق طرق، فإما أن يتغير بشكل جذري ليستعيد قدرته على المبادرة والفعل ومواجهة التحديات الراهنة والمقبلة وإما ينهار كليا.** هذا هو المحور الأول الذي أردت أن أتحدث فيه لإبراز الاختلاف النوعي للأزمة الحالية عن الأزمات السابقة التي واجهها النظام العربي.

التحالفات

النقطة الثانية التي أود أن أتحدث فيها تتعلق بدلالة هذه الأزمة بالنسبة لأنماط التحالفات التقليدية التي عرفها النظام العربي حتى الآن، وأجمل هذه الدلالات في أربع ملاحظات:

أولاً: أن الأزمة الحالية لم تكن في جوهرها بين معسكرين أو محورين عربيين، وبالتالي لا يوجد معسكر عربي منتصر وآخر مهزوم فالأزمة الحالية أثارتها الولايات المتحدة لأسباب تخصها، وكانت إسرائيل أكثر الدول تحمسا لها، على الرغم من أنها لم تشارك فيها بشكل مباشر، وبالتالي الطرف المثير للأزمة هو طرف أو محور يقع خارج النظام العربي والطرف المنتصر في الأزمة هو طرف أو محور من خارج النظام العربي. صحيح أن استجابة النظام العربي ورد فعله على الأزمة لم يكن موحدا لكن أكثر الأطراف العربية حماسة ومساعدة للعدوان الأمريكي على العراق لم تكن شريكا حقيقيا في صنع قرار الحرب، وأظن أنها لن تكون شريكا حقيقيا في صنع مستقبل العراق أو المنطقة فيما بعد الحرب، ولذلك أظن أن مكاسب هذه الأطراف، إن كانت لها مكاسب، هي مكاسب هامشية ومكاسب مؤقتة، بل وقد تشكل هذه المكاسب عبئا عليها من الناحية الاستراتيجية على المدى الطويل إذا تحققت بالطبع ظروف أو شروط معينة.

ثانياً: أن هذه الأزمة قد تكرس بداية مرحلة جديدة ونمط جديد من أنماط السياسات والتحالفات في النظام العربي تتسم بفقدان النظام العربي القدرة على المبادرة والفعل من ناحية، وتتسم بتحجيم دور المركز أو القلب في النظام العربي لصالح الدول الطرفية والهامشية فيه، صحيح أن العامل الخارجي كان على الدوام ضاغطا ومثيرا للتفاعلات العربية العربية وكان له تأثيراً واضحاً على هذه التحالفات، لكن النظام العربي كان يتمتع في كل المراحل التي مر بها تطور النظام الدولي بقدرة على المبادرة أو الفعل سواء جاء كمبادرة على الصعيد الفردي من الدول أو أطراف رئيسية في النظام أو مبادرات جماعية. فعلى سبيل المثال حرب ٤٨ أو معركة التصدي للأحلاف العسكرية أو حرب ٧٣ تمت كلها بمبادرات من داخل النظام العربي وبمبادرات جماعية. كان بوسع دولة مثل مصر على سبيل المثال أن تتخذ مبادرات هامة خلقت تفاعلات أو محاور داخل النظام العربي، قرار تأميم قناة السويس سنة ٥٦، قرار الوحدة مع سوريا سنة ٦١ حتى قرار حشد القوات في سيناء سنة٦٧، كلها قرارات تمت ضد إرادة النظام الدولي. العراق نفسه كان بوسعه أن يبادر

بشن الحرب على إيران أو بغزو الكويت أو غيره، لكن الأزمة الحالية كشفت وتكشف كل يوم أن قدرة النظام العربي سواء قدرته الفردية أو قدرته الجماعية على المبادرة وبصرف النظر عما إذا كانت هذه المبادرة إيجابية أو سلبية، هذه القدرة على المبادرة باتت صعبة إن لم تكن مستحيلة، فالذي يملك زمام المبادرة الآن فيما يتعلق بالأمور ذات التأثير المباشر على أوضاع النظام العربي وتحالفاته، أصبحت تأتي أو تقع خارج النظام العربي وأصبحت القوى الدولية الكبرى في الخارج تعتمد على الهامشية داخل النظام العربي.

ثالثاً: حدوث تغير نوعي في طبيعة القضايا والمشكلات المسببة للتناقضات والانقسامات والمحاور في النظام العربي، فقديما عكست السياسات المسببة للتحالفات والمحاور أو التكتلات في العالم العربي خلافات أيدلوجية أو خلافات مصلحية واحدة، وحول هذا انقسم العالم العربي إلى معسكرين، أحدهما ثوري أو راديكالي وآخر رجعي أو محافظ، أو معسكر قومي وآخر إسلامي ومعسكر غني وآخر فقير. أعتقد أن هذا النوع من التناقضات في طريقه للتراجع وأصبح يحتل مكانة ثانوية بالمقارنة بتناقضات جديدة بدأت تبرز على السطح، فهناك الآن تناقض رئيس بين الأنظمة وبين الشعوب العربية في كل العالم العربي دون استثناء، أي أن الإشكالية الرئيسة للتناقضات أصبحت تتمحور حول القضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ... إلخ، وهناك تناقض آخر بين الشعوب والحكام في الدول العربية وبين الدول الطامحة للهيمنة على المنطقة كإسرائيل، وسوف تكون هذه القضايا في تقديري هي محور الفرز والانقسامات والمحركة للتفاعلات في المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

رابعاً: تراجع دور الفاعلين الرسميين في النظام العربي وبروز القوة المحجوزة عن الشرعية باعتبارها قوة قادرة على إثارة الاضطرابات والحيلولة دون استقرار النظام. نحن نعرف أن التيارات الأصولية التي أصبحت تحمل السلاح أحياناً في وجه النظم الاستبدادية، وأحياناً في وجه الاحتلال وأحياناً في وجههما معاً أصبحت قوة مؤثرة جداً على الساحة، كما أصبحت الحرب على هذه القوى غير الرسمية أو القوى التي تعتبرها الأنظمة الحاكمة قوى غير شرعية أو التي تسميها بقوى الإرهاب، أصبحت الحرب على هذه القوى مبرراً للتدخل في صميم الشؤون الداخلية وهذا يضيف إلى شكل ونمط التفاعلات في المنطقة العربية في المرحلة القادمة بعداً آخر.

توقعات مستقبلية

المحور الأخير الذي أريد أن أتحدث فيه وفي عجالة سريعة يتعلق بشكل المتناقضات ومحاور التكتلات المتوقعة في النظام العربي في المرحلة القادمة. في تقديري أن هذه التكتلات سوف تدور حول قضايا ثلاث رئيسية في العالم العربي: قضية إسرائيل ومصير عملية التسوية وقضية العراق وعلاقته المستقبلية بالنظام العربي وقضية الديمقراطية في العالم العربي.

فيما يتعلق بإسرائيل ومستقبل التسوية ومع إدراكي أن الندوة ستناقش الموضوع في محور خاص به، ولكنني أريد أن أؤكد فقط على حقيقة أن الصراع في العالم العربي أصبح لا يدور حول معسكرين أحدهما مؤيد للتسوية والآخر رافض للتسوية، فكل العالم العربي في واقع الأمر جاهز للتسوية مع إسرائيل، لكن المشكلة تتعلق بشروط التسوية. هناك مبادرة سعودية لم تعد سعودية، إذ أصبحت تحظى بإجماع العالم العربي، هذه المبادرة تمثل الحد الأدنى المقبول عربياً للتسوية، لكن الإشكالية هنا أن فرص تسوية بمقتضيات الحد الأدنى المقبولة عربياً غير ممكنة في واقع الأمر ولا تدعمها موازين القوى لا على الساحة العالمية ولا على الساحة الإقليمية، وإذا فالضغط كله يتركز على الطرف العربي وبالذات على الطرف الفلسطيني وهذه االتنازلات ستفرز أو ستتمحور حولها عملية فرز معينة داخل النظام العربي وربما تشكل هذه القضية محور التناقضات والتكتلات الجديدة أو القادمة في العالم العربي.

بالنسبة للعراق وعلاقاته المستقبلية مع العالم العربي فالمشكلة هنا أن العالم العربي في الوضع الراهن لم يعد قادراً على القيام بدور حقيقي لتحديد مصير أو مستقبل العراق. في تقديري الشخصي أن الولايات المتحدة ستعمل على خلق نظام حكم عميل لها في العراق يشترط أن لا يكون نظاماً قومياً عربياً وأن لا يكون نظاماً إسلاميا وأن يكون نظاماً متعاوناً مع إسرائيل والأرجح أنه يكون نظاماً مركباً فوق بنية طائفية قد تفتح الباب أمام خروج مارد الطائفية من القمقم، وإذا حدث هذا فسوف يشكل هذا تهديداً حقيقياً للنظام العربي لأنه إذا تفتت العراق – ويمكن أن يصبح العراق قابلاً للتفتت إذا قام نظامه السياسي على بنية طائفية – ولأن أطماع الولايات المتحدة في بترول العراق واضحة فقد يتكرس الاحتلال. اعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الأخير يكرس هذا الاحتلال ويضفي عليه الشرعية وهذا يعني أن احتمال بروز مقاومة عراقية هو أمر وارد وربما يكون قد بدأ بالفعل وفي حالة تحول العراق إلى بؤرة للمقاومة واحتمال فشل التسوية وهذا مرجح فعلاً على الصعيد الفلسطيني وعلى الصعيد العربي فالأرجح أن يتشكل محور للمقاومة كالمقاومة في فلسطين والمقاومة في العراق، وربما يكون هذا المحور مدعوماً من جانب

سوريا ومن جانب إيران لكن ذلك سيساهم في وضع هاتين الدولتين في تناقض مباشر مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل وربما يفتح الباب إلى حرب جديدة في المنطقة، وبالتالي هذا هو الذي سيفرز محاور وتكتلات جديدة.

فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة والتي أختم بها حديثي فهي قضية الديمقراطية. أعتقد أنه أصبح واضحاً تماما أن الشعوب العربية كلها باتت مسحوقة بين مطرقة الأطماع الخارجية من ناحية وسندان الاستبداد الداخلي من ناحية أخرى، وقد بات واضحا أيضا أن قضية الديمقراطية لم تعد شأناً عربيا داخليا خصوصا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فالولايات المتحدة تدرك أن الاستبداد السياسي في العالم العربي أفرز أو كان أحد العوامل التي أفرزت التطرف الديني الذي انفجر في وجهها في سبتمبر ٢٠٠١، وهذا معناه من وجهة النظر الأمريكية أن مقاومة الإرهاب تتطلب تحولا ديمقراطيا حقيقيا في العالم العربي، لكن في الوقت نفسه الولايات المتحدة لا يمكنها ولا تستطيع لأسباب كثيرة وليست راغبة لأسباب كثيرة أن يكون هناك تحول جاد في النظم السياسية العربية وأن تتجه نحو ديمقراطية حقيقية لأنها تدرك تماما إن هذا لن يكون لا في مصلحتها ولا في مصلحة إسرائيل، و لذلك فمن الأرجح أن تضغط الولايات المتحدة في اتجاه إحداث تغييرات شكلية لا تمس جوهر النظم الحالية، لكن هذا لن يحل المشكلة، قد يؤجل الانفجار ولكنه لن يحول دون حدوث الانفجار في العالم العربي في مرحلة لاحقة.

اخلص إلى القول أن نقطة البدء في مواجهة تحديات المرحلة القادمة تبدأ في تقديري بإصلاح الداخل وقيام نظم حكم قائمة على المؤسسات في كل دولة عربية باعتبار ذلك هو الشرط الضروري لإصلاح النظام العربي وتحويله إلى نظام مؤسسي قادر على إدارة علاقته بالعالم الخارجي وبالمنطقة على أسس علمية وموضوعية.

إصلاح نظام الجامعة العربية

محمد السيد سعيد*

الواقع أن من أحب المهام إلى نفسي أن أتحدث إلى زملائي من أبناء الشعب الفلسطيني، في البداية أؤكد لكم جميعاً أن قضية فلسطين هي قضية مصرية، إنها ليست قضية دماغية او بسيطة او ذهنية أو فكرية وإنما هي قضية وجدان وقلب. أنا أعتقد أن القضية الفلسطينية تحتل موقعاً أساسياً على جدول أعمال المصريين جميعاً.

الجامعة العربية

إن أمامنا رحلة معذبة وطويلة جداً وصولاً إلى إنقاذ الجامعة العربية. هل يمكن إنقاذ الجامعة العربية؟ بصراحة تامة أنا لست متفائلاً بإمكانية ذلك في الأمد المباشر. يبدو لي أن الوضع الحالي هو أقرب إلى الجمود التام على مستوى المجتمعات العربية، وعلى مستوى الدول العربية وامتداداتها في نظام الجامعة العربية، **وبهذا المعنى لقد وصلنا**

* نائب مدير مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية – القاهرة.

إلى إفلاس نظامي كامل، النظم السياسية العربية ونظام الجامعة العربية كلها تبدو مفلسة بمعنى أنه لم تعد تستطيع أن تقدم شيئاً أو لم تعد تستطيع أن تقدم جديداً لتطور المجتمعات العربية لقضاياها الكبرى. ربما هناك استثناء وحيد هي القضية الفلسطينية التي لا تزال العامل الموحد.

قد لا نستطيع كجامعة عربية أن نقدم إمكانية حقيقية لتحرير الشعب الفلسطيني من نظام الاحتلال الإجرامي الإسرائيلي وقد لا نستطيع أن نحارب من أجل قضية فلسطين بصورة عسكرية وقد لا نستطيع أن نقدم دعماً وتعزيزاً وإسناداً استراتيجياً جاداً للشعب الفلسطيني، ولكن هناك ما يمكن تسميته **بفيتو حقيقي** يشعر به جميع القادة العرب وجميع النظم العربية، إنهم لا يستطيعون أن يتخلوا عن قضية الشعب الفلسطيني بمفرداتها الخاصة وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي انكسرت عليها مفاوضات كامب ديفد٢. وعلى المدى المباشر أنا لا أعتقد أنه يمكن إنقاذ الجامعة العربية وأكثر ما يحلم به المرء هو أن نستطيع المحافظة على بقائها كما هي في الحد الأدنى الذي وجدناها عليه أو التي كانت عنده عندما استرددناها من تونس بعد الزلزال الذي شهدناه في حرب الخليج الثانية ولدينا الآن زلزال آخر. قد يكون الزلزال الأول زلزال تصدعي بمعنى مواجهة بين معسكرين عربيين وربما بين حالة دولية وبين النظام العراقي، ولكن الأزمة الحالية هي أزمة كاشفة لمدى العجز الذي وصل إليه النظام العربي أو مدى إفلاس فكرة الدفا ع عن الأمر الواقع. وصلنا إلى هذا الحد، وصلنا إلى وضع كاشف لمدى العجز المخجل لنظام الجامعة العربية وأقصى ما يمكن أن نطمع فيه هو أن نحافظ على هذه المؤسسة بتركيبتها الراهنة لفترة مقبلة.

لو راقبنا السياسة الفعلية فسوف نلحظ اتجاهات جديدة على المستوى الدولي فهناك محاولة مستميتة لاستعادة العلاقات العربية الأمريكية حتى في ظل هيمنة اليمين المتطرف على الإدارة الحالية، وبالرغم من الخشونة والطابع العدواني الذي تواجه به الإدارة الأمريكية الحالية حتى من أقرب حلفائها فهناك استماتة في الحقيقة لاستعادة شيء من الصحة إلى العلاقات العربية الأمريكية أو علاقات النظم العربية المختلفة بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى المستوى الإقليمي نلحظ تفضيل للأشكال المرنة من التنسيق والتحرك الإقليمي، ونشاهد مثلاً مؤتمرا للدول المجاورة للعراق للتنسيق وبناء موقف مشترك فيما يتعلق بمستقبل العراق، وصدرت عنه بعض القرارات لم تكن قوية جداً، ولكنها على الأقل عكست المزاج العام في المنطقة العربية هو مزاج بشكل عام يرمي بشكل أساسي إلى حجب الشرعية عن النظام الاحتلالي وفي نفس الوقت، وربما يكون

هناك تناقض، تثبيت مسؤوليات التحالف الأنجلو – أمريكي باعتباره دولة احتلال عليها مسؤوليات وفق اتفاقات جنيف الأربعة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل عام. هذا التفضيل الإنساني للأشكال المرنة بمعنى التقاء أعداد مختلفة من الدول، مجموعات مختلفة من الدول تبعاً للقضية، تحدد من يجتمع معك ومن يلتقي معاً ومتى، تبعاً للقضية المطروحة على جدول الأعمال الإقليمي وبقدر ما يهم عدد معين من الدول، هذا النظام في الواقع يتفق مع إدراك صعوبة الوصول إلى إجماع أو صعوبة الوصول إلى اتفاق في إطار منظومة الجامعة ولكن يعكس أيضاً اهتماما متزايدا وإدراكا متزايدا لثقل وأهمية قوى إقليمية غير عربية وعلى وجه التحديد تركيا وإيران.

التشبيك على المستوى العربي

هناك أيضاً في تقديري إدراك نسبي لضرورة التشبيك بين المجتمعات المدنية العربية، الذي يمكن تسميته بصورة ما انتقال مهام إعادة اختراع العروبة السياسية وإعادة إلتئام الجسم العربي، من النظم والدولة والحكومات العربية إلى مستوى المجتمعات المدنية، طبعا نحن ندرك أيضا أن المجتمعات المدنية العربية لن تشكل بديلا جاهزا للنظم العربية، ولكننا نتفق عموما على اعتبار أن عملية التشبيك والمهام المشتركة وبناء أواصر ومهام مشتركة بين منظمات عاملة في الحقل غير الحكومي سواء كانت نقابية أو جمعياتية يعكس اقترابا أكبر من الوجدان العربي وإعطاء قدر أكبر من الاهتمام للجوانب التي توحدنا معا بالمقارنة مع الجوانب التي تمزق من نسيجنا المشترك على المستوى الرسمي.

هناك أيضا قدر من الروح الشعبية وأفق من الروح الديمقراطي المفتوح، قد لا يكون مبهرا حتى الآن ولكنه مفتوحا بكل تأكيد. هذا التشبيك نلحظه بصورة مبكرة جدا في الحركات العربية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال تأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ٨٣ وقامت بجهد لا بأس به، وهناك حركة ربما تكون أكثر شبابية «الجيل الوسيط حاليا» جيل السبعينات والثمانينات يقوم بدور كبير في هذه الحركة في مصر والمغرب العربي وسوريا والسودان وبعض دول الخليج، وهناك اهتمام كبير جدا بالتشبيك منذ فترة طويلة أسفر عن الاهتمام بقضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية. ليست المسألة فقط حماية المواطن العربي على المستوى الداخلي من تجاوزات الدولة ومن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مستوى قطري، هناك قضايا قومية تجمعنا، سواء كانت قضايا تتعلق بالعرب في العالم الخارجي أو تتعلق بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في الوجدان العربي،

هذا التشبيك صار قادرا على أن يحرك، عملية أكبر وأوسع نطاقا ربما ننتهي من خلالها إلى إحياء لحمة أو رابطة حقيقية تجعلنا من جديد مجتمعا ثقافيا، ليس فقط عن طريق الكتاب أو ما نسميه «cultural community» أو الإذاعة أو التراشق التلفازي الفضائي أو غير ذلك من الطرق وإنما عن طريق بناء جسم حقيقي، جسم متحد لديه مهام مشتركة ولديه القدرة على وضع آليات عمل بصورة مشتركة، وأنا متفائل إلى حد كبير بإمكانيات التشبيك على المستويات المدنية.

الجامعة العربية مرة أخرى

مرة أخرى بما يتعلق بالجامعة العربية. بالتأكيد هناك جهود كبيرة تبذلها الأمانة العامة لاستطلاع آراء مختلف الدول العربية فيما يتعلق بمستقبل الجامعة، وهناك بعض المشروعات وبعض الأفكار التي طرحت، وأغلبها طرح على صعيدين:

الصعيد الأول: هو نفس الاقتراحات التقليدية التي تقوم على ما يسمى بالوظيفية أو الوظيفة الجديدة، بمعنى أنه إن لم نكن قد تعاونا بصورة مرضية في المجال الاستراتيجي والسياسي والتنسيق السياسي الخارجي فعلى الأقل التعاون في المجال الاقتصادي. أنا أستطيع التنبؤ بحزم – ولا أستطيع التحدث بقطعية – أن هذا المدخل الوظيفي لن ينجح في الحالة العربية لأن أي فرص نجاح حقيقية في الحالة العربية تعتمد على ما يسمى «حزمة كاملة» من الروابط والالتزامات المتبادلة، إن لم يكن تلك حزمة كاملة فسوف تعمل الأمانة العامة ومؤسسات الجامعة، سواء مؤسساتها الفرعية أو مجلس الجامعة ومؤتمر القمة على طائفة من القضايا الروتينية/ الرمزية، والتي قد تنتهي إلى قرارات روتينية، وبهذا أعني الالتزامات المتبادلة على مستوى منظومة الجامعة. قد لا تستطيع بل لن تستطيع قطعاً أن تسترد عافيتها «أي الجامعة» ولكنها لن تتلاشى نهائياً، ويكون هناك نوعا ما من الرسالة الرمزية، إننا بتعبير محمود درويش «ها هنا باقون». بهذا المعنى أعتقد أنه سوف تكون هناك محاولة لاستمرار الجامعة، سوف يكون من الصعب جداً على أي دولة عربية أن تنسحب من نظام الجامعة أو أن تعتبرها خصماً حتى الدول التي هاجمت الأمين العام، سوف تجد في ذلك أمرا بالغ الصعوبة بالنظر إلى حقيقة جوهرية هي ان الرأي العام العربي ساخن بالفعل. لم يتحد العالم العربي وجدانياً في تاريخه الطويل بقدر ما اجتمع والتحم في مواجهة، أو لحظة مواجه العدوان الأمريكي على العراق، فربما نستطيع أن نطرح هنا بعض الأفكار.

بيت الحكمة

هناك أفكار تتحدث عن برلمان عربي لإنقاذ وضع الجامعة العربية، أنا لست متفائلاً بهذا الاقتراح. فكرة برلمان عربي فكرة رائعة ولكنها تفترض أن هناك حالة ديموقراطية ناضجة في عدد من الدول العربية بحيث نستطيع أن نماثل أو نبني شيئاً مناظراً للبرلمان الأوروبي على المستوى العربي. لم تكن هناك ديموقراطيات على المستوى القطري، ليس لدينا ديموقراطية واحدة تعمل بصورة مرضية، ربما يوجد بدرجة ما، في المغرب ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن تحالف ديموقراطيات عربية أو عن نظام ديموقراطي يعمل بصورة طيبة ومقبولة في أي بلد عربي ومن ثم لا نستطيع أن نتحدث عن برلمان في الوطن العربي يعمل بصورة طيبة، بل قد أخشى أنه لو تمت انتخابات حرة نزيهة، – وهو أمر أملناه على أية حال في أي بلد عربي وفي جميع الأقطار العربية – أنه لو حدث ذلك فقد يكون النواب المختارين من أعلى المستويات وأرقاها بالنظر إلى أن المرحلة الأولى من العملية الديموقراطية قد تعكس الردة الثقافية والسياسية التي يعيشها العالم العربي في اللحظة الراهنة.

أعتقد أن هناك حل بديل هو ما يمكن تسميته بيت خبرة عربي «بيت للحكمة» وأعني بذلك أن تختار الحكومات العربية أو المجتمعات شخصيات عامة غير متحزبة وربما تكون غير تقليدية، بمعنى هؤلاء الناس الذين لعبوا دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية أو رؤساء قبائل، أو رؤساء جمعيات غير أهلية أو ربما رؤساء سابقين لأحزاب سياسية، أو شخصيات فكرية كبيرة وأن يتكون نوع ما من البيت لهؤلاء الناس من مختلف البلاد العربية، ويناط بهم وظيفة كبيرة جداً سواء في نصح الأمين العام أو توجيه نصح لمجلس الجامعة، أو في الحد الأدنى يمكن القول إعلان نوايا استراتيجي أننا أمة وأننا ننوي في نهاية المطاف أن نتحد بصورة سياسية وأننا ندرك الصعوبات ولكن لدينا حسن بالاتجاه على المدى البعيد، ولكن هذا الجسم أيضاً يستطيع أن يقوم بدور كبير فيما يسمى بـ «trouble shooting» لحل الأزمات، والتعامل مع الرؤساء والملوك العرب فيما يصل بقضايا نوعية بدفعهم لمزيد من المقرطة أو لتخفيف القبضة الحديدية والغاشمة على المجتمعات العربية وحل الأزمات السياسية الداخلية أو الخارجية، وسوف تكون لهم مقبولية أكبر بالنظر إلى أوزانهم الشخصية وبالنظر إلى أنهم شخصيات عامة غير حزبية وليست لها مصالح ذاتية في إبداء النصح.

القضية الفلسطينية

النقطة الأخيرة متعلقة بالمدى القصير وهي وضعية القضية الفلسطينية. هناك مناظرة كبيرة حول إذا كانت لعبت فعلا في منظومة الدول العربية دورا موحدا أم دورا تقسيميا. أنا أميل للرأي الأول أنها لعبت دورا موحدا على المستوى الوجداني، بالتأكيد لعبت دورا على مستوى «pat ion العاطفة» لأنه حتى على المستوى الرسمي لم يحدث أبدا – ربما في حالة أو اثنتين – أن وقعت انكسارات كبيرة مرتبطة بتصورات لحل القضية الفلسطينية. حدث خلافات بين الرئيس الراحل أنور السادات وبين بقية العالم العربي حول آلية هذا التضور. خلاف حدث أيضا في مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد عام ٨١ حول مبادرة الأمير فهد، في ذلك الوقت كان أميرا. حدثت خلافات أخرى فيما يتعلق بآليات حل الصراع العربي الإسرائيلي. وأنا أصر أنه لا يزال صراعنا عربيا إسرائيليا، وليس صراعا إسرائيليا فلسطينيا فقط، ولكن في كل الحالات كان هناك اتفاق على مضمون هذا الحل، أي أننا نتحدث عن فكرة أساسية ذات طابع فلسفي والحل يجب أن يقوم على نوع ما من المصالحة التاريخية، تقوم على فكرة الدولتين، حدود الرابع من يوليو ٦٧، القدس عاصمة لدولة فلسطينية، حق اللاجئين في العودة هو حق شخصي غير قابل للتنازل. هذه المعاني أعتقد أنه متفق عليها على المستوى الرسمي ولكن بعض المناضلين العرب من منطلقات دينية أو قومية تحدثوا عن إنهاء وجود إسرائيل، لكن صار هذا موقف هامشي إلى حد بعيد، وبعض المناضلين العرب الذين يستخدمون الماركسية أو غيرها تحدثوا عن دولة واحدة، دولة ديمقراطية علمانية، ولكننا نعلم أن الوصول إلى دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين كلها هو أمر طويل المدى جدا، هو ممكن بمعنى نضال مدني طويل المدى جدا ولكنه قد لا يكون مطروحا على جدول الأعمال أو على المنصة التفاوضية.

أنا أعتقد أن القضية الفلسطينية لا تزال تلعب دورا موحد، وأنه بالنسبة للدول العربية دور إجباري، بمعنى أنه ليس أمرا يتعلق بالاختيار، وأنه ليس أمرا قابلا لصفق الباب أو للمغادرة أو غسل اليد أو كذا، وأنه في هذا الوقت القضية الفلسطينية تتحد مع أسس المشروعية السياسية لمعظم الدول العربية أو على الأقل الدول العربية الكبيرة.

على المدى الطويل أعتقد – وهناك طبعا آراء ومداخل مختلفة – قد تحدثت عن المدخل الوظيفي أو الوظيفي الجديد، والذي يقوم على الاستعانة بالمدخل أو النموذج الأوروبي، إن هذا النموذج نجح وأنه أدى إلى نوع من التنسيق السياسي عبر آليات الاقتصاد والرفاهية وغير ذلك، ونعلم أن الخلفية النظرية لهذا التيار هو تيار قوي جدا يمثله الآن عدد من أبرز المناظرين، تعرفون جميعا اسم جوزيف ناي أو كتاب متران «نظام سلام

قابل للعمل» وبالتأكيد هذا الخيار وارد جدا سواء داخل الأمانة العامة وفي الجماعات المشتغلة أو المرتبطة مع منظومة الجامعة، ولكني لا أرى حقيقة لإنقاذ نظام الجامعة. كما قلت هذا النظام بطبيعة تشكله التاريخي ولكن أيضاً بطبيعة ما نسميه «Configuration of Forces» أو تشكل وتوزع القوى داخله، وتوزع موارد القوى داخله وتوزع مشكلاته وقضاياه وآلياته، إنه ممكن أن يعمل فقط من خلال فكرة الصفقة المتكاملة في المجال الاستراتيجي وفي المجال السياسي وفي المجال الثقافي وفي المجال الاقتصادي والوظيفي.

بوجه عام لدينا تراث طويل من الكتابات ومن الوثائق العربية خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حدث ما يمكن تسميته «بثورة ميثاقية» وفقا لمؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠. وضع مشروع ميثاق جديد للجامعة العربية كان يحمل هذا الفكر، فكرة صفقة متكاملة، كان لدينا مشروع بروتوكول ضاغط للعمل العربي المشترك، عدد من الاتفاقيات الاقتصادية التي صدرت أو تفرعت عن التضامن الاقتصاد القومي، ومنها اتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجاري في الدول العربية» أو اتفاقية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وكان هناك مشروعات لعدد من الاتفاقيات التي لم يوقع عليها ولم يصادق عليها ولم تدخل أبدا بأي مستوى إلى حيز التنفيذ، مثل اتفاقية «حماية العاملين المهاجرين العرب وأسرهم» وغيرها من الاتفاقيات، لدينا ذخيرة كبيرة من الوثائق التي قد تكون صالحة – بتعديلات ما – لتتناسب ومرحلة مقبلة من المستقبل العربي تتوفر فية إدارة سياسية، لكن أنا أعتقد أن الشرط الأساسي لإحياء النظام العربي أو إعادة بنائه، وهذا هو المعنى الذي أفضله، يقتضي متطلبات سياسية:

أولا: البعض يرى في الديمقراطية شرطا حاسما، تاريخيا. لو نظرنا إلى النظم الإقليمية، فالديمقراطية لم تكن شرطا حاسما لبناء نظم إقليمية فعالة ومنها نظم قامت على فكرة قمعية، مثلا نظام ما يسمى بتوافق أوروبا أو «Concept of Europe» ما بين نهاية الحروب الإقليمية والحرب العالمية الأولى فقد كان نظاما مناهضا للديمقراطية وقام بدور كبير في قمع الثورة الديمقراطية في أوروبا عام ١٨٨٣. نظام جنوب شرق أسيا هو أيضا نظام قمعي ولحد كبير نظام أمريكا اللاتينية أيضا هو نظام قمعي. في الحالة العربية تحديدا لا بد أن نفهم أن قضية الديمقراطية هي قضية حياة أو موت بالنسبة للعرب، شاهدنا ذلك «دليل ساحق على هذا» في الحالة العراقية. إن المجتمع العراقي قد انفجر من الداخل، كانت قد تحللت كل الروابط التي تربطه معا بصورة قوية بسبب نظام شاذ أو موغل في الإجرام، وهو نظام صدام حسين، ونتيجة لهذا الاستبداد والإجرام والتصفية

البدنية وغيرها من أعمال الإجرام التي مارسها هذا النظام طوال ٣٠ سنة، بصورة خاصة لا نستطيع أن نقول أن نفس الحالة في بقية الدول العربية، نوعيا ربما هناك أشياء مشتركة، لكن أود أن أقول أن هذا النظام خاص جدا في تحليل النسيج الاجتماعي إلى الدرجة التي جعلت أوساطا من العراقيين ينهبون تراث بلادهم واقتصادها، ربما يكون هذا الوضع قابل للتكرار ربما في أكثر من بلد عربي نظرا للأداء السيء للنظم العربية والطابع البطشي لهذه النظم. أود أن أؤكد باختصار أن قضية الديمقراطية هي قضية حياة أو موت بالنسبة للمجتمعات العربية، ومن ثم بالنسبة للعالم العربي، وإنه لا يمكن إعادة بناء النظام العربي للدفاع أيضا عن ما يسمى «سايسكو». الخطأ الكبير الذي ارتكب عربيا من الناحية الفلسفية، هو تعاملنا مع محنة العراق، لقد تعاملنا معها بمنطق أن هناك عدوان خارج القانون، وأننا ندافع عن القانون الدولي، وفقط كانت خصوصية الحالة العراقية الداخلية «خصوصية نظام صدام حسين» هي تماثل في الغرابة والشذوذ خصوصية أنظمة مثل «بولبورت» في كمبوديا وغيرها، تجاهلنا هذا الجانب، توقفنا فلسفيا عند فكرة الدفاع عن الأمر الواقع، بينما أي عملية إعادة بناء للجامعة العربية، منظومة الجامعة العربية، تحمل معنى هو بالضرورة وبالتعريف، عملية تقدمية هجومية حركية، وليست حركة سكونية، عملية تستشرف آفاق جديدة تدمج الأحلام العربية الكبيرة وما يمكن تسميته «الثوابت العربية الكبرى» والإدارة النشطة والديناميكية والمتغيرات والعمليات التي تقال في الواقع السياسي الداخلي والخارجي، بتعبير آخر إن لم تكن منظمة ديناميكية لا يمكن الوصول إلى إعادة بناء النظام العربي، في هذا الإطار أعتقد أن حل أزمة الدولة العربية هو أمر بالغ الأهمية. وفي الختام أسجل النقاط الثلاث التالية:

النقطة الأولى: هي الحاجة بكل تأكيد في أي نظام إقليمي لكتلة قوة ولكنها تحمل معنى صفقة، صفقة تقدمية تاريخيا، وهذا أمر مستحيل بدون مقرطة بنية الدولة العربية، على الأقل في عدد من الدول العربية.

النقطة الثانية: تحرير الجهد الشعبي والديمقراطي والاستمرار فيه، وتعميق فكرة التنسيج والتشبيك بين المجتمعات المدنية العربية، وهناك وفي نهاية الأمر، قضية محورية هي «صراع التعايش» مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا نملك قوة لإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية أرضا في صراع مكشوف، ولكن لا نستطيع أبدا أن نسلم أمام فكرتها عن بناء مشروع إمبراطوري، والقدرة على إدارة هذه العلاقة المعقدة سيكون له دلالة كبيرة بالنسبة لآفاق تطور الوضع العربي.

والنقطة الأخيرة: هي محورية القضية الفلسطينية.

الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية - العربية

مصطفى كامل السيد*

أنا متخصص في العلوم السياسية ويطلب مني كثيرا أن أتحدث في قضايا الاقتصاد، ويبلغ فيّ الترف والطيش أني أقبل وذلك حتى لا أفقد فرصة الحديث معكم. سأتحدث عن القضايا السياسية للعلاقات الاقتصادية العربية – العربية. سوف أبدأ بمدخل أنتم تعرفونه جميعا، ربما هو من عيوب المهنة. ما هو الإطار النظري الذي يفسر هذه العلاقات وأيا كانت المدرسة الفكرية التي ننتمي إليها فإن الاستنتاجات التي يمكن أن نصل إليها هي **أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية لا بد أن تكون ضعيفة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بالدول الأكثر تقدما**. لو نظرنا إلى نظرية الاقتصاد الدولي الكلاسيكية ووفقا لها، فإن الاقصادات العربية متنافسة ومتشابهة، ومن ثم فإنه لا يمكن أن يكون بينها علاقات تبادل تجاري وثيقة، وهناك قدر كبير من الاختلاف بين البنية الاقتصادية العربية والبنية الاقتصادرية السائدة في الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثم يظهر الفرق في العلاقات بين هذه الدول المتقدمة ودول العالم

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة.

العربي، والعلاقات بين دول الوطن العربي بالاستناد لذلك تظل علاقات محدودة. لو نظرنا إلى مدرسة فكرية أخرى ولتكن مدرسة التبعية، فهي تتوقع أن تكون العلاقات بين المركز والأطراف أقوى بكثير بين الأطراف وبعضها البعض، العلاقة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وبين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي وبين مصر وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي هي أقوى بكثير من العلاقات التي تربط بين هذه الدول وبعضها البعض، ولذلك فان كون العلاقات الاقتصادية العربية فيما يتعلق بالتجارة تحديدا محدودة، فهذا أمر لا يسبب الدهشة للمتخصصين.

النقطة الثانية التي أود أن أتحدث فيها، هي طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية في الفترة التي سبقت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، وهي حرب غير شرعية وغير أخلاقية، حرب تفتقد لأي مبرر من المبررات، وأعتقد أن الولايات المتحدة انتهزت طبيعة النظام العراقي حتى تبرر هذه الحرب، وهذا جزء من استراتيجية تشمل ايران و كوريا الشمالية، وفي الوقت الحاضر تتحدث الولايات المتحدة عن حزب الله في لبنان وتتحدث عن سوريا، ولذلك الأخوة المثقفين العرب لا يجب أن يبالغوا في مسألة طبيعة النظام العراقي. هذه الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية تعود بآثار سلبية على الكثير من البلدان، أيا كانت طبيعة النظام الموجود فيها طالما أن هناك خلاف بين سياستها الخارجية وسياسة الولايات المتحدة، وطالما أن لدى الجماعة التي تحكم الولايات المتحدة، هؤلاء المحافظون الجدد سعيٌ لتأكيد قيادة الولايات المتحدة للعالم، في وقت عجزت فيه الولايات المتحدة أن تقدم للعالم قيادة اقتصادية أو قيادة فكرية، ولذلك فهي تستعين بقدراتها العسكرية لتأكيد قيادتها للعالم، وأنا لا أتردد بالقول أن الولايات المتحدة تمارس بالضبط أسلوب العصابات في إدارتها للنظام الدولي لأن إدارتها تفتقد لأي اعتبار أخلاقي وتفتقد لأي قدرة اقتصادية أيضا. قبل الحرب مباشرة وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية التي نمت بصورة محدودة تصل إلى حوالي ٨,٥ – ٩٪» وفقا للدكتور أحمد غويلي أمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتبادل الاقتصادي للعالم العربي، فالتبادل التجاري للعالم العربي مع العالم الخارجي يصل إلى ١٥٥ بليون، التجارة البينية العربية تصل ١٥ بليون دولار، ولكن لا ينبغي اغفال أن هناك صور للتبادل مهمة فيما بين الدول العربية، يعني حركة تدفقات العمالة وهي حركة مهمة زادت في السبعينات وبدأت تتضاءل في الثمانينات والتسعينات لقيام الدول المنتجة للبترول بالإنتهاء من أعمال البنية الأساسية، النفط الذي يصل الآن من الناحية الاسمية إلى أقل ما كان سنة ١٩٨٠، ومن ناحية القوى الشرعية وبكل تأكيد أقل مما هو عليه سنة ١٩٧٣، ولكن هناك انتقال للعمالة والتبادل التجاري، وهناك أيضا نمو للعلاقات التجارية بين السعودية ومصر وفيما بين دول الخليج ودول الشام عموما وبين سوريا ولبنان والأردن والعراق.

فيما يتعلق بموضوعنا الخاص وهو ظروف انتهاء حرب الخليج الثانية – الحرب الأولى هي الحرب العراقية الايرانية، الثانية حرب العراق الكويت، ومن ثم الحرب الثالثة التي شنتها الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الثانية – نمت في الحقيقة عدد من العلاقات التجارية بين العراق وبين عدد من الدول العربية، في الحقيقة استفادت سوريا ومصر والأردن وربما تركيا من ظروف العقوبات التي فرضت على العراق، ونمت العلاقات التجارية فيما بينها، ولكن بصفة عامة لم يحدث تحول نوعي في طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية – العربية، وكان هذا محكوم بثلاثة عناصر أساسية:

العنصر الأول: هو البنية الاقتصادية للدول العربية، وقد انتقلت الدول العربية لكن لمرحلة تصنيع تقدمت في بعض هذه البلدان، ولكن وكنتيجة لهذه العملية فهناك تشابه في الهيكلية الإنتاجية للدول التي قامت بالتصنيع، هناك صناعة منتوجات في الأردن وسوريا ومصر وتونس والمغرب، هناك تشابه في بنية الصناعات الموجودة في الدول العربية وهذا لم يفتح المجال لزيادة التجارة فيما بينها نتيجة لمثل هذا التشابه.

العنصر الثاني: هي الأوضاع القانونية التي تحكم تجارة الوطن العربي وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، الكثير من الدول العربية دخلت في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، مع البنك الدولي، بعضها أصبح عضوا في منظمة التجارة العربية وهذا يفرض عليها تخفيض التعرفة الجمركية والجمركية أمام التبادل مع العالم الخارجي، ونتيجة هذا «الدول العربية التي تصدر لبعضها البعض» هي تدخل أسواق مغلقة على الدول العربية وحدها، ولكنها تدخل أسواق مفتوحة لواردات من الهند واندونيسيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وسيرلانكا وباكستان. هذه الدول لا بد أن نعترف أنها أكثر نجاحا من الدول العربية في الانتقال إلى مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي وتسمى مرحلة الدول الصناعية الجديدة، ولذلك حتى لو انخفضت الحواجز والتعرفة الجمركية إلى الدول العربية الأخرى فعليها أن تواجه هذه المنافسة مع دول أخرى في الجنوب، لا أتحدث عن منافسة بين الصناعات السورية والصناعات الألمانية أو الفرنسية وإنما مع دول أخرى في الجنوب، خصوصا في جنوب شرق آسيا، تمكنت أن تنتج بتكلفة أقل وبجودة أفضل.

المسألة الثالثة: ولا بد أن أعترف بذلك، وأعني به الموقف السياسي الذي تتخذه نظم عربية تجاه نظم عربية أخرى، ينبغي أن نقول أن الود مفقود في كثير من الأحيان بين الحكومات العربية بعضها البعض، لذلك وعلى الرغم من وجود اتفاقات تقضي بخفض التعرفة الجمركية فيما بين الدول العربية إلا أن هناك استثناءات كثيرة تدخل على هذه الاتفاقيات، وهذه الاستثناءات تلغي قيمة الاتفاقيات، وأعتقد أن السبب ربما يكون «الود المفقود» أو أيضا الخوف من

التنافس مع دول عربية أخرى، عموما الدخل الذي إتبع في تحقيق تكامل اقتصادي عربي في الفترة الماضية هو مدخل كلاسيكي يتمثل في تحرير التجارة، وهو مدخل لا أعتقد أنه يناسب ظروف دول الجنوب. المدخل الأنسب هو بناء أساس للتكامل الاقتصادي وذلك عن طريق الاتفاقات، الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة، وتوسيع أنواع التخصص، وهذه المسألة تقضي بكل تأكيد توفر الإدارة السياسية على نحو ما أشار الدكتور محمد السيد سعيد، ولكن هنا مسألة الإدارة السياسية ليست فقط هي وجود مودة أو محبة ولكن أيضا تحمل النفقة على المدى القصير. إن إقامة مثل هذه الصناعات المتكاملة سوف يحقق النفع للدول العربية على المدى الطويل، ولكنه يقتضي الخروج من الهياكل الاقتصادية القائمة، وهذا يؤدي إلى نفقة على المدى القصير، ولذلك لا بد من وجود استعداد لتحمل هذه النفقة على المدى البعيد، وتحملها لا يكون فقط لمجرد إدراك أن هناك مزايا سوف تعود على السعودية ومصر والعراق إذا ما تكاملت على المدى البعيد، ولكن يعود إلى إدراك أن هناك اعتبارات أخرى. ما أعنيه مثلا أن نمط التكامل في أوروبا ما كان ممكنا فقط بسبب العقبات الاقتصادية ولكنه كان جزءا من مشروع سياسي واسع، ونحن نعرف أن هذا المشروع السياسي الواسع في الوطن العربي وهو المشروع القومي العربي قد تراجع إلى الوراء منذ الستينات في الحقيقة، ما هي آثار الأوضاع الحالية؟ ما هي آثار الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق على العلاقات الاقتصادية العربية – العربية؟

أولا: الآثار المدمرة لهذه الحرب يتحملها الشعب العراقي والمسألة في العراق تحتاج ربما مؤلف مثل أورويل أو كفكا لكي يصف هذا الوضع المأساوي، لا توجد حكومة في العراق، لا يمكن أن يكون هناك وضع اقتصادي مستقر دون أن توجد حكومة، لا توجد حكومة تؤدي أبسط وظائف الحكومة في العراق، والوظيفة الأولى للحكومة كما نعرف من كتابات العلوم السياسية هي توفير الأمن للمواطنين، فلا الأمن ولا الدفاع متاح، الأمن بمعنى تحرر المواطنين من التهديد بالجريمة وبالسرقة والقتل في الطرقات، وتعرفون أن الآباء يصطحبون بناتهم إلى المدارس خوفا من أن يتعرضون للإعتداء، والبعض ينام وبجانبه سلاحه لأنه يخشى أن يتعرض للهجوم أثناء الليل، والمتطلب الأول حتى يكون هناك نشاط اقتصادي هو الأمن وهذا غير موجود. السيد بول بليمر عبقري وزارة الخارجية الأمريكية والخبير الأول في مكافحة الإرهاب عين مسئولا عن إدارة العراق وكان قراره بحل الجيش العراقي. «الأمن والدفاع» هاتان وظيفتان تقوم بهما الدولة، والدولة العراقية لا تقوم بهاتين الوظيفتين الرئيستين.

اما الوظيفة الثالثة لأي دولة هي تحقيق العدالة، الولايات المتحدة لها معاييرها الخاصة بالعدالة، على الرغم من أن هجومها على العراق لا يستند إلى أي مبرر للشرعية فهي تريد أن تحاكم ليس فقط قادة النظام العراقي ولكن أيضا العلماء العراقيين باعتبارهم مجرمو حرب،

ونحن نعرف أن مجرم الحرب الحقيقي هو الموجود في البيت الأبيض السيد جورج بوش وفريق المحافظين الجدد مع السيد توني بلير رئيس وزراء بريطانيا، هؤلاء هم مجرمو الحرب الحقيقيون، ومع ذلك يقولون أنهم سوف يقومون بمهمة بسط العدالة في العراق عن طريق محاكمة القادة والعلماء العراقيين، فهذه إذاً الأوضاع السائدة، وبالتالي فالآثار الاقتصادية الفادحة لهذه الحرب يتحمل مسؤوليتها أولا العدوان الأمريكي، وتعود هذه الآثار وتصيب الشعب العراقي، هناك آثار سلبية على الدول التي دخلت في علاقات تجارية مع العراق في ظل نظام العقوبات مثل الأردن ومصر وسوريا ولبنان وتركيا خارج الوطن العربي، كل هذه الدول تعاني خسران العقود التي كانت تبرمها مع العراق واستمرار التدفقات التجارية إلى العراق، التقديرات تصل إلى بلايين الدولارات، في حالة مصر تقدر الخسارة بـ ٤ بليون دولار.

وفي هذا الإطار من المفيد التذكير بالأحلام التي رسمها البعض بالنسبة لما يمكن أن تحصل عليه الولايات المتحدة اقتصاديا، أعتقد أنها أحلام ربما يكون مبالغ فيها إلى حد ما، لأنه لو استعاد العراق قدرته على التصدير إلى الأسواق الدولية ينبغي أن نضع السيولة الواردة في مقابل المديونية الهائلة على العراق. لا توجد تقديرات مساهم بها تماما بالنسبة لهذه الديون ولكنها تبلغ في آخر تقدير رأيته ١٢٧ بليون دولار، وإذا قلنا أن دخل العراق من صادراته عندما يستأنف التصدير بكامل طاقاته قد يصل إلى ١٣ – ٢٠ بليون دولار، ففي المقابل هناك ١٢٧بليون دولار، هذه الديون التي يتحملها العراق، بالإضافة إلى ذلك تكاليف إعادة إعمار العراق، هذه المسألة لا توجد تقديرات مسلم بها ولكنها قد لا تقل عن ١٠٠ بليون دولار. لذلك فإن السؤال هو: كيف يمكن للعراق حتى لو استأنف الصادرات النفطية بكامل طاقته أن يسدد الديون، كيف يمكن له أن يقوم بإعادة الإعمار، وبطبيعة الحال كيف ستحصل الشركات الأمريكية على النصيب الأكبر من هذه الكعكة المتواضعة؟ الذي يمكن أن نستنتجه عن الشركات الأمريكية لن تهتم كثيرا بمسألة الديون العراقية وإنما سوف تحوز لنفسها النصيب الأكبر، ثم بعد ذلك فليذهب الآخرون للجحيم، ويمكن أن نفهم مطالبة الرئيس بوش للدول التي لها ديون على العراق أن تتغاظى عن هذه الديون حتى يتاح للشركات الأمريكية أن تحصل على أكبر قدر من عائدات تصدير النفط العراقي، في هذه الظروف يمكن أن نتصور كيف يكون المستقبل. أنا أمر بسرعة حتى نتيح الفرصة للنقاش، كيف سيكون مستقبل العلاقات العربية – العربية في هذا الإطار، بطبيعة الحال هناك الخسائر التي تتحملها الدول العربية نتيجة هذه الحرب التي تتمثل بفقدان السوق العراقي وتتمثل أيضا بانخفاض عائدات السياحة وأيضا في انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الإقليم، وفقدان إيرادات لشركات الطيران الوطنية وكذلك خسارة جانب من عوائد العاملين في دول الخليج والتي انخفض مستوى نشاطها الاقتصادي، لو تجاوزنا هذا كله ما الذي يمكن أن يحدث في المستقبل؟

مشروعات ثلاثة

في الحقيقة هناك تنافس بين ثلاثة مشروعات رئيسية: **المشروع الأول** والذي له الأسبقية الآن هو المشروع الأمريكي. الرئيس الأمريكي جورج بوش طرح أن تكون هناك منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول العربية بشرط أن تدخل هذه الدول منظمة التجارة العالمية. هناك من يساند المشروع في مصر والأردن وعدد من الدول العربية الأخرى.

المشروع الآخر هو **مشروع أوروبي** لأن عددا كبيرا من الدول العربية باستثناء دول الخليج تدخل مع الإتحاد الأوروبي في اتفاق الشراكة حسب ميثاق برشلونه.

المشروع الثالث هو **مشروع عربي**، وأعتقد أن الدول العربية في المستقبل القريب ستكون منشغلة إلى أبعد حد في قضية الإرهاب. بالأمس كان هناك حديث عن الخطر الذي يمثله حزب الله في لبنان وهذا بكل تأكيد يتعلق بسوريا، هناك تهديدات موجهة إلى ايران، وللحديث الأمريكي المستمر تغيير مناهج وتغيير توجهات أجهزة الإعلام إلى آخره.. ولذلك أعتقد أن الدول العربية على الرغم من أهمية البعد الاقتصادي الا أنها سوف تكون منشغلة في الفترة القادمة بالبعد الأمني سواء الأمن الداخلي أو الأمن في مواجهة التهديدات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك لا أتوقع أن تكون هناك أية انطلاقة على مسار التكامل الاقتصادي العربي، ولكن أعتقد أن أفضل ما يمكن عمله في هذه الظروف أن تكون هناك بداية متواضعة، ولو نجحنا في هذه البداية المتواضعة يمكن أن تكون لها آثار ايجابية، وأتصور أن الخطوة المتواضعة في مسار التكامل هو تحقيق التكامل في قطاع الحبوب، بعض الدول العربية تنتج حبوبا وقمحا بالتحديد، وعدد كبير من الدول العربية يستورد مثل هذه الحبوب، أعتقد لو ركزنا على هذه المسألة ونجحنا في تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال انتاج الحبوب، أعتقد أن ذلك سوف يكون خطوة للأمام.

المسألة الثانية: ينبغي أن ندرك أن ثورة التكنولوجيا تتيح للدول العربية أن تتكامل دون أن تتنافس، إذا كانت دولة عربية تريد إنتاج سيارة فيمكنها إنتاج مكونات السيارة في أكثر من دولة عربية كما هو الحال الآن في صناعة السيارات، ومن ثم يمكن أن تكون هناك صناعة سيارات عربية تساهم فيها السعودية ومصر وسوريا..... الخ.

المسألة الثالثة: نتيجة لهذه الأوضاع المستجدة يخرج من حساباتنا أن الولايات المتحدة مهتمة بتوثيق العلاقات بين العراق وإسرائيل، وقد أغلق أنبوب النفط الذي ينقل البترول العراقي إلى سوريا وهناك استعدادات لفتح أنبوب النفط الذي يربط بين العراق وبين إسرائيل، بالإضافة إلى أن التقدم في تنفيذ خطة خارطة الطريق يتطلب في المرحلة الثالثة إنهاء الدول العربية لمقاطعتها لإسرائيل ودخولها في علاقات معها.

القضية الفلسطينية في السياق الدولي المعاصر

رشيد الخالدي*

في رأيي لم يتغير كثيرا وضع التعاطي الفلسطيني في السنتين الماضيتين. فلا يزال لإسرائيل استراتيجية واحدة موحدة، ولا تزال المبادرة بيدها، ومن ناحية أخرى لم يكن للحركة الوطنية الفلسطينية استراتيجية موحدة، ويمكن القول لا يوجد استراتيجية فلسطينية قادرة على الصمود في وجه العدوان. لم يتغير الوضع الفلسطيني الإسرائيلي كثيرا خلال السنتين الماضيتين مع كل الدمار والخراب والاحتلال، ولكن الوضع الدولي تغير كثيرا وذلك بشكل مدهش خلال هذه الفترة، وكانت أهم هذه التغيرات نتيجة طبيعية لهجمات أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة وانعكاساتها، والتي غيرت جذريا طبيعة رئاسة جورج بوش، وغيرت أيضا طبيعة العالم. كانت إدارة بوش دون اتجاه واضح، ولم تكن لها شعبية على الإطلاق، ولكن سمحت هذه الأحداث بتنفيذ البرنامج اليميني المتطرف «new colons» الذي كان من المستحيل تنفيذه قبل أحداث ١١ أيلول، هذا البرنامج كان جاهزا منذ نهاية حكم بوش الأب، ويتمثل بانطلاقة راديكالية للسياسة الأمريكية. ماذا يمثل هذا البرنامج الأمريكي؟ يمكن تحديد خمس نقاط تشكل معالم هذا البرنامج:

* أستاذ التاريخ ومدير معهد الدراسات الدولية – جامعة شيكاغو.

أولا: قيام الولايات المتحدة بما تسميه «الحروب الوقائية» دون مبرر وحيث تريد.

ثانيا: قيام الولايات المتحدة بما تريده وذلك من طرف واحد دون الموافقة الدولية.

ثالثا: الحرب الدائمة ضد ما يسمى بالإرهاب ويمكن تسمية أي شيء تريده وتختلف معه «إرهاب».

رابعا: نظرية السيادة المحدودة للدول الأخرى.

خامسا: نهاية النظام العالمي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية، أي نهاية كل القوانين الدولية.

كان من المستحيل على الرأي العام الأمريكي أن يتقبل مثل هذه الأفكار البغيضة قبل هجمات ١١ أيلول، ولكن بعد هذه الهجمات، وبعد حملة دعائية مركزة ذكية، أصبح الرأي العام الأمريكي مستعداً تمام الاستعداد لقبولها وبحرارة. كما تعلمون كانت الحرب على أفغانستان الخطوة الأولى، والحرب على العراق الخطوة الثانية، ومن الواضح أنه توجد هناك نية واضحة لدى هذا التيار اليميني المتطرف في الإدارة الأمريكية للتقدم خطوة ثالثة بالهجوم إما على إيران أو على سوريا أو على الاثنتين.

طبعا من الطبيعي أن يوجد داخل هذه الإدارة وداخل الحزب الجمهوري وفي أوساط الشعب تيارا معارضا لهذا التيار المتطرف الأمريكي، ويتمركز حاليا حول «الموقف الضعيف لكولن باول» وزير الخارجية الأمريكية، وجورج تنت رئيس الاستخبارات المركزية، والجيش – ليس وزارة الدفاع – وسأتكلم عن هذا إذا سُمح لي بذلك.

ما هي انعكاسات هذا الوضع الدولي الجديد على القضية الفلسطينية؟

أولاً: على المدى القصير أصبحت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي أوسع بكثير مما كانت عليه من قبل، ويعني ذلك دور أفضل للولايات المتحدة في النزاع العربي الصهيوني.

ثانياً: على المدى المتوسط، من الممكن أن يتحالف ضد هذه الهيمنة الأمريكية عدد من الدول التي تشعر بالتهديد من هذه الهيمنة – وهذا ليس أكيداً – ورأينا بوادر ائتلاف أو تحالف خلال حرب العراق، الائتلاف الفرنسي، الألماني، الروسي، الصيني، المكسيكي، الكندي... الخ.

ثالثاً: لن يحصل مثل هذا الائتلاف إلا إذا رأت هذه القوة الإئتلافية أن تصرفات الولايات المتحدة تشكل تهديدا مباشرا على مصالحها، كما حصل قبل الحرب، ويمكن أن يحصل مثل هذا التهديد المباشر للمصالح الأوروبية بشكل خاص، إذا عادت الولايات المتحدة إلى سياستها المعتادة وهي الانحياز الكامل لإسرائيل، وتجاهل القضية وسُمح لشارون للقيام بما يريده، وهذا وذاك في حالة اندلاع صراع جديد على الأرض. طبعا الكثير يتوقف على نتيجة الصراع الكبير والدائم حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بشكل خاص داخل إدارة بوش.

رابعاً: منذ ١١ أيلول يوجد صراع يومي على من سيدخل مكتب الرئيس، ومن الذي سيتكلم مع الرئيس، ومن الذي سيوجه الرئيس في السياسة الأمريكية التي تحدث في الشرق الأوسط بشكل خاص، وهذا صراع مستمر وبدأ منذ انتهاء الحرب على العراق. خسر الجناح المتطرف الراديكالي معركة هامة داخل الإدارة، بسبب فشل البنتاجون لفرض الأمن في العراق، وعدم وجود التخطيط الكافي لهذا الاحتلال، وبداية المقاومة المسلحة العراقية لجيش الاحتلال الأمريكي، وبعد فشل عملاء البنتاجون وعلى رأسهم احمد الجلبي. هذه الهزيمة أدت إلى صعود التيار الآخر مؤقتاً، وهذا الصعود يمكن أن يكون قصير المدى، وما نراه الآن من تقدم في ما يسمى «خارطة الطريق» نتيجة إلى حد ما لهذا التغيير الظرفي المؤقت جدا.

خامساً: والسؤال الآن، هل سيؤدي كل ذلك لاهتمام دائم ومستمر في الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ أنا شخصيا أشك بذلك، وهل سيكون بدء الاحتلال الأمريكي لصالح الاهتمام بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أعني بذلك اهتمام ليومين أو لأسبوعين أو لشهرين، قبل وبعد قمة العقبة طبعا؟ هل سيكون مثل هذا الاحتلال إذا حصل لصالح الشعب الفلسطيني أم لا؟ أشك بذلك أيضا، لان تحليل إدارة بوش للب المشكلة بيننا وبين الإسرائيليين ليس الاحتلال ولا الاستيطان، إنما هو العنف، والعنف بالنسبة لهم، العنف الفلسطيني أولا وأساسا، وليس عنف الاحتلال، والشرط الأساسي للتقدم بالنسبة لهم وقف عنف المقاومة ضد الاحتلال، وليس إنهاء الاحتلال أو إزالة الاستيطان، ولا أرى للأسف الشديد في طروحات إدارة بوش من الخارجية إلى البنتاجون، أي دليل على أنهم مستعدون للتفكير بتفكيك قواعد الاحتلال، او الركائز الاستيطانية، فالعمل ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع أولا، لست أول صوت يتكلم بهذا الشكل لكن سأحدد التالي:

أولاً: من الضروري توحيد القرار الفلسطيني على أساس إجماع ديمقراطي، ومن الضروري طرح استراتيجية واضحة تحديثية ضد الاحتلال، إذا أراد الشعب الفلسطيني أن يأخذ المبادرة في الصراع مع إسرائيل، وتحقيق أهدافه الوطنية، ودون ذلك لا يمكن تحقيق أي من أهدافه.

ثانيا: طبعا من الصعب جدا ضمن الظروف الحالية القاسية المحيطة بالشعب الفلسطيني القيام بالبناء الوطني، ولكن هذا العذر ليس كافيا، فدون تشكيل الأطر للتعبير عن الإجماع الديمقراطي الفلسطيني، ودون بناء مؤسسات وطنية، ودون إرساء أسس لحكم القانون في مجتمعنا، لا يمكن التغلب على مثل هذه الظروف، وطبعا يوجد الكثير من الإنجازات يمكن الاستفادة منها ضمن هذا السياق.

ثالثا: انتصر الشعب الفلسطيني في ٣ من أهم ميادين الصراع مع إسرائيل: الساحة الدولية، الساحة الأوروبية، الساحة العربية، ولكننا فشلنا فشلا ذريعا في ساحتين، هما الساحة الإسرائيلية والساحة الامريكية، وسأتكلم طبعا عن الساحة الامريكية. منذ ٢٠ سنة كل مرة أتكلم أمام جمهور فلسطيني حول العمل في الساحة الامريكية، يأتي الرد فورا: هذه مهمة عرب أمريكا والأساتذة الفلسطينيين الأمريكان. هذه عليكم. هذا الجواب يعكس فهم بسيط وخاطىء لطبيعة الصراع مع إسرائيل، لأن الساحة الأمريكية أساسية ومهمة، ولا يمكن خوض هذه المعركة فيها دون وجود صوت فلسطيني واحد يمثل قراراً ديمقراطياً جماعياً، واستراتيجية تحررية واضحة. البعض يقول بعد بأن العمل في أمريكا مستحيل، لأسباب معروفة، ولكن هذا غير صحيح، القاعدة متوفرة لاستراتيجية فلسطينية ناجحة في هذه الساحة، إذا وجد مثل هذا الصوت الفلسطيني الموحد الذي يمثل قراراً فلسطينياً ديمقراطياً. ما هي القواعد لمثل هذه السياسة؟ سوف أذكر هذه القواعد بشكل سريع جدا.

أولا: الثلاثون في المائة من الشعب الأمريكي الذين يعارضون سياسة بوش – أي ٨٠ مليون أمريكي – يعارضون الحرب، ويعارضون السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وغيرها.

ثانيا: ٤١ عضواً في المجلس البلدي في شيكاغو صوتوا ضدا ضد الحرب، وكذلك في ملوكي، ولوس انجلوس، معظم المدن، ضد سياسة بوش، الكنائس وخصوصا الكنائس البروتستانتية الليبرالية، والكنيسة الكاثوليكية، والجامعات، والأقليات، ومعظم السود، معظم السبانكس في الولايات المتحدة ضد سياسة بوش، يجب على المتحدث الفلسطيني في هذه الساحة أن يركز على طروحات مفهومة للأمريكان، يجب التركيز على عنف الاحتلال، وعلى المعاناة الفلسطينية اليومية تحت الاحتلال، نحن نفضل أن نركز على الحق و التاريخ، هذا لا يسوّق في الولايات المتحدة، يسوّق في أوروبا، وفي أماكن أخرى، و لكن ليس في الولايات المتحدة.

في الختام أريد أن أركز على نقطه أساسية: من المستحيل أن يُهزم الشعب الفلسطيني في صراعه والبرهان على ذلك صمود هذا الشعب في وجه أشرس وأطول عدوان شنه الجيش الإسرائيلي في تاريخه منذ أيلول ٢٠٠٠، هذا برهان على استحالة هزيمة الشعب الفلسطيني، دون استراتيجية واضحة وصوت سياسي فلسطيني موحد لا يمكن أن يحقق هذا الشعب آماله وأهدافه الوطنية، والسؤال الوحيد أمامنا هو: إلى متى سيستمر وضعنا الشاذ وهذه البلبلة قبل أن نستطيع ترتيب البيت الفلسطيني، كي نسيطر على طاقاتنا من اجل تغيير المعطيات، وإحراز التقدم الحقيقي نحو إنهاء الاحتلال، ونيل الاستقلال؟ يجب أن نوحد الصوت الوطني الفلسطيني على أساس ديمقراطي، ويتطلب هذا أيضا الوعي الكامل لدور العنف، العنف الأمريكي وعنف الشعب تحت الاحتلال، ومتى يكون هذا العنف مفيداً ومتى يمكن أن يخدم الأهداف المعادية، وهذا المفهوم ليس موجودا لدينا، للأسف الشديد لا يمكن أن تتم هذه التغيرات قبل أن يتم توحيد الشعب الفلسطيني على أساس ديمقراطي، هذا يعني ضرورة لقطع الطريق على أي مجموعة كانت صغيره أم كبيرة تحاول أن تفرض إرادتها على الأكثرية كما هو حاصل الآن.

في هذا الوضع الدولي الجديد لا يمكن أن نتحمل استمرار هذا الوضع الشاذ. أمامنا تحديات عصيبة ولكن لنا امكانات هائلة، هذا شعب جبار وصموده دليل على ذلك، علينا بناء المؤسسات الوطنية القادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، علينا خوض معركتنا السياسية في جميع الساحات، الأمريكية، والإسرائيلية على الأخص، لأن هذا الصراع كما تعلمون طويلٌ جداً حتى يتوج بإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

الدور الأوروبي والحلول المقترحة للقضية الفلسطينية

أحمد صبح*

الحديث عن الواقع الأوروبي والعلاقات مع أوروبا على ضوء العلاقة الفلسطينية الأوروبية والحلول المقترحة للقضية الفلسطينية، هو موضوع يشدنا سنوات كثيرة إلى الوراء، لكنني لن أتحدث عن وعد بلفور أو عن الجذور الأوروبية لهذه القضية بل أريد أن أركز على العناوين الرئيسية لموضوع هام وطويل ومعقد، وهو مفتوح لآفاق مستقبلية. فالعلاقة بين فلسطين وأوروبا قائمة على تقاسمنا للبحر الأبيض المتوسط، وعلى تقاسمنا لرؤية قريبة للعلاقات الدولية والقانون الدولي ولقانون الأمم المتحدة. نحن جزء من التحدي لأوروبا في الديمقراطية وفي اقتصاد السوق، ونحن نرى في المفاهيم الأخلاقية للديموقراطية الأوروبية مثالاً يمكننا الإقتداء به في بنائنا المؤسسي تجاه الدولة المستقلة، ولكل هذه الأسباب أعتقد بان إعلان البندقية وإعلان فنيسيا في ١٩٨٠/٦/١٣ شكل مدخلاً سياسياً هاماً بالنظر لتبلور الموقف الأوروبي تجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الذي أكد الموقف الأوروبي بحق

* وكيل وزارة الإعلام.

تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبين عام ١٩٨٠ وأوسلو كان هناك العديد من المظاهر المشيرة لانغماس أوروبي متزايد في القضية الفلسطينية: على سبيل المثال، شهدت حقبة الثمانينات الزيارات الفلسطينية الأولى لأوروبا فكانت الزيارات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المدخل الحقيقي لتوسيع الآفاق للعلاقات الدولية لفلسطين، حيث انطلقت من قلب آسيا وأفريقيا ومنظمة العالم الإسلامي إلى العالم الغربي من البوابة الأوروبية، وكانت الزيارات منذ نهاية ١٩٧٩ وكل الثمانينات لكل العواصم الأوروبية مكرسة للاعتراف الدولي بفلسطين، القضية والمستقبل وفي هذه الأثناء أيضا شهدت أوروبا الكثير من اللقاءات الأولى الفلسطينية – الإسرائيلية غير الرسمية على مختلف الأصعدة مما شكل بدايات الاحتكاك الفلسطيني الإسرائيلي الذي قاد لاحقاً لأوسلو، كما أن المساعدات والتواجد المكثف لأوروبا في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال قنصلياتها العاملة في القدس وزخم التعامل مع منظمات العمل الفلسطيني إبان الاحتلال، شكل توجداً ملموساً لأوروبا في الشارع والعمل الفلسطيني.

ولم يكن باب المصادفة ومع انتهاء حرب الخليج الثانية، اختيار مدريد لأول مؤتمر دولي تشهده الساحة الدولية لوضع حلٍ للقضية الفلسطينية، فكان مؤتمر مدريد – على شكليته ورئاسة أمريكا وأوروبا له – مدخلاً للتواجد على أرض أوروبية وهذا دفعنا للالتفات نحو هذا الحليف الاستراتيجي في تصورنا للحل. إذن أوروبا كانت – ولا زالت – في تلك الحقبة بين فنيسيا ٨٠ وأوسلو ٩٣ متواجدة عبر هذا الكم الهائل من المفوضية الفلسطينية والتواجد الرسمي الفلسطيني في أوروبا، وتجدر الإشارة إلى عشرات الآلاف من الطلبة الفلسطينيين في معظم الجامعات والعواصم الأوروبية كسفراء محتملين ونشطاء من خلال الاتحاد العام لطلبة فلسطين والعمل مع المنظمات والأحزاب في كل مجال نحو خلق حالة من الرأي العام الأوروبي القريب من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

أوسلو... نقلة نوعية

وبما أن اتفاق أوسلو في سبتمبر عام ١٩٩٣ شكل من الوجهة النظرية قفزة نوعية للانغماس الأوروبي معنا، فالاتفاق كمشروع سلام مؤقت باتجاه سلام دائم هو بالأساس مشروع أوروبي هو رؤية أوروبية والنرويج أثبتت – رغم كونها دولة ليست كبيرة من حيث عدد السكان وغير نشطة نتيجة الموقع الجغرافي في المحافل

الدولية – أنها مثل يحتذى به عندما يكون هناك رغبة ومصلحة بان تشكل هذه الدولة محوراً مناسباً للتوسط بين أطراف النزاع التاريخي. كما شكل أوسلو إذن دوراً أوروبياً واضحاً وكان كل ما جرى قبيل أوسلو موضوعاً أوروبيا، لذا يمكن القول بأن الولايات المتحدة لم تكن منغمسة بما فيه الكفاية في هذا المشروع وإن كنا قد لجأنا إلى حديقة البيت الأبيض لتوقيع هذه الاتفاقية، والدور الأوروبي الأساسي في ذلك الموضوع كان من الطبيعي أن يستمر بعيد توقيع هذه الاتفاقية، وجاء المؤتمر الأول للمانحين الذي عقد في الأول من أكتوبر ١٩٩٣ في واشنطن ليعبر أيضا عن ترجمة حقيقية للدور الأوروبي الجديد بعد أوسلو في تحويل هذه الاتفاقية من اتفاقية نظرية إلى محاولة جادة لترجمتها إلى واقع عملي يرفع من نوعية الحياة للشعب الفلسطيني تدريجياً نحو النهوض.

لقد كان الدور الأوروبي رائداً وفعالاً في كل ما يسمى الدعم القادم لفلسطين من الدول المانحة – والتي لن أقف كثيراً عندها إلا للتنويه بحجم الدور الأوروبي لهذا العمل – وكانت أوروبا ديناميكية فعلاً في التعامل مع هذا الموضوع، وعلى ضوء ذلك وكما يعرف الجميع كانت أوروبا من أوائل من سمّى ممثلاً دائماً وسفيراً دائماً للاتحاد الأوروبي لمتابعة عملية السلام، فكان تعيين السفير ميغل موارتينوس الذي لا يزال على رأس مهامه يمثل إضافة نوعية من الاهتمام الأوروبي بمسيرة السلام في المنطقة وبالاهتمام الأوروبي بمتابعة التفاصيل وتقريب وجهات النظر والمساعدة بقدر الإمكان على دفع عملية السلام قدماً إلى الأمام. كما تذكرون بان أول الدول التي افتتحت ممثليات لها في الأراضي الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية كانت أيضا دولاً أوروبية (منها ألمانيا والدنمارك وهولندا) هي التي اختطت هذا الطريق في تمثيل خجول دبلوماسياً وفاعل سياسياً لتصبح نواة سفارات للدول الأوروبية لدى السلطة الفلسطينية الوليدة والناشئة التي شجعت فيما بعد ممثلي دولاً كثيرة للتواجد بين غزة ورام الله (٣٩ ممثلية وقنصلية من مختلف الدول).

ولكن كانت الدول الأوروبية هي التي بدأت هذا الخط الذي نقدره، بالإضافة إلى ذلك وبالانسجام والتوازي معه، قام عدد من الدول الأوروبية بعد أوسلو بتغيير الوضع القانوني لممثليات منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الدول إلى مفوضيات عامة بنسب متفاوتة من الأعراف والحصانات والتسهيلات إلا أنها أصبحت أقرب إلى ممثليات تنمو وتعبر عن سيادة وليدة أو دولة على طريق التكوين.

كما تجدر الإشارة هنا إلى الشراكة الاورمتوسطية وهذه الطريق التي اختطتها أوروبا

منذ مؤتمر برشلونة في نوفمبر ٩٥ حيث تشكل نوع جديد من العلاقة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط مع أوروبا – في ذلك الوقت (١٥ دولة اتحاد + ١٢ شراكة) إلى أن وصلنا الآن إلى (٢٥ + ١٥) في المؤتمر الأخير الذي عقد في جزيرة كريت في الأسبوع الماضي – وفلسطين في هذه الشراكة ومنذ اليوم الأول قبلت كدولة أسوة بالدول الأخرى من الدول المتوسطية التي تتعامل مع أوروبا على هذا الصعيد أسوة بلبنان وسوريا ومصر والأردن وباقي الدول المغاربية في التعامل مع أصدقائنا الأوروبيين، هذا كله يقودنا (وأنا أحاول التكثيف) إلى ما نحن عليه الآن.

خارطة الطريق.... فكرة أوروبية

الكثير يعرف إن خارطة الطريق هي فكرة أوروبية ويعرف أيضاً أن النصف الأول الذي قدم كمسودة لمشروع حل من ثلاث مراحل على ثلاث سنوات هي أفكار أوروبية – دانمركية صيغت أثناء الرئاسة الدنماركية للاتحاد الأوروبي والتي بدأت في ١/٧/ ٢٠٠٢، وقدمت كأفكار للولايات المتحدة الأمريكية وتم تبنيها لاحقاً عندما اختتم النقاش التفصيلي بعد ثلاث اجتماعات للمجموعة الرباعية التي تشكلت بالفعل بدعم وبفكر وبقيادة أوروبية رائدة ولكن أيضاً بواقعية كبيرة لأنها ارتأت أن يكون للولايات المتحدة الصوت المسموع والدور البارز لمحاولة التأثير على الموقف الإسرائيلي، إلا ان فكرة الرباعية وفكرة خارطة الطريق هما نتيجة السياسة الواقعية الأوروبية لإيجاد حلول ممكنة واقعية لما نعانيه وما نعيش فيه. فإذن كان للأوروبين دوراً أساسياً في هذه الخطة (خارطة الطريق) فيها كما كان لهم ولا يزال دوراً أساسياً في آليات الرقابة والمتابعة التي لم يتم الاتفاق عليها حتى تاريخه، ولا زال الاتحاد الأوروبي يدافع بشدة على أن آليات الرقابة هي جزء لا يتجزأ من النص في خارطة الطريق وليس شيئاً منفصلاً عنه وكما تدعي الإدارة الأمريكية.

من كل ما سبق يمكنني أن أسجل التالي:

أولاً: التوجه الأوروبي نحو الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة تدرج منذ العام ١٩٨٠ وحتى تاريخه ليصبح موقفاً ثابتاً يرتكز عليه الموقف الأوروبي وتجمع عليه كافة دول الإتحاد الأوروبي فليس من قبيل المصادفة أن بريطانيا وأسبانيا اللتان دافعتا عن الموقف الأمريكي في العراق، التقيا مع فرنسا وألمانيا اللتان كان لهما موقفاً مغايراً من الحرب على العراق ولكن جميعهم يتحدون في موقفهم من الدولة الفلسطينية ومن الحق الفلسطيني.

وإذا جاز لي استعارة بعض التعبيرات الأوروبية الحالية فأشير إلى أنهم يعدون القضية الفلسطينية والحل السلمي لها من أهم نقاط الالتقاء والتوحيد للموقف الأوروبي بعد حرب العراق، وبالتالي القضية الفلسطينية والموقف الأوروبي منها بدأ يشكلان عنصر وحدة في الموقف الأوروبي.

ثانياً: موضوع الديمقراطية والتعددية والإصلاح. لا شك أن ما نقوم به من إجراءات فلسطينية أيضا كان لأوروبا دوراً مشجعاً فيها وكان جزءاً من محاولتنا للإجابة على المتطلبات الوطنية الفلسطينية، والتعددية هي أيضا استجابة لنصائح الأصدقاء الاوروبين بشكل او بآخر فكان للاتحاد الأوروبي ولا يزال دوراً أساسياً في هذه العملية. قبل أن اختتم هناك قضيتين:

١- هناك مخاوف وقلق ينتاب العلاقة الفلسطينية الأوروبية في هذه المرحلة. هناك هاجس دائم للسياسة الأوروبية بأن إسرائيل ترى في الموقف الأوروبي دعماً مادياً للجانب الفلسطيني وبالتالي هناك ضغط إسرائيلي أمريكي على أوروبا (لمزيد من التوازن في الموقف الأوروبي لصالح إسرائيل) هذه القضية تشغل رأي بعض الساسة الأوروبين وتجعل هناك تفاوت في التفاصيل الصغيرة وليس في جوهر الموقف الأوروبي، علينا كفلسطينيين أن ننظر إليه بدقة وحذر وبإيجابية للتغلب عليه.

٢- الشركاء الجدد: الشركاء العشرة الجدد أيضا لديهم هاجس قوي بأن علاقتهم بالولايات المتحدة تمر بتل أبيب وبالتالي عليهم أن يمعنوا في الاقتراب من إسرائيل، مما يشكل اليوم موقف ١٥ من جهة (دول الاتحاد) وموقف ١٠ من جهة أخرى (دول الشراكة الجدد) تجاه فلسطين وتجاه خارطة الطريق والسلطة والرئيس عرفات وتجاه تفاصيل كثيرة مما يتطلب موقف أوروبي جماعي.

هاتان النقطتان من الجدير أن تكونا عناويناً لنقاشٍ أوسع وتفصيلي. تجدر الإشارة ختاماً إن هناك البعض من النخبة الفلسطينية يحلوا لها في بعض الأحيان أن يهاجم الموقف الأوروبي من منطلق انه قريب من موقف الولايات المتحدة او لا يتمتع من وجهة نظر هذه النخبة بالشجاعة الكافية للوقوف بحزم في وجه الممارسة الأمريكية الإسرائيلية. اعتقادي أننا نرتكب خطأ سياسياً إذا دخلنا في هذا الموضوع دون أن نحسن التصرف انطلاقاً من أننا نتحدث مع أصدقاء والتحدث مع الأصدقاء لا يمكن أن يتم كميزان

الحرارة صعوداً ونزولاً، علينا أن نتحدث مع الاتحاد الأوروبي كأصدقاء وكأصدقاء حقيقيين تربطنا بهم مبادئ وتربطنا بهم مصالح. وبالتالي هناك فرق بين النقاش الهادئ والمتزن في الموقف وبين التحدث والمخاطبة عبر المحاضرات ووسائل الإعلام، فمن المهم للغاية أن نركز على هذه القضية. وبكل تأكيد نحن نتحدث عن قارة لها مستقبل كبير علينا أن نحسن التعامل معه.

مستقبل الدعم الاقتصادي الاجنبي والعربي في ضوء التحولات الجديدة

محمد إشتيه*

طُلب مني أن أتحدث عن مستقبل الدعم الاقتصادي العربي في ضوء التحولات الجديدة، والسؤال ما هي التحولات الجديدة؟ إن التحولات الجديدة التي أمامنا هي في أربعة محاور:

١- المحور الأول ٩/١١ وتبعاتها على موضوع التبرعات المقدمة للشعب الفلسطيني، فكما يعلم الجميع هناك تبرعات تأتي على شكل دعم من مؤسسات غير حكومية من أوروبا، وهذه المؤسسات غير الحكومية رأينا جزءاً منها قد أغلقت أبوابها والجزء الآخر منها يعاني تحت طائلة القانون وغيره.

٢- المحور الثاني: الاجتياح والانتفاضة وما ترتب على ذلك من أوضاع اقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

٣- المحور الثالث: حرب العراق وما نتج عنها من تطورات اقتصادية في المنطقة.

٤- المحور الرابع: خريطة الطريق وما يمكن أن نسميه اقتصاديات خريطة الطريق.

* مدير عام مجلس الاقتصاد الفلسطيني للتنمية والبناء.

اقتصاد مدمر

ولكن في البداية لا بد من النظر إلى ما يلي: السلطة الوطنية الفلسطينية تعاملت مع مجموعة الأحداث التي مر بها فلسطينيو المنطقة ضمن رؤية استراتيجية هامة على الصعيد السياسي والاقتصادي وعلى صعيد المساعدات الدولية المقدمة إلى فلسطين. بشكل أساسي استمرينا في استكمال برنامج الاستثمار العام، وأيضا كما يعلم الجميع أصبح على رأس اولويات الشعب الفلسطيني مكافحة البطالة التي وصلت إلى ٦٤٪ من قوانا العاملة وأيضا مكافحة الفقر بابشع أشكاله حيث أصبح هناك أكثر من ٧٠٪ من المواطنين الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة وسجلنا حالات من الفقر المدقع، حيث العديد من البيوت احتاجت إلى مساعدات عينية. فوق هذا وذاك كان هناك استراتيجية واضحة في التعامل مع القطاع الخاص الفلسطيني ودعمه وتمكينه من الوقوف على أقدام ثابتة، ولكن فوق هذا كله كان هناك أهم الاستراتيجيات التي واجهتها السلطة الفلسطينية وهي ردم الهوة بين اقتصاد قطاع غزة واقتصاد الضفة الغربية. طبعاً نحن كما يعلم الجميع ورثنا عن الاحتلال (أكثر من ٣٢ عام من الاحتلال) اقتصاد مدمر وبنية تحتية مدمرة. ورثنا كل ما يمكن أن يقال عنه أن الأراضي الفلسطينية كانت تعد في مصاف الدول المتخلفة. على ضوء اتفاق أوسلو وما تم توقيعه في واشنطن وأوسلو تداعت الدول المانحة في ٩٣/١٠/٣١ في اجتماع ضم وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وحضر هذا الاجتماع في واشنطن ٤٦ دولة، والتي عرفت لاحقا بالدول المانحة المتبرعة لفلسطين، وفي ذلك الوقت تم التعهد بدفع ما مجموعه ٢,٤ مليار دولار على أن تصرف هذه الأموال على مدار الخمس سنوات اللاحقة والتي عرفت بسنوات المرحلة الانتقالية. المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين هي ليست إنسانية كما يجري الحال في الجزائر بعد هزة أرضية او كما يجري الحال في أفريقيا بعد المجاعات وغيرها. المساعدات المقدمة لفلسطين هي مساعدات سياسية بالدرجة الأولى وهي ضرورية لعملية السلام تحت فرضية أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للمواطنين وبالتالي يصبح هناك ما يسمى «فواكه السلام» التي يستطيع المواطن تحسسها.

وقد اتضحت هذه المساعدات في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٦/١/٢٠ عندما نادت مختلف الفصائل المعارضة لعملية السلام بمقاطعة الانتخابات. كان هناك جو اقتصادي وصل فيه معدل دخل الفرد في الضفة الغربية إلى ٢٠٠٠ دولار في السنة ومعدل دخل الفرد في قطاع غزة إلى ١٦٠٠ دولار في السنة. وبالتالي هذه اليوفوريا في عملية السلام واليوفوريا في المساعدات الدولية لم تدفع المجتمع الفلسطيني لان يعطي آذان صاغية لهؤلاء الذين نادوا بمقاطعة الانتخابات. وقد رأينا أعلى نسبة توجه لصناديق الاقتراع في

غزة حيث هي المعقل الأساسي لحماس والجهاد وغيره من قوى المعارضة، وبالتالي رأينا أن الربط بين المساعدات الدولية من جهة وبين مشاريع الدعم الاقتصادي التنموية من جهة ثانية والتقدم في عملية السلام كمناخ لهذه المساعدات ثالثاً.

ولكن الآن هناك تطورات جديدة، الاجتياح الإسرائيلي الذي أتى على كل ما تم إنجازه في الأراضي الفلسطينية، سواء كان في حجم الدمار او كان من ناحية الأداء او البنى التحتية، سواء كان من حيث الطرق وغيره. مجموع ما أحصيناه من دمار فعلي يصل إلى أكثر من ١,٣ مليار دولار، والخسائر الاقتصادية الكلية المترتبة على الحصار الاقتصادي والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وصل على مدار ٣٣ شهر الماضي إلى حوالي ١١,٦ مليار دولار. هذا من جانب، ومن جانب آخر موضوع المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين يمكن أن ننظر إليها من عدة زوايا: الزاوية الأولى المتبرع والزاوية الثانية المستفيد، وما هي أنماط هذه المساعدات؟ المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني كما تعرفون نحن نصنفها إلى ثلاث فئات: (**تعهد، التزام، صرف**). **تعهد** بمعنى أن يقول وزير خارجية دولة ما سندفع للشعب الفلسطيني مليون دولار، يبعثوا فريق فني، من ثم يقول هذا الفريق سوف ندعم مشروع مجاري سلفيت وهو يكلف ٦٠٠ ألف دولار، يبدأ الصرف ويصرف منه ٣٠٠ ألف دولار وبالتالي ترون كيف أن الأموال تتناقص بين التعهد والالتزام والصرف. هذه المشاكل نواجهها في أنماط المساعدات فالدول المانحة تقدم المساعدات لفلسطين على شكل منح وعلى شكل قروض ميسرة، وأرغب بالإشارة إلى أن أولادكم استدانوا ما مقداره ١,١ مليار دولار حجم القروض التي تلقتها السلطة الفلسطينية. هذه القروض حقيقية ويجب أن نكون منصفين، فهذه القروض ميسر جداً وسعر الفائدة فيها اقل من ١٪ وعملياً هي منح تعطى من أرباح البنك الدولي. فالأردن مثلا يدفع ٦٪ فوائد ومصر تدفع ٦٪ فوائد حسب سوق العملة الدولي. معظم الأموال كانت في مرحلة ما قبل الانتفاضة، ونحن في السلطة بدأنا بتلقي الأموال من المانحين، بمعنى وجهنا معظمها إلى دعم الموازنة، وبدأت تتدفق هذه الأموال حتى كنا نتوقع أن يكون العجز في الموازنة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ صفر. وبدأ الدعم نحو المشاريع بمعنى بدأت معظم الأموال توجه نحو المشاريع بحيث كنا نتوقع أن يكون في عام ٢٠٠٠ ، ٤٠٠ مليون دولار موجهة نحو المشاريع. الأزمة التي دخلنا فيها عكست المنحنى بحيث أصبح منذ شهر ٢٠٠٠/٩ دعم الموازنة يتصاعد إلى أن وصلنا في عام ٢٠٠٣ إلى حقيقة أن معظم الأموال التي تلقيناها من العالم ذهبت إلى دعم الموازنة، لان الهدف او الهم الأساسي للسلطة أصبح أن تبقي على ذاتها. بمعنى أن تتمكن السلطة من دفع الأموال وجاء ذلك على حساب الأموال المقدمة إلى المشاريع، بحيث انه لم يكن هناك أكثر من ١٠٠ مليون دولار مقدمة للمشاريع بمختلف أشكالها.

في الأزمة الحالية وبالإضافة إلى دعم الموازنة والمشاريع أيضا، هناك المنظمات غير الحكومية التي تلقت مبالغ لا بأس بها من أموال المانحين، إضافة إلى المساعدات الإنسانية العينية التي قدمت عبر التلفزيون وعبر الدعم المقدم من الدول العربية. دعوني أضعكم في صورة هذه المساعدات، وكيف أثرت علينا؟ هل بالفعل كان لها تأثيراً أو لم يكن لها تأثيراً؟ الأساس في المساعدات والفكرة منها أن تعمل كتحفيز للاقتصاد المحلي وان تحفز الاقتصاد الوطني وتخلق فرص عمل، الكل ينخرط في هذه العملية وبالتالي يصبح خلق مناخ سياسي ممكن. بالإضافة إلى تحفيز الاقتصاد الوطني كان هدف هذه الأموال أن تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بدورها المركزي اليتيم ألا وهو أن تكون قادرة على دفع الرواتب وبالتالي على مدار ٣٣ شهر الماضية جميع موظفي السلطة بدون استثناء قبضوا رواتبهم على كل شهر. هذا من اجل أن تحافظ السلطة على الشكل النهائي بعد أن انحرف معظم الأشكال الأخرى، لكن هناك مجموعة من الصدمات التي واجهت اقتصادنا الفلسطيني، هذه الصدمات سواء كان الاجتياح او انخفاض سعر الشيقل أو انخفاض سعر الدينار وتذبذب سعر الدولار او غيره، معظمها وبشكل أساسي الإغلاق والاجتياح حرف تأثير مسار هذه المساعدات الدولية المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية في الفترة ما بين ١٩٩٤ – ٩٦ ومن ٩٧/٢٠٠٠ كان هناك تأثيرات ايجابية لهذه المساعدات بحيث ارتفع مستوى الدخل بالنسبة لنا كانت نسبة البطالة لا تتعدى ٩٪ والكل يعرف هذه الأرقام والأهم من هذا وذاك كان هناك ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ١ – ٢٪ ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي وليس هذا فقط ولكن المساعدات الدولية رفعت القدرة الإنتاجية للأراضي الفلسطينية إذ ما بين ٦ – ٧٪ من القدرة الإنتاجية للأراضي الفلسطينية ارتفعت بسبب المساعدات الدولية، ولكن أيضاً في هذا المجال اسمحوا لي أن أذكّر أن المساعدات الدولية التي تضخ في شريان الاقتصاد الوطني الفلسطيني هي من الأموال المتبرع بها عربياً والمتبرع بها دولياً، نحن مثلاً في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) تمكنا فتح وتعبيد وشق حوالي ١٦٢٠ كم من الطرق وبنينا ٦٠٤١ غرفة صفية في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة للمباني العامة وشبكات المياه والكهرباء وغير ذلك من المشاريع الأخرى، أيضاً هناك برنامج تلقي مساعدات لا بأس به ألا وهو برنامج خلق فرص العمل الذي حاولنا قدر الامكان أن نكافح من خلاله حدة البطالة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، ولم يغب القطاع الخاص عن المساعدات الدولية، فقد تلقى مساعدات كبيرة جداً وكان هدفنا الأساسي أن نخلق هذا المزج بين المساعدات المقدمة للقطاع العام والمساعدات المقدمة للقطاع الخاص. فالجهات التي استفادت من أموال الدول المانحة كما ذكرت

السلطة والبلديات والوزارات بمختلف مشاريعها تلقت على مدار الأعوام الماضية حوالي ٤ مليار دولار، والمنظمات غير الحكومية تلقت بحدود حوالي ٢ مليار دولار، والقطاع الخاص الفلسطيني تلقى حوالي ١٠٠ مليون دولار، وبالمجمل العام إذا نظرنا إلى المستقبل، فالمستقبل سيأتي بما يلي:

أولاً: هناك مجموعة من التحديات التي ستعيشها السلطة على مدار الأعوام القادمة وأيضاً تبعية هذه السلطة للاقتصاد الإسرائيلي من جهة وبشكل أساسي تبعية الموازنة الفلسطينية للمساعدات الخارجية من جهة أخرى ونحن كما نعلم هنا ١٣٢٦٤٠ ألف يعملون في السلطة الوطنية الفلسطينية وهو أسوء حال في العالم بعد الأردن والمغرب بالنسبة لعدد السكان، وأخذاً بعين الاعتبار أن هذا الأمر سيزداد تعقيداً لأن هناك نسبة تزايد سكانية تصل إلى حوالي ٤٪ في السنة وبالتالي هذا سيزيد من حدة التعقيدات التي ستواجهها السلطة مستقبلاً. اعتقد أيضاً إن بعض المانحين سيحولون مساعداتهم ليس إلى منح ميسرة بل إلى قروض وهذا أيضاً سيخلق إشكالية لا بأس بها والأهم من هذا وذلك وفي ظل تعثر المساعدات الدولية وفي ظل غياب مناخ سياسي رأينا كيف أن هذه المساعدات انحسرت وأن السلطة تأثرت والمنظمات غير الحكومية أيضاً تأثرت بشكل كبير جداً.

خلاصة القول أنه الآن بعض الدول المانحة بدأت تربط بين مساعداتها وبين الإصلاحات، مثلاً إحدى الدول الأوروبية أوقفت جميع المساعدات لوزارة العدل إذا لم يتم إقرار تعيين مجلس القضاء الأعلى، وهكذا في العديد من المواضيع أنا أعتقد أن السلطة أمامها مخرج، هذا المخرج هو أن تبدأ في تنمية اقتصادية مستدامة بنظام اقتصادي جيد بنظام ضرائبي جيد حتى إذا ما عزفت الدول المنحة عن تقديم مساعداتها في ظل منافسة مع العراق وفي ظل منافسة مع المنطقة في ظل ما جرى في ١١ايلول، اعتقد أن المخرج اليتيم للسلطة هو أن تذهب باتجاه استثمارات طويلة الأمد ومستديمة.

جاهزية الوضع الفلسطيني الداخلي للحلول المقترحة

غسان الخطيب*

أود أن ابدأ تعليقي باستعارة جملة كنت سمعتها في مجال عملي السابق، حين كنت أعمل في مركز مختص في التعاطي الصحفي مع الصحفيين الأجانب، استمعت إلى صحفي أجنبي مخضرم ينصح صحفيا جديدا «مبتدئ» جاء إلى البلد، لمهام تتعلق بالتغطية الصحفية في ظل ظروف صعبة للغاية، نصحه بالتالي:

«إذا أردت أن تضمن أن لا تخطئ في عملك وتغطيتك الصحفية فحافظ على التشاؤم الدائم في عمل تقاريرك، لأنه بقدر ما تكون متشائما بقدر ما تكون صحيحا، وبقدر ما تكون متفائلا فستكون عرضة للخطأ».

أسعى أن أكون في صلب الموضوع وهو: «هل نحن جاهزون أم غير جاهزين» وسأحاول أن أكون مركزاً ومقتضباً. اعتقد بأنه لا يمكن الإجابة على هكذا سؤال دون أن نحدد جاهزيتنا وهدفنا، لذا فإنني سأحاول في هذه المداخلة أن أشير إلى نوع الحل الذي نحن

* وزير العمل الفلسطيني.

مهيئون له، ونوع الحل الذي نحن غير مهيئون له، وأود أن أضع اللحظة الحالية – وهي لحظة هامة وحاسمة – وهي لحظة يمكن وصفها بأنها عودة لعلاقة الصراع العنيف بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى نوع من العلاقة السياسية والتفاوضية بين الطرفين، في سياق هذا التطور السياسي والتاريخي. وباختصار فقد سبق للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أن عادا إلى حالة الصراع العنيف لدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ ١٠٠عام، ذلك بعد وبسبب من انهيار مفاوضات السلام في كاب ديفيد بعد ما رفضت «القيادة الفلسطينية» قبول مشاريع وخطط تفاوضية محددة قدمت من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لأنها انتقصت من الحقوق الوطنية الفلسطينية كما حددتها الشرعية الدولية، وباعتقادي أن الانتقال إلى الصراع بدل المفاوضات، جاء بمبادرة إسرائيلية وليس بمبادرة فلسطينية، ولذلك فإن استخدام لفظ الانتفاضة لوصف حالة الصراع العنيف قد تكون غير دقيقة، لأن الانتفاضة تعطي الإيحاء بان ما يجري هو فعل فلسطيني ضد الإسرائيليين.

إن ما جرى منذ ما سمي «بداية الانتفاضة» حتى الآن هو هجوم إسرائيلي عنيف استبدل العلاقة السياسية بعلاقة صراع عنيف، وببساطة بان إسرائيل هي التي أرسلت شارون الى المسجد الأقصى ليستفز الفلسطينيين، وإسرائيل هي التي كانت تقتل في العشرة أيام الأولى للانتفاضة ما معدله عشرة متظاهرين فلسطينيين وليس مسلحين أو مقاتلين فلسطينيين، دون خسائر في الجانب الإسرائيلي. فالبداية الإسرائيلية العنيفة هي التي حولت العلاقة الى علاقة صراع، ونذكر في هذا المجال أن أول عملية استشهادية أو انتحارية «بغض النظر عن تسميتها» جاءت بعد ستة شهور منذ بدء هذا الصراع، الذي بادرت إليه إسرائيل خلال سنتين ونصف من الصراع العنيف، والذي لم يسبق له مثيل كما أشرت. وبالرغم من كثير من الأخطاء التي واكبت العمل الفلسطيني في هذا المجال فإن إسرائيل لم تنجح في تحقيق هدفها الاستراتيجي، والمتمثل في أن تفرض على الشعب الفلسطيني وبالقوة ما فشلت أن تفرضه عليهم في مفاوضات كامب ديفيد، ولذا فإن إحياء عملية السلام التي جاءت الآن بمبادرة أمريكية، مرتبط بفشل قدرة إسرائيل وحكومة شارون، في حسم الأمر بالقوة خلال السنتين والنصف الماضيتين، شارون لم ينجح رغم هذه الفسحة الطويلة من الزمن في تحقيق هدف كسر الفلسطينيين وهزيمتهم، ولم يستطع أن يفرض عليهم تعديلا في مواقفهم السياسية والتفاوضية من النوع الذي يتماشى مع الحلول، ليس التي اقترحها شارون بل التي اقترحها كلنتون وباراك، طبعا. هذا ليس هو السبب الوحيد في الجهود الأمريكية الحالية لإحياء عملية السلام، بل السبب المحدد المتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب. هناك سبب إقليمي وآخر دولي.

السبب الإقليمي

ببساطة هو تداعيات حرب الخليج، وأنا أحاول أن أربط الجانب المحدد «المخصص» لي بعنوان الندوة، وأعتقد بأن حرب العراق كان لها تبعات عديدة، جزء منها يتعلق بالموضوع الفلسطيني الإسرائيلي. الولايات المتحدة تريد أو تحاول أن توازن سياستها في الشرق الأوسط. قامت باحتلال العراق وفي ذلك مساس بمكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتريد أن تحدث توازنا ما، عبر مساعدتها على إنهاء الاحتلال في منطقتنا بعد أن قامت بالاحتلال في منطقة أخرى، كذلك هي تريد أن تحد من التراجع في قدرتها على التأثير غير العسكري في منطقة الشرق الأوسط وكذلك من تأثيرات الواقع في العالم العربي على استقرار الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في العالم العربي: علينا أن نتذكر هنا حالات التذمر التي شهدتها العواصم العربية على نحوٍ غير مسبوق في سياق هذه الانتفاضة الفلسطينية.

دولياً

يجب أيضاً الإشارة إلى أنه ومن ناحية استراتيجية فإن الولايات المتحدة بدأت تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وإلى الإستقرار وعدمه فيها كشيء قريب جداً من الأمن داخل الولايات المتحدة وذلك بسبب الترابط على الأقل في التحليل الأمريكي بين أحداث ١١ سبتمبر وما ترتب عليها في الولايات المتحدة وفي غيرها، وما بين أجواء وأحوال عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. والاستنتاج بأن الموضوع الفلسطيني هو عامل أساسي في استقرار وعدم استقرار الشرق الأوسط الذي هو مرتبط بشكل أكبر من السابق بأمن الولايات المتحدة، ليس الداخلي منها فحسب ولكن في الأمن العالمي والاستقرار بشكل عام.

وبالتالي تعود إسرائيل للمفاوضات بضغط أمريكي نتيجة شعور الولايات المتحدة بالحاجة إلى ذلك. من ناحية أخرى وفي ظل عدم نجاح إسرائيل في حسم الأمور عن طريق القوة كان لا بد من الانتقال الى أسلوب آخر، وهنا لا بد أن تأخذ إسرائيل ذلك بعين الاعتبار. وذلك ما تحدثنا عنه في هذه القاعة مرات عدة وكان من عمادْ العملية السلمية السابقة، ولعل ما دعى إسرائيل ألا تأخذ المواقف الفلسطينية التفاوضية على محمل الجد هو شعور إسرائيل بان الفلسطينيين ليس لهم بديل وأنهم محكومون بخيار واحد ووحيد وهو خيار المفاوضات، لأن ليس لديهم عوامل قوة تعزز موقفهم التفاوضي فأما أن يتفاوضوا أو لا يتفاوضوا، إما أن يقبلوا الطرح الإسرائيلي في

المفاوضات أو يقبلوه! وليس أمامهم خيارات أخرى، وأذكر أن بعضنا قال وربما في هذه القاعة: ربما ليس للسلطة الفلسطينية خيارات ولكن للشعب الفلسطيني خيارات، وأعتقد أن إسرائيل الآن عندما ستفاوض أيا كان سوف تأخذ بعين الاعتبار أن الشعب الفلسطيني دائما له خيارات، له الخيار السلمي وله الخيار غير السلمي، وإذا أرادت إسرائيل أن تفاوض على قاعدة الشرعية الدولية فستجد مفاوضا فلسطينيا، ولكن أيضا إذا أرادت غير ذلك فستجد القدرة عند الجانب الفلسطيني على امتصاص كل أشكال ضغط آله الحرب الإسرائيلية والصمود أمامها، ومن ناحية أخرى القدرة على الرد بشكل أو بآخر بغض النظر عن الأشكال وبغض النظر عن التفاصيل، وهذا أمر سيكون في خلفية ذهن المفاوض الإسرائيلي في المرة القادمة، ولكن بالطبع هذا لا يعني بأنه سيكون هناك امكانية للوصول الى حل نهائي بيننا وبين هذه الحكومة الإسرائيلية لأنه إذا كانت أرضية المفاوضات هي خطة خارطة الطريق فنحن نعلم أن هناك تناقضاً جذرياً بين العقلية والخلفية الايدولوجية والذهنية السياسية للحكومة الحالية في إسرائيل وبين أسس هذه الخطة؛ فهذه الخطة تتعلق بإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ٦٧، وتتعلق بوقف الاستيطان، بينما هذه الحكومة الإسرائيلية «وهذا الائتلاف الحكومي الإسرائيلي» متمسك بتكريس الاحتلال عن طريق توسيع المستوطنات. ولذلك يجب أن نفرق بين ضرورة التعاطي الايجابي مع أية إمكانيات للتفاوض وتحقيق نفس الأهداف التي كنا نحارب من أجلها وهي: إنهاء الاحتلال، وبين إمكانية مثل هذه العملية أن تؤدي بالضرورة أو لا تؤدي الى حل نهائي وشامل، كما أشار من سبقني بالحديث. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التجربة السابقة، وعلى الجانب الفلسطيني الرسمي أن يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية من تجارب المفاوضات السابقة، وأبرزها:

أولاً: يجب تجنب التفاوض على قضايا غير سياسية، من نوع مسائل تحسين الظروف والتسهيلات، فهذه يجب ألا تكون موضوع تفاوض على الإطلاق، نحن نتفاوض على القضايا السياسية، نتفاوض مثلا على تنفيذ بنود خارطة الطريق مثل إنهاء الوجود العسكري في مناطق السلطة. رفع الحواجز العسكرية، وقف سياسة الاغتيالات، وقف سياسة الاستيطان، هذا ينتج عنه بطبيعة الحال تحسن في ظروف معينة للشعب الفلسطيني، لكن ما تسعى إليه إسرائيل دائما حرف التفاوض عن المواضيع الجوهرية السياسية الى المواضيع المعيشية، وكان ذلك خطأ وعلينا ألا ننجر إليه هذه المرة.

ثانياً: في موضوع خارطة الطريق أرى أن الفرق بين النجاح والفشل هو في أمرين، الأمر الأول: هو موضوع التوازي بدل التوالي. وثانياً: موضوع التركيز على الرقابة الدولية.

ثالثاً: يجب الانطلاق والثبات على فرضية أن حدود العام ٦٧ بما فيها القدس المحتلة هي حل الوسط التاريخي وهي ليست موضوعا للتفاوض.

رابعاً: يجب عدم النزول عن سقف الشرعية الدولية مهما كلف الثمن وبالتالي فان الجانب الفلسطيني جاهز ومستعد للحل المبني على ذلك، وهو غير جاهز ولا مستعد لا كسلطة وقيادة ولا كجمهور وشعب لأي نوع من الحلول التي تنتقص من الأسس التي ضمنتها لنا الشرعية الدولية. وأنا أدعو الجميع لعدم القلق ليس لأني واثق من السلطة، ولكن لأني اعتقد أن سنتين ونصف من الانتفاضة عززت في المجتمع الفلسطيني قوة تلك الشرائح والفئات والقوى المنحازة إلى البرنامج الوطني الفلسطيني، وأضعفت – في التوازنات الداخلية الفلسطينية – تلك القوى والأشخاص والهيئات التي يمكن أن يكون لها دور في المساومة على البرنامج الوطني الفلسطيني المستند إلى الشرعية الدولية.

الحوار الداخلي مرتبط بالحوار الخارجي، وبنجاح الحوار الداخلي للوصول إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، حسب وجهة نظري – وقد قلت ذلك في كل مرة ابتداء من حوار القاهرة – هو الوجه الأخر للعملة المتعلقة بقدرة الجانب الفلسطيني على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع إسرائيل.

بمعنى آخر وببساطة متناهية يستطيع الجانب الفلسطيني بقواه المختلفة أن يتوصل إلى نوع من التزام الهدنة، أو وقف إطلاق النار، لكن فقط بشكل مرتبط مع قدرة الجانب الفلسطيني على التوصل إلى نوع من وقف إطلاق نار أو هدنة مع الإسرائيليين. أنا أرى صعوبة إن لم يكن استحالة النجاح في وقف إطلاق النار أحادي الجانب. ولدي القناعة بإمكانية الوصول إلى وقف متبادل لإطلاق النار من خلال التزام فلسطيني – إسرائيلي، لان الفعل الفلسطيني هو نتيجة فعل أو ردة فعل للعنف الإسرائيلي، والهدف من الممارسة الفلسطينية العنيفة سواء تلك التي نتفق معها أو التي لا نتفق معها مرتبط بالعمل على وقف العدوان وإنهاء الاحتلال. وعليه فإذا كان هناك عملية سياسية تضمن وقف العدوان، كما جاء في خارطة الطريق في بنود المراحل الأولى، وتضمن في نهاية المسار نهاية الاحتلال، فأنني اعتقد بأن الأكثرية في الشعب الفلسطيني بما فيها القوى المعارضة

سوف تكون جاهزة لإعطاء فرصة لإمكانية من هذا النوع، خصوصا ضمن الظروف الإقليمية والدولية التي لا نجهلها.

الخطر الأساسي في وثيقة خارطة الطريق هو ليس في أهدافها النهائية، فأهدافها النهائية تتعلق بإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ٦٧، وكذلك تطبيق قواعد وقرارات الشرعية الدولية، وحل متفق عليه لقضية اللاجئين على أسس الشرعية الدولية، وليس في المرحلة الأولى رغم أن المرحلة الأولى فيها الكثير من العيوب والصعوبات، ولكن الخطر في خارطة الطريق الذي أود أن أنبه له هو في المرحلة الثانية، أي الدولة الفلسطينية المؤقتة الحدود. أود الإشارة إلى أن هذا مفهوم غير واضح، وخطير ومضر، وإذا نجحت المرحلة الأولى المتعلقة بوقف العدوان، ووقف الصراع العنيف، ووقف الاستيطان يجب الانتقال فورا إلى المرحلة الثالثة، والتي يمكن أن تعني الثانية عملياً، والمتعلقة بالتفاوض حول قضايا الحل النهائي على أسس وقواعد الشرعية الدولية.

وشكرا لكم

سيناريوهات وحلول القضية الفلسطينية في ظل التحولات الدولية والاقليمية

د. سري نسيبة*

ليس واضحا مستقبل الدولة بمعناها او مضمونها التقليدي، وبالتالي معنى السيادة على مستوى السياسة العملية، لكن احدى الاحتمالات هو اضمحلال درجة الكثافة الحدودية لدول المستقبل، اي تراجع صلابة أو متانة الحدود في التطبيقات الخاصة بتنقل الافراد والبضائع والاموال، مقابل ارتفاع درجة أهمية حدود الجماعات الاثنية او الدينية او اللغوية، بحيث تزداد الاقاليم الصغرى داخل الدول في تجسيد هوياتها الاعتبارية وفي الممارسات التي تنشأ عن ذلك، في ظل منظومة دولية اخذة حدودها التقليدية بالذوبان. وليس مستبعدا بالتالي في يوم من الايام، بعد خمسين عاماً او أقل، ان نجد انفسنا في فلسطين وإسرائيل بالذات وبسبب وجود الارضية الموضوعية للتشابك المشار إليه، أكان على ارضية حلّ متوقع او انعدامه، مضطرين للتفكير في ايجاد معادلة سياسية ما نجسّد فيها احدى تجليات فكرة «إسراطين» التي نادى بها العقيد القذافي، وذلك في مساحة جغرافية/ اقتصادية متواصلة ولكن محدودة هي الوطن، يقطنها اكثر من عشرين

* رئيس جامعة القدس.

مليون نسمة، يهوداً وعرباً، موزعين في الأغلب على التوالي على عدد محدود من المناطق العمرانية الممتدة، والتي تكاد تكون اطرافها متصلة، روابط بعضها ببعض متعددة النوع والكثافة، يتداخل احداها بالاخر، من مبنى تحتي إنشائي إلى أخر معلوماتي، ومن لغوي او عائلي او ديني الى اخر مالي او تجاري، بحيث قد يصبح مجديا حينئذ اعادة التفكير بتنظيم المبنى السياسي الفوقي، مهما كان شكله وقتئذ، من خلال انشاء كونفدرالية – بمعنى ما من المعاني المتجددة لهذا المصطلح –، بين الأقاليم السكنية/ العمرانية المختلفة، على غرار دول المدن التي تحدث عنها الاغريق يوما ما، في نسق سياسي يمكّن من التفاعل المدني ما بين الناصرة ونابلس في الوقت ذاته الذي يتم فيه التفاعل المشابه والموازي بين الناصرة العليا وكريات شمونه مثلا، وذلك في ظل منظومة الدويلات المتعددة في الوطن الواحد، ذات العاصمة الواحدة.

بالطبع، لندع هذا كله للمستقبل، لكن من المجدي وضعه في عين الاعتبار، لانه مُخرج منطقي من مجموعة السيناريوهات لما نحن فيه وما قد نتجه إليه، وبه نستدل بشكل اوضح على تعاريج الطريق الذي نحن فيه، وعلى ايها منغلق تماما وايها ايسر. فننظر اولا الى ما نحن فيه الان، وحيث اننا نتحدث حصرا عن مناطق ال ٦٧، فنحن نعلم ان الاستيطان الجاد بدأ في القدس مباشرة بعد ذلك العام، بما يسمى حي اشكول، والذي اسس تواصلا سكانيا بين غرب القدس اليهودي وشرقها العربي، وقاطعا سكانيا بالتالي بين وسطها وشمالها العربي، فيما يمكن اعتباره اذن تجسيدا اولا للمبدأ العام في عملية الاستيطان (اي مبدأ التواصل والقواطع). كما ونعلم ان الاستيطان الجاد في الضفة بدأ في منتصف السبعينات على ايدي داعية السلام بيرس. ونذكر الخلاف الحاد انذاك بينه وبين رئيس وزارئه رابين، تحديدا بخصوص مستوطنة عوفرة، قاب قوسين او ادنى من المقاطعة التي يحاصر فيها بيرس اليوم شريكه السابق في المفاوضات الرئيس ياسر عرفات.

كما ونعلم ان المد الاستيطاني، او سلسلة التواصلات والقواطع السكانية/ الانشائية، في القدس اولا وثم في الضفة وغزة، قد تعرض له بعض الباحثين الاسرائيلين، كميرون بنفنستي في الثمانينات، كمد غير قابل للنزع يفرض خريطة سكانية/ انشائية على اخرى، او طبقة على اخرى، في نفس الحيّز او الفضاء الجيوسياسي، بشكل يخلق تمايزاً سياسياً وحضرياً بين طبقتين ممتدتان افقياً، علوية وسفلية، من العبث التفكير بالفصل بينهما عامودياً بشكل منطقي يوما ما. وبشكل يدعو للتفكير، من وجهة نظر بنفنستي، بضرورة تحليل الصراع الدائر كصراع منحصر في حيز دولة واحدة، بين قوميتين، وليس كصراع دولي، وبشكل يدعو الى التفكير بجدية، ايضا، ومن وجهة النظر الفلسطينية،

بانتهاج نظرية تحرر وطني اقرب للنموذج الجنوب افريقي، منه للنموذج الجزائري، او نظرية تحرر افقي في واقع تمييز افقي، ان كان التحرر العامودي امرا غير وارد الطرح، وهذا لم يستسغه المثقفون الفلسطينيون وقتذاك.

اما اليوم، وقد انتقلت الازدواجية الافقية من الفكرة ومرحلة الملامح الاولى الى الواقع الملموس، فان احدا منا لا يمكنه الا وان يصطدم بهذا الواقع المزدوج في حياته اليومية، هذا الواقع – أي سلسلة التواصلات والقواطع السكانية، الذي ظهرت في ظل العامين الأخيرين – وظيفته الثانوية، وهي وظيفة امنية يمكن تفعيلها او الغاؤها حسب المتطلبات، حيث اصبح القرار الأمني الإسرائيلي ممكنا لتوظيف هذا الواقع المزدوج لحصر التواصل بين القرى الطبيعية ببعضها وبالمدن بطرق فرعية وترابية، جنبا الى جنب مع سريان التواصل السريع في شبكة الطرق الممتدة بين المستوطنات، وبالمدن الإسرائيلية. واما اخيرا، واخرا، فلقد تم البدء ببناء مسك الختام في هذا المشروع، وهو تنفيذ السور القفصي، كاطار أمني، او كشريط عازل، في هذا التركيب الطبقي الافقي، والذي اصبح صالحا لخدمة غرضين في آن واحد، الأيدولوجي والأمني، مما يقودنا، من هذا الموقع الزمني والظرفي، الى محاولة استقراء خارطة طريق المفاوضات المستقبلية وأمآلها، وخارطة الامكانات المتاحة وتعاريجها، مع التأكيد على استذكار المسلمة البديهية في هذا السياق والقائلة بالفرق النوعي بين الاستقراء والقراءة.

يستمر برنامج خارطة الطريق، المنقسم الى جانب اجرائي وجانب زمني، عبر ثلاث مراحل تستغرق عامين، تبدأ بالجزئيات، وتنتهي بمؤتمر دولي يعقد على اساس قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، وذلك لبحث القضايا النهائية، ومن ضمنها الحدود والقدس واللاجئين، وتتوج في منتصفها بالاعتراف الدولي بدولة مؤقتة الحدود ومؤجلة المواصفات النهائية. وبينما يتضمن هذا البرنامج من الجانب الفلسطيني تنفيذ مجموعة اجراءات، إدارية منها وأمنية، فهو يتضمن من الجانب الإسرائيلي تنفيذ مجموعة اجراءات (او استحقاقات، كما يحلو للبعض تسميتها)، تشمل ازالة المنشآت الاستيطانية غير المشروعة إسرائيلياً والتي اقيمت في الاونة الاخيرة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي اجتاحها قبل عامين.

ليس مؤكدا، بطبيعة الحال، ولاسباب متنوعة لا حاجة للخوض فيها، ان تتم المرحلة الاولى بنجاح. ولكني اريد التقدم ذهنيا خطوة الى الامام، بافتراض اننا قد نجحنا في اتمامها، واقمنا الدولة المؤقتة تمهيدا للمفاوضات النهائية. ان افتراضنا باتمام عناصر المرحلة الاولى من هذه الخطة بنجاح يلزمنا افتراض بقاء دينامية الاوضاع التي تخرج عن عناصر

الاتفاق على حالها. اي اننا مضطرون للافتراض ايضا ابقاء دينامية التطور الواقع في القدس على حاله، وكذلك بالنسبة للسور الواقي، او لاية عملية نمو سارية في اية مستوطنة لم تشر اليها خارطة الطريق. من جهة اخرى، سوف افترض، وباعتقادي ان الافتراض في هذا السياق منطقي، ان الدولة المشروطة والمؤجلة المواصفات النهائية لن تمارس سيطرة فعلية، في احسن الاحوال، وبعيدا عن الخطاب، الا على تلك المناطق السكنية المشار إليها في اتفاقات أوسلو المتلاحقة، والتي انسحب الجيش الإسرائيلي طوعا منها.

نحن نقف الان اذن على عتبة المؤتمر الدولي المشار إليه في خريطة الطريق، وقد اوفدت الدولة الفلسطينية وفدها المفاوض، بطواقمه الفنية واوراقه، واجرت الاتصالات الدبلوماسية اللازمة لضمان اكبر قدر من الاصطفاف والتأييد، ونشرع الان في تحديد او استجلاء موقفنا النهائي، الى جانب موقفنا التفاوضي المصرح عنه، ما هو، كما ونبدأ في استجلاء موقف الطرف الاخر، التفاوضي والنهائي، مع تحديد ان ذلك الطرف، حتى ولو كان جناح بيرس في حزب العمل قد اشترك معه في الحكومة، لا زال يقوده شارون وغالبية حزب الليكود من ورائه.

مخرجات المؤتمر الدولي

ونتساءل آلان، ما هي المخرجات المتوقعة من هذا المؤتمر؟

سوف يشمل هذا المؤتمر ثلاث هيئات اعتبارية اساسية فاعلة، هي المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وكيفما نظرنا فان المعادلة التفاوضية، بالتبسيط، بين هذه الهيئات في هذا المؤتمر، سوف تكون معادلة الطالب والمطلوب منه والوسيط بينهما. فلطالب طلبه وللوسيط قدرته وللمطلوب منه حده. والطرف الفلسطيني هو الطالب لاننا نحن الذين نطالب بعقد هذا المؤتمر، ونأمل أن نحصل منه على نتيجة مرضية لنا، والمطلوب منه هو الإسرائيلي، لانه هو الطرف الذي نأمل ان نحصل منه على نتيجة مرضية، وأما الوسيط، فهو الذي نأمل ان يمارس ضغطه على المطلوب منه لاستخراج هذه النتيجة. سوف أحاول صياغة مواقف هذه الاطراف، وتحديدا صياغة المتوقع فلسطينيا من الوسيط، وما يمكن ان يقبل إسرائيلياً من الوسيط.

أولاً، فلنبدأ بالاحتمالات العامة، وهما إما الفشل او النجاح بالمعنى الظاهري المتعارف عليه. أما الفشل، فاشكاله متعددة، اذ قد تتفجر المفاوضات مثلما حصل سابقا، او قد يتم انهاؤها بدبلوماسية تبقي الابواب مفتوحة للاستمرار. وفي الحالتين، اي كيفما ظهر شكل الفشل،

فالاغلب ان ينتج عن اي منهما ترسيخاً اضافياً للواقع الافقي المزدوج الذي تحدثنا عنه سابقاً، إن كان بوجود دولة معترف بها او بدونها، وصولاً، في حال بقاء الوضع على حاله، وبعد فترة زمنية معينة، الى ضرورة احداث تغيير في مفاهيم الممكن سياسياً، والمطالب به. أي الى استبدال رؤية الدولة كهدف سياسي وطني، برؤية الانعتاق السياسي في دولة ثنائية القومية او كونفدرالية. وخلاف ذلك فقد يطرأ تغيّر غير متوقع في مرحلة لاحقة على طبيعة المفاوض في الطرف الاخر، ولا ننفي هذا الاحتمال نظريا، ويتمكن احدهم، ولنقل يوسي بيلين مثلا، بما يمثله من موقف سياسي، من استلام زمام امور الشعب الإسرائيلي، فيعود به وبنا الى المفاوضات لايجاد حل عامودي، وينجح، او ننجح كلانا في ذلك.

هذا يعيدنا إلى النظر في الاحتمال الاخر، وهو النجاح بالمفهوم الظاهري المتعارف عليه. فاذا نجحت مفاوضات المؤتمر الدولي مع شارون، فبأي معنى يا ترى يكون ذلك من المنظور الفلسطيني؟ نبدأ اولا بوضع فرضيات حول موقف شارون في هذه المفاوضات: ما الذي سوف يحمله معه كموقف تفاوضي، وموقف نهائي، وما الذي سيحاول السعي لتحقيقه؟ استدلالاً بتصريحاته وكتاباته وتاريخه وشخصيته، فانني سوف اضع الافتراض الاتي: سوف يحمل شارون معه موقفين، دعنا نسميهما الأمني والسياسي، يتضمن الثاني، وهو الاشمل، الاوّل، ولكن ليس العكس، وسوف يهدف لتحقيق الاشمل وفق مواصفات سوف أحددها، ولكنه سوف يكتفي بتحقيق الثاني في حال الاخفاق في تحقيق الاوّل. بمعنى آخر، سوف يدخل المؤتمر وقد حدد لنفسه مسبقاً كيف يخرج راضياً منه.

أما مواصفات الحل السياسي، فسوف يطرح الهامش التفاوضي للحدود بين الدولتين بين القائم آنذاك (مناطق أوسلو)، والشريط الأمني، مع سيطرة حدودية شرقية (قد يطرح فيها هامشاً تفاوضياً جغرافياً و/أو زمنياً)، والابقاء على مناطق المستعمرات الاساسية، والقدس، (وقد يطرح فيها مساحة تفاوضية يبقى فيها للسياحة الدينية، وحتى السياسية، مجالاً). أما من الطرف الاخر، فسوف تشمل طلباته الثابتة وغير القابلة للتفاوض حصر حق العودة في مناطق الدولة، والضمانات الأمنية، وانهاء حالة الصراع. فاذا لم ينجح من منظوره في تحقيق هذا الهدف السياسي، أي إذا ما فشلت بالتالي مفاوضات المؤتمر مع الجانب الفلسطيني، يعود شارون وفي جعبته الواقع الأمني الذي فرضه على الارض، فيكون قد انهى احتلاله الملامس للسكان، وأبقى على المستوطنات والمناطق الحدودية والقدس، وسلسلة التواصل والقواطع، وثبّت الشريط العازل، وهيأ الوضع لمرحلة لاحقة قد تأتي من بعده، يتفاوض فيها الفلسطينيون على توسيع حدودهم حتى تلامس الشريط العازل، او ما يقاربه شرقاً او غرباً.

أما من المنظور الفلسطيني، فان نجاح المؤتمر مع شارون يجب ان يعني احداث تغيير في برنامجه وموقفه السياسي، فالعودة الى ما نحن عليه سوف يعتبر فشلاً، وكذلك تنفيذ رؤيته للدولة المختصرة، مما يستلزم وضع تصور للتأثير على موقفه، أي الدفع به للقبول بحل او تصوّر قد بات يغدو متعارفاً عليه دولياً، فيرضى بالانسحاب الى حدود الـ ٦٧، وتطبيق بقية عناصر الحلّ التي نقرنها بالعادة بأمثال يوسي بيلين، أي ان نجاح التفاوض مع شارون يتجسد في تبنيه لتلك المواقف المنسوبة بالعادة لليسار الإسرائيلي، مما يعني قبوله بدولتين يحد الحد الاخضر بينهما، مع تبادل حدودي ما، وتقاسم ما حول القدس، والسماح عملياً للاجئين بالعودة الى الدولة الفلسطينية وتعويضهم، وازالة المستوطنات او غالبيتها، وإنهاء ملف الصراع على ذلك.

هل يمكن ان نتصور صياغة اخرى لمفهوم نجاح المؤتمر الدولي من المنظور الفلسطيني؟ لماذا لا نطالب او نتوقع ان يتمخض المؤتمر الدولي عن فرض او تطبيق الحلم الفلسطيني جُملةً؟ ونعتبرُ هذا التطبيق او الفرض، وفقط هذا، هو معيار نجاح ذلك المؤتمر؟ بمعنى آخر، وتحديداً، أن تتقدم إسرائيل أولاً باعتذار جماعي للشعب الفلسطيني لما تسببته من اذى لهم، وتعويضهم جميعا عن ذلك الضرر، ثم ان تسحب جيوشها ومستوطنيها كافة من كلِ شبرٍ من الارض التي احتلتها عام ٦٧، بما في ذلك كافة المناطق السكنية في القدس وما حولها، كرمات اشكول المذكورة سابقا، وحي المغاربة المحاذي للمبكى او البراق، وغيرهما، ثم ان تبدأ في المفاوضات حول حدودها مع الجانب الفلسطيني، بحيث يكون اي تبادل حدودي، اذا ما تم، فيقع بين حدود التقسيم وحدود الرابع من حزيران ٦٧، وذلك كله تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية، وثم ان تفتح ابوابها بعد ذلك لكافة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة الى بيوتهم الاصلية، فتخليها لهم ان كانت مقطونة، او تعيد تشييدها ان كانت قد دمرت او اندثرت، ونكون بالتالي فعلا قد اقتربنا من احقاق الحق وتطبيق العدالة، وان نكن مع ذلك لا زلنا مغبونين.

ببساطة، حالما من يعتقد ان هذه المخرجات ممكنة من المؤتمر الدولي المزمع عقده (إذ أنها ببساطة مدمرة بالنسبة لإسرائيل)، كما ان من غير الواقعي التعويل على موقف دولي، تترأسه الولايات المتحدة، يتبنى محاولة فرض هذه الصيغة على الطرف الإسرائيلي (إذ لا يوجد سبب لوقوف الولايات المتحدة بجانبنا لتدمير البنية الإسرائيلية). ان اقصى ما يمكن للمجتمع الدولي حث إسرائيل على القبول به، لن يفوق بكثير ذلك التصوّر الذي أعزيناه لبيلين، ولليسار الإسرائيلي المهمّش، والذي يقارب لتلك الصيغة التي تم تحديد ملامحها – وإن يكن بشكل مبدئي فقط – في مفاوضات طابا قبل عام ونصف العام.

إذن، حتى اذا ما افترضنا تفعيلاً ايجابياً للوسيط الدولي في المؤتمر المذكور، فان اقصى ما يمكن الوصول اليه، هو الدفع بشارون للقبول بمثل تلك الصيغة، أو سوف نعتبر ان قبوله بها يشكل نجاحاً من المنظور الفلسطيني، وتراجعاً في برنامج شارون سابق الذكر. فاذا ما أجملنا القول في كل ذلك نجد ان فشل المؤتمر بالمعنى المتعارف عليه ظاهرياً سوف يعني العودة الى دينامية ترسيخ الواقع الافقي الثنائي او المزدوج، مع تقلص امكانية ايجاد مخرج عامودي فيما بعد، بينما يعني نجاحه في أقصى الدرجات بالمعنى المتعارف عليه اقامة دولتين متجاورتين على حدود ٦٧، مع امكانية التبادل الحدودي المتفق عليه من الطرفين، واخلاء المستوطنين كافة من الدولة الفلسطينية، وايجاد صيغة تقاسم سيادي في القدس تسمح لكونها عاصمتين لدولتين، وايجاد صيغة للاجئين تمكنهم من ممارسة حق العودة في اطار الدولة الفلسطينية، مع امكانية استيعاب جزء منهم لاسباب انسانية داخل إسرائيل، فضلاً عن تعويضهم كافة، أي مبادىء الصيغة التي وقعتها مع أيالون، والتي يرتفع سقفها عن سقف موقف بيلين وطابا، والتي تشكّل مبادىء رؤية الحملة الشعبية للسلام، كما ويمكن القول ايضا ان من بين هذين الاحتمالين، وفي ظلّ فهمنا للواقع الإسرائيلي، واذا ما استثنينا التدخل الفاعل الدولي، فالاحتمال الاكبر هو فشل المؤتمر وليس نجاحه، ويبقى عنصر فاعل في المعادلة لم أذكره، وله القدرة في اعادة ترجيح ميزان الاحتمالات، سوف اعود اليه بعد ملاحظة أخيرة تتعلق بمعنى الفشل والنجاح. وأريد الاشارة هنا الى مَن قد ينظر الى النجاح والفشل ليس بمفهومهما المتعارف عليه ظاهرياً، وانما من منظار آخر كلياً، فيتحرى من خلالِ خريطة الطريق، ليس للتوصلِ الى حلٍ نهائي، وانما لتحقيق دولة، او سلطة، على الارضِ، مهما كان شأنها، فيكتفي بهذا مرحلياً، ويرضى بحالة عدم الوفاق والاتفاق فيما بعد، وذلك الى ان يقضى الله امراً كان مفعولا، وذلك كله على اعتبار ان اسرائيل زائلة، كما يجب ان تكون، وان حرب التحرير مستمرة، بأشكالها ومراحلها المتعددة، تتناقلها الأجيال وتتوارثها. وان اختلف صاحب هذا الرأي تكتيكياً مع جبهة الرفض، فهو يلتقي معها استراتيجياً، وهو يعتبر بالتالي النجاح التفاوضي، بمعناه المتعارف عليه، فشلاً، والفشل التفاوضي نجاحاً. إنني شخصياً أرى أن موقع من يحمل هذا الرأي، في حال فشل المفاوضات بالمعنى المتعارف عليه، سوف يكون نفس موقع بقية أبناء جلدته، في الطبقة السفلى من بنيان مزدوج، وسوف يفرض عليه، كما على جيرانه، تحديات جديدة تتطلب قلب المنظورات الأيديولوجية رأساً على عقب، عاجلاً أم آجلاً.

قد يُظن الآن انني انتهيت، إذ قد حاولت تبيان آفاق المؤتمر كما أظنّها، ورجحت الفشل إلاّ اذا لوّح بوش بعصاه، فأحال شارون بيليناً. لكن الحق غير ذلك، إذ ان المؤتمر ليس مخلوقاً جامداً لا يمكن التأثير عليه إلا بعصا بوش. بل إنني أعتقد، وهذه آخر ملاحظة، بأن الطرف الفلسطيني يمكنه العمل على إنجاح المؤتمر، بالمفهوم الذي تم تحديده، بفاعلية أحدّ من العصا، وذلك من خلال استباق الظرف، ونزع التأييد الجماهيري الإسرائيلي للموقف الشاروني المتطرف بدءاً، مما سوف يفقد شارون القدرة على ممارسة موقفه المشار إليه. إن هذا الامر يتطلب أن يبدأ الشارع الإسرائيلي بالمطالبة بتطبيق مخرجات المؤتمر الدولي الناجح مسبقاً، فاذا ما فعل ذلك، فسوف يدفع على الأغلب بشارون إلى التغيّر، أو إلى تغيير موقفه، خاصة وإن ترافق هذا الموقف الجماهيري، مع الحث الدولي في نفس الاتجاه. بالتالي فإذا كان إنجاح المؤتمر مصلحة فلسطينية، فإن دفع الشارع الإسرائيلي بهذا الاتجاه هو أيضاً كذلك. قد يقال كيف، وقد يقال ليس ممكناً. أما بالنسبة لما هو ممكن، فالتجربة أساس البرهان. وأما بالنسبة «كيف»؟ فالجواب ببساطة من خلال تحرك جماهيري فلسطيني، والمطالبة فلسطينياً بنفس مبادىء الحل التي يراد للشارع الإسرائيلي المطالبة بها، والتي ندرك انها عناصر المؤتمر الناجح.

إن إستظهار مطالبة فلسطينية بتلك المباديء، الى جانب كونه ممارسة ديموقراطية لتقرير المصير، أي للتأثير الفاعل على هذا المصير، من شأنه استظهار مطالبة إسرائيلية بها. وأما الخروج بموقف جماهيري حاشدٍ ومشترك بهذه المطالبة فمن شأنه التأثير على مخرجاتِ المؤتمر المزمع عقده، والدفع به نحو النجاح، بالمفهوم المحدد آنفاً.

خارطة الطريق:
التحديات وثمن النجاح

د. زياد أبو عمرو*

سأتناول مجموعة من الملاحظات، وربما أثير بعض الأسئلة، المرتبطة بموضوع المداخلة، وأحاول أن أقصر ملاحظاتي وتساؤلاتي على العنوان المخصص وهو «التحديات وثمن النجاح لخارطة الطريق». أول ملاحظة أود الإشارة إليها هي دعوة أنفسنا للتنبه لعملية أخرى تجري على صعيد آخر؛ هذه العملية هي عملية تاريخية وهي أهم وأخطر بكثير من العملية التي يطلق عليها العملية السياسية أو العملية السلمية. نحن في الجانب الفلسطيني على الأقل بوعي أو دون وعي لا نتذكر تلك العملية الأخرى التي جُرِّبت في الماضي مرة وتجرى على الأرض مرة أخرى ولا نربط تفكيرنا وسلوكنا وأداؤنا في مجالات حياتنا المختلفة بهذه العملية الأخرى. إذا إستذكرنا الفترة الواقعة ما بين المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩٤٨ يكون قد انقضى ٥١ عاماً على قيام دولة إسرائيل، وإذا بدأنا بوعد بلفور عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٨ يكون قد انقضى ٣١ عاماً. ماذا حدث خلال هذه الفترة؟!! حدثت عملية إحلال لشعب ومجتمع وكيان، كانت هناك فلسطين، وخلال هذه الفترة (٥١ سنة أو ٣١ سنة) استبدلت فلسطين، الشعب والمجتمع والكيان بشعب ومجتمع وكيان آخر. أرجو أن تتذكروا ماذا كنا نفعل

* وزير الثقافة الفلسطيني.

كفلسطينيين خلال هذه الفترة التي تم فيها إحلال الشعب الفلسطيني بشعب آخر والكيان الفلسطيني بكيان آخر، ماذا كنا نفعل؟!! ما تبقى من فلسطين أصبح يتعرض بعد احتلال عام ٦٧، وحتى اليوم وتساءلنا لنفس تلك العملية التاريخية التي توجت بإحلال إسرائيل ومحل فلسطين، هذه العملية الأخرى مستمرة منذ عام ٦٧ وحتى الآن ونحن لا نُعيرها ما يكفي من الاهتمام ويمكن للخرائط التي عرضها عليكم اليوم الدكتور سري نسيبه أن تعطي تجسيداً ملموساً لهذه العملية الأخرى. لا أعرف متى يمكن أن تنتهي هذه العملية، وقد تنتهي في فترة من الزمن أقصر مما نتصور بكثير، هذا يعني أننا قد نستيقظ ذات يوم وفي سنوات أقل مما تتوقعون على مفاجأة غير سارة ومن يدرسون هذا الموضوع ويعرضون الخرائط يمكنهم أن يقدروا لنا كم من القدس والضفة والقطاع قد تم الاستيلاء عليه على نحو يصعب تغييره. ما أود قوله هو أن ٥٠٪ بل وربما أكثر من أراضى ما تبقى من الكيان الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧، قد تم تهويده وإحلال سكانه بسكان آخرين. وإذا ما أردت الحديث عن خارطة الطريق فإني أراها في هذا السياق (أريد أن أرى كيف يمكن لخارطة الطريق أو أية خطة أو مبادرة أخرى لإيقاف عملية الإحلال المستمرة). أخشى أن نتعامل مع هذه الخارطة كما سبقها من الخطط والمبادرات والإتفاقات، ونفاوض مرة أخرى في وقت ينشغل فيه الطرف الآخر في خلق واقع مادي على الأرض يصعب تغييره. خارطة الطريق تنطوي على تحديات ومخاطر، ومع ذلك فإن آفاق النجاح تبدو شبه منسدّة، إستناداً إلى التجربة التي عشناها أكثر من مرة في السنوات الماضية، وكذلك بحكم المعطيات القائمة. أستطيع إستشراف المستقبل وتقدير الموقف في مراحله القادمة، وكذلك التساؤل عن فرص نجاح خارطة الطريق بالنسبة لنا، هذا النجاح يتحقق إذا تحقق الهدف النهائي المنصوص عليه في خارطة الطريق. الهدف النهائي الذي جعل الفلسطينيون يقبلون بخارطة الطريق، هو أن هذه الخارطة تتحدث عن إنهاء الإحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وعندما نتحدث عن خارطة الطريق يجب أن نتحدث عن مدى إلتزام الحكومة الإسرائيلية بها. خارطة الطريق ليست خطة أبدية للمستقبل أو لحكومة إسرائيلية قادمة. من الممكن أن تأتي حكومة بعد هذه الحكومة تنفض يدها من هذه الخارطة. وبالتالي فإن الحديث عن آفاق النجاح والفشل والتحديات يجب أن ترتبط بالأطراف المعنية مباشرة وبالحكومة الإسرائيلية الراهنة، حيث أن حكومات إسرائيلية تنصلت في الماضي من إلتزامات حكومات سبقتها. هذا الخليط الموجود اليوم داخل الحكومة الإسرائيلية والذي هو خليط من اليمين والمتشددين والمتطرفين والمستوطنين، لا يقر بأن إسرائيل دولة إحتلال. وعندما قال شارون بأن ٣,٥ مليون فلسطيني يخضعون للإحتلال، إستدرك في اليوم التالي بعدما مورست ضغوط عليه وتحدث عن أراضي متنازع عليها. المشكلة الثانية فيما يتعلق بهدف خارطة الطريق هو أن الرؤية الأيديولوجية والسياسية للحكومة الإسرائيلية، لا تقر بأن هناك متسعاً لدولة أخرى غرب النهر، وأنه لا متسع لدولة فلسطينية غرب النهر، وهذا ما يفسر إصرار شارون على الحديث

عن حل مرحلي طويل الأجل، شيء عابر يتغير بتغير الظروف. لست متأكداً بأن هذه الحكومة الإسرائيلية تسلم بفكرة الدولة لفلسطين، بالعكس أنا متأكد أنها لا تقبل بفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة غرب النهر، لأن هذا التحالف يؤمن بأن الدولة الفلسطينية تقع شرقي النهر، فلماذا تقبل إذاً إسرائيل بخارطة الطريق؟ هي تقبل لأسباب تكتيكية وليست إستراتيجية. ليس للحكومة الإسرائيلية أي مصلحة حقيقية في قبول خارطة الطريق. نقبل لأسباب تكتيكية إلى أن تزول تلك الأسباب التي أجبرت هذه الحكومة على إبداء هذا التنازل التكتيكي. ربما تزول تلك الأسباب، بعد ستة أشهر. لا يمكن لإسرائيل، أن تتعايش مع خارطة الطريق، أو مع ما سينتج عنها. ويعود ذلك لأسباب ولدوافع أيديولوجية وتاريخية وسياسية، هم يتحدثون عن يهودا والسامرة، وهذه أرض إسرائيل، وهم يريدون حل المشكلة الفلسطينية في هذا السياق، وحتى لو افترضنا أن هذا القبول ليس تكتيكياً، فكيف لنا أن نتفق نحن والإسرائيليين على قضايا الوضع النهائي الثلاث: اللاجئين والقدس، (وهما موضوعان غير قابلين للتفاوض) والمستوطنات. هل يمكن تصور إسرائيل دون إستيطان، هذا الإستيطان الذي لم يتوقف يوماً واحداً منذ عام ١٩٦٧. أريد أن أذكر أن حجم المستوطنات تضاعف منذ التوقيع على إتفاقيات أوسلو ومن كان يحكم في تلك الفترة، لم يكن التحالف الأشد يمينية في إسرائيل بل كان حزب العمل. التفاوض حول خارطة الطريق لن ينتهي، لست بحاجة للتذكير بما حدث في إتفاقية أوسلو ١، أوسلو ٢، القاهرة، طابا، واي ريفر... إلخ. في كل مرة كان هنالك إعادة للتفاوض على ما يتفق عليه، بهدف إجبار الجانب الفلسطيني على تقديم المزيد من التنازلات، لم يعد التفاوض على تلك الإتفاقات لأن الجانب الفلسطيني كان يطالب إسرائيل بتقديم تنازلات، وأنا أخشى أننا سوف نتعرض إلى تلك المماطلة والتسويف التي عهدناها في الحكومات الإسرائيلية السابقة. والهدف هو إضاعة المزيد من الوقت لإتمام العملية التاريخية الأخرى، والإجهاز على ما تبقى من الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس، لإكمال تلك العملية وخلق وقائع جديدة على الأرض، تفرض نفسها على أي حل مستقبلي، أعتقد أن هذا الموضوع أهم بكثير من الموضوع الأمني الذي تتذرع به إسرائيل. وإسرائيل تدرك أن العالم لن يتقبل بسهولة هدم مدينة فيها مدارس، وجامعات، وأسواق وحدائق وثقافة وسينما. أما فيما يتعلق بخيار لدولة ثنائية القومية، لا أعتقد أن هذا ممكناً ليس لأننا لا نريد؛ بل لأنه من الأسهل على إسرائيل أن تقبل دولة فلسطينية قابلة للحياة، من أن تنفي وجودها بيدها من خلال السماح بقيام دولة ثنائية القومية. اليهود يريدون دولة نقية، يتجمع فيه اليهود من كل أنحاء العالم كي يعيشوا معاً. أعتقد أن دولة مستقلة ذات سيادة أسهل بكثير من خيار دولة ثنائية القومية. في ما تبقى لي من وقت أريد أن أوضح الأسباب الإضافية لفشل خارطة الطريق. هذه الإتفاقية تحمل نفس الثغرات التي حملها إتفاق أوسلو عبر مراحله المختلفة. أهم هذه الثغرات هي المرحلية وكما قال بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر وسكوكرت

مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس ريجان، سوف تهدر الوقت والجهد وربما لا توصلنا إلى التفاوض حول قضايا الحل النهائي وهذا ما جربناه في إتفاقية أوسلو.

أقول أن أحد أهم ثغرات خارطة الطريق، هو مرحليتها، الأمر الذي سيتيح للحكومة الإسرائيلية تقويض هذه الخارطة. الموضوع الثاني هو موضوع الغموض. سوف تصطدم عملية التفاوض بالتفسيرات المتعارضة لمعظم بنود خارطة الطريق.

الفرق بيننا وبين إسرائيل، هو أنهم قبلوا الخارطة بشكل تكتيكي، في وقتٍ قبلنا فيه الخارطة بشكل إستراتيجي، إضافة إلى ذلك؛ أننا كفلسطينيين لا نستطيع إنجاح هذه الخطة لوحدنا. هناك من يرى في الخطة شيئاً جديراً بالإهتمام بسبب هدفها النهائي والمشكلة أننا من شبه المستحيل أن نصل إلى ذلك الهدف النهائي. ليس هناك ضمانات لتنفيذ هذه الخارطة وفي تقديري أن إسرائيل ستفشلها مثلما أفشلت خططاً سابقة، كانت أكثر ملائمة لإسرائيل، ما الذي يعيب تفاهمات تنت الأمنية التي كانت كلها تقريباً لصالح إسرائيل؟ وإسرائيل في تلك الفترة لم تقبل بها، والفلسطينيين كانوا أقوى. فهل من المعقول أن يكافأ الفلسطينيون على ضعفهم من وجهة نظر إسرائيلية؟ الآن هل يمكن أن نحل على ما لم نتمكن من الحصول عليه ونحن في وضع أفضل. ان القبول الإسرائيلي للخارطة هو قبول تكتيكي، وموازين القوة على الأرض ليست لصالحنا، صحيح أننا لم نستسلم، وصحيح بأن لدينا قوة كي نحافظ على صمودنا ووجودنا، وصحيح بأنه ليس لدينا قوة لكي نفرض ما نريد، لكن حقيقة الأمر تتمثل في أن موازين القوة ليست راجحة لصالحنا، وأن التحدي الأخير الذي نواجهه هو أنه إذا تم الشروع في هذه الخطة دون أن نتفق في ما بيننا كفلسطينيين فيمكن أن نسهم نحن في إفشال هذه الخارطة. صحيح إسرائيل لم تكن معنية بتنفيذ اتفاقات أوسلو وغيرها، لكن أعتقد أيضاً وبالقراءة الموضوعية بأن ثمة أطراف لم يكن لهم مصلحة في النظام الفلسطيني القائم وكانت عاملاً رئيسياً في إفشال ما سمي بالعملية السلمية وهنا أشير إلى فصائل المعارضة الفلسطينية. صحيح ان العمليات داخل إسرائيل استخدمت كذرائع ولكن في حقيقة الأمر كان لها دور هام في تقويض وحرف العملية السياسية عن مسارها. التحدي لا يزال قائماً. فصائل المعارضة الإسلامية (حماس والجهاد) أصبحت تشكل ثقلاً رئيسياً في المجتمع الفلسطيني. ومن الخطأ أن تبقى قوى أساسية ومؤثرة خارج النظام الفلسطيني. لذلك أعتقد أننا أمام تحدي الشراكة السياسية، ويمكن أن يكون في الآفاق الآن مدخل للشراكة السياسية عبر الحوار وعدم الوقوع في محظور الصدام الداخلي، ويمكنني القول (بحكم أنني مكلف بهذا الملف من قبل الحكومة الفلسطينية) بأن هنالك توجه إستراتيجي بعدم التصادم، وأستطيع أن أؤكد لكم أن حماس والجهاد والحكومة لا تريد أن تدخل في صدام، أعتقد أن هذه بداية ونقطة إنطلاق إيجابية، ويبقى السؤال هو: كيف لنا أن نبنى على هذه النقطة؟!! هذا هو التحدي في الأيام والأسابيع القادمة.

العملية التفاوضية القادمة: لكي لا نعود إلى المربع رقم ١

د. علي الجرباوي*

ما الذي تغير بين ما قبل وما بعد الحرب على العراق فيما يتعلق بملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؟

مع الأخذ بالاعتبار أن حركة الحياة حبلى دائماً بالاحتمالات، وبغض النظر عن التفاؤليات النرجسية المغرقة في تمجيد إمكانيات مستقبلية استنادا على ارتهانات ماضوية، فان التحليل الموضوعي للوقائع المحيطة والمحيقة بنا تدلّل على أن وضعية الجانب الفلسطيني في ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تزداد تدهوراً وسلبية. وما الترحيبات المنبعثة من عواصم الدنيا حول استحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني وتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة إلا مواقف تعبّر إما عن تفاؤل توريطي مغرض من البعض الذي يتبنى الموقف الإسرائيلي منطلقاً للتسوية، أو انتهازي معرض من البعض الآخر المستعد دائماً للترحيب بكل ما يبقيه بعيداً في هذا الملف عن استعداء إسرائيل وحليفتها الكبرى،

* أستاذ العلوم السياسية/ جامعة بيرزيت.

أمريكا. فسدّ الأفق وإغلاق الباب على التسوية لم يكن منذ بداية مسيرتها في مدريد، وخلال كل الفترة اللاحقة حتى الآن، فلسطينياً، أو على أدنى علاقة بسوء الأوضاع الفلسطينية الداخلية، بل كان من الأساس وحتى الآن إسرائيليا محضا. والفلسطينيون عندما دخلوا مسيرة التسوية لم يطالبوا بأكثر من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولتهم المستقلة عليها، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرارات الدولية. ومع أنها مطالب متواضعة بقياس التسليم بفقدان أربعة أخماس الوطن، قام المتفاوضون الفلسطينيون خلال سنوات المفاوضات العجاف الماضية بتقديم ما يكفي من الإشارات والمقاربات والإيماءات لتسجيل تنازلات جوهرية فعلية على تلك المطالب الأصلية. أما المقابل الذي حصلوا عليه من إسرائيل فلم يتوقف عند مجرد الرفض، بل جاءت الإجابة العملية بتكثيف الاستيلاء على الأرض واستيطانها وخنق الفلسطينيين في معازل على أرضهم وفي وطنهم. المشكلة إذن تكمن في إسرائيل وليس في الفلسطينيين، فإن وافقت إسرائيل فإن التسوية السياسية تصبح ميسّرة.

بعد الحرب على العراق واحتلالها تغيّر الوضع نحو الأسوأ في مجال إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية تحقق الشروط الفلسطينية الدنيا المعلنة. وهذا التغير لا يتعلق، كما يحلو لإسرائيل وحلفائها الادعاء، بسقوط النظام العراقي، على أساس أن ذلك النظام كان يرعى ويساند ما يسمى بـ «التطرف» الفلسطيني، بل يأتي نتيجة التداعيات التي خلفتها الحرب على الوضعيات الدولية والإقليمية. فقد استطاعت أمريكا أن تعزز أحادية سيطرتها الدولية، وما إستحصالها على إجماع في مجلس الأمن على قرار يعترف ويكرس احتلالها للعراق، بعد معارضة هذا المجلس لشن الحرب أصلاً، إلا دليل واضح على ذلك. وبالتأكيد، سيزيد هذا التعزيز من تفردها الفعلي بمعالجة ملف الصراع/ التسوية الفلسطيني – الإسرائيلي، وسيحيل بقية أطراف اللجنة الرباعية (الاتحاد الأوروبي، روسيا، والأمم المتحدة) إلى لعب دور ثانوي تابع للدور الأمريكي. وبما أن الإدارة الأمريكية الحالية منحازة تجاه إسرائيل بشكل مطلق، أيديولوجياً فوق الانحياز المصلحي التقليدي للإدارات المتعاقبة، فإن الجانب الفلسطيني سيبدأ، كبقية الأطراف العربية بالمنطقة، باستشعار انتقال هذه الإدارة من حالة ممارسة الضغط عليه إلى حالة فرض الاملاءات، أو تحمل العواقب التي سيكون أقلها الملامة العلنية، لكل إخفاق. فمن خلال اعتمادها مبدأ الشراكة مع الحكومة الإسرائيلية، ولكونها على أعتاب الدخول في حملة الانتخابات التجديدية للرئاسة، لا يتوقع أن تقوم إدارة بوش بممارسة أية ضغوط جادة تضعها في مواجهة علنية مع إسرائيل وحلفائها في واشنطن. وما انصياع هذه الإدارة للرغبة الإسرائيلية في إدخال تعديلات جوهرية على خارطة الطريق الأمريكية المنشأ سوى دليل ساطع على

ذلك. ولكون الدول العربية فقدت بعد الحرب على العراق البقايا المشرذمة لطرائق تأثيرها المضمحلة أصلاً على السياسة الأمريكية، ولأن إسرائيل بالمقابل لا تزال تتمتع بمفاتيح تأثيرية قوية ومُحدِّدة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فإن انكشاف الموقف الفلسطيني – العربي أصبح بعد هذه الحرب مطبقاً وكاملاً، وخصوصاً إذا كانت عملية التسوية السياسية والمفاوضات ستسير وفق الطريقة التقليدية السابقة.

مخطئ، اذاً، من يراهن على حسن النوايا الأمريكية، فأمريكا لا تعمل وفق مبدأ حسن النوايا، بل وفق مبدأ تحقيق المصالح، ومصالحها مع العرب متحققة بغضّ النظر عن سياستها المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وأكبر دليل على ذلك أن الأراضي العربية شكلّت لوحدها، مسرح عمليات شنّ الحرب الأمريكية على العراق. ومعنى ذلك أن العرب يفتقدون إلى آليات ضغط فعّالة يمكن بواسطتها التأثير الايجابي على السياسة الأمريكية المتعلقة بملف القضية الفلسطينية. وبالتأكيد فإن الإسهاب في الشرح للجانب الأمريكي والإطناب في طلب تفهمه والتوسل على أبوابه من أجل اتخاذ موقف أكثر «عدلاً» لا يعتبر، بأي حال من الأحوال، ممارسة لضغط نافع. ويخطئ أكثر من يعوّل على إمكانية حدوث تحوّل ايجابي عند شارون يؤدي به إلى إنهاء الاحتلال وترك عملية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة تنساب على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. إن أكثر ما يمكن أن يُستخلص من شارون دولة فلسطينية مقلصة السيادة ومحدودة المساحة يستهدف من خلالها التخلص نهائياً من عبء «بعبع» العامل الديمغرافي الفلسطيني المؤرق لتحقيق الرؤية الصهيونية الكاملة. إنه يريد أن يحشر الفلسطينيين في معازل على أصغر نسبة ممكنة من الأرض الفلسطينية المحتلة عام١٩٦٧، وأن يسلّم تبعيتهم القانونية إلى سلطة فلسطينية لكي لا يشكلوا خطراً ديموغرفياً مستقبلياً على الدولة العبرية، ولكن بحيث لا تتمتع هذه المعازل بأي عامل من عوامل السيادة الحقيقية والاستقلال الفعلي، وأن يسمّي ذلك دولة فلسطينية. يبدو أن شارون أصبح الآن يقدر جدوى «اتفاق أوسلو» بعد أن قام بتدميره!

كذلك يخطئ من يعتقد أن «خارطة الطريق» ستعبّد الطريق نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقادرة على الحياة. فهذا الهدف أزيح من خلال التعديلات الجوهرية التي أصرت إسرائيل على إدخالها عليها، ووافقتها عليها الإدارة الأمريكية. إن أقصى ما يمكن أن تقدمه «خارطة الطريق» الآن الحصول على تهدئة عامة والعودة إلى مسار مفاوضات مفتوحة، ستكون شاقة ومرهقة وغير مضمونة النتائج للجانب الفلسطيني. هذا أقصى ما يتمناه الجانب الإسرائيلي، وأقصى ما يستطيع تحصيله الجانب الأمريكي.

ويبقى السؤال: هل هذا ما يريده الجانب الفلسطيني: العودة إلى ما كان عليه حال المفاوضات في السابق؟

لا يستطيع الجانب الفلسطيني، للاعتبارات الدولية والإقليمية سالفة الذكر، إن رفض التعامل مع العملية السياسية المرتبطة بـ «خارطة الطريق». ولكن على الجانب الفلسطيني أن لا يُلدغ من الجحر مرات متعددة، وبالتالي عليه أن يُحصّن نفسه ويُحكم تعامله مع هذه العملية كي لا تؤول إلى ما آلت إليه عملية المفاوضات السابقة. في هذا السياق يجب على الجانب الفلسطيني أن يحرص تماماً على ما يلي:

١- العودة إلى المفاوضات يجب أن لا تكون هدفاً قائماً بذاته ولذاته بالنسبة للجانب الفلسطيني، بل هي وسيلة لتحقيق هدف. والهدف هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة. وخارطة الطريق، كما نشرت وليس كما تريدها الحكومة الإسرائيلية من خلال إدخال تعديلات تطيح بها، تحدد معالم الوصول إلى هذا الهدف، وذلك من خلال قيام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بخطوات متوازية خلال ثلاث فترات محددة زمنياً ومتلاحقة. على الجانب الفلسطيني أن يُصرّ على عملية التوازي في التنفيذ، وأن يرفض بشكل قاطع مطلب إسرائيل بأن يتم التنفيذ بشكل متوالي، أي أن يقوم الجانب الفلسطيني بتنفيذ خطوات محددة أولاً، في المجال الأمني تحديداً، كي يقوم الجانب الإسرائيلي بتنفيذ الخطوات المطلوبة منه لاحقاً. إن قبل الجانب الفلسطيني منذ البداية بذلك يكون قد قبل بتغيير قواعد تنفيذ مجمل خطوات وإجراءات «خارطة الطريق» وستصبح الطريق مسدودة عليه بسرعة، وسيفتح المجال أمام تحميله مسؤولية الفشل أو التأخر في التنفيذ لاحقاً. ويجب أن يُصرّ الجانب الفلسطيني منذ البداية أيضاً على أن الخارطة كل لا يتجزأ، لا من الناحية الإجرائية ولا الزمنية، وأن يطالب بضمانات قانونية واضحة وملزمة على تنفيذها بشكل متكامل وانسيابية مضمونة. ولأن الخارطة نُشرت كما هي دون إدخال تعديلات عليها، فإن المواعيد الزمنية المحددة فيها أصبحت بحاجة إلى إعادة جدولة. وعلى الجانب الفلسطيني أن يصرّ على تحديد الجدولة الزمنية الجديدة قبل البدء في التنفيذ. يجب أن تكون كل التفاصيل بدقائقها واضحة حتى لا يتذرع الجانب الإسرائيلي بغيابها كي يتهرب من تنفيذ ما عليه من استحقاقات. ويجب الانتباه أن وضوح التفاصيل يشكل قوة للطرف الضعيف في المفاوضات، بينما يتكئ الطرف القوي للتهرب عند التنفيذ بما يسمى بـ

«الغموض البناء». يجب على الجانب الفلسطيني أن يكون قد تلقن درساً شافياً حول هذه المسألة، لأنه تلقاه بالطريقة القاسية خلال المفاوضات السابقة، بأن لا يترك أي منافذ لهذا «الغموض البناء» في تفسير سير عملية تنفيذ خارطة الطريق، وإلاّ سيقع في نفس المأزق التفاوضي السابق مجدداً، وبسرعة تفوق تصوره. وعلى الجانب الفلسطيني أن لا يخشى من اعتبار الإصرار على ما سبق تشدداً لن يُقبل من الأمريكان، وذلك لأنه سيعرض هذا التشدد في سياق المحافظة على ما جاء من قبل الأمريكان أصلاً. أما إذا اعتبر الجانب الفلسطيني أن ليس في مقدوره احتمال هذه المواجهة، فإن من الأفضل له أن لا يخوض منذ البداية في غمار تجربة ستكون خاسرة لا محالة. إن تقديم أي تنازل فلسطيني منذ البداية سيسحب معه تقديم تنازلات متواصلة بعد ذلك، والجانب الفلسطيني لا يحتمل داخلياً مثل هذا الانجرار، والقضية الوطنية لا تتحمل مثل هذا الانجراف، لأنه إن تم فستكون نتيجته كارثية وستنتهي بما يريده شارون، وهو إقامة دولة «مؤقتة» دون حدود أو سيادة تصبح من الناحية الفعلية الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

٢- على الجانب الفلسطيني أن يُحكم هذه المرة، وبإتقان، آليات التفاوض مع إسرائيل، وأن لا يعيد تكرار أخطائه السابقة المكلفة في هذا المجال. فعملية المفاوضات هامة وخطيرة في آن، ويجب أن لا تُترك للتساهيل أو للمماحكات الداخلية التي يعاني الوضع الفلسطيني الرسمي منها كثيراً، بل عليها أن تتم بأقصى درجة من التنظيم والكفاءة وأعلى درجة من التنسيق الداخلي. بصريح العبارة، على الجانب الفلسطيني أن ينهي بشكل كامل وقاطع فوضى وعشوائية التفاوض التي كانت جزءاً من العملية التفاوضية السابقة، وذلك بوقف عملية التسابق والتنافس الفلسطيني الداخلي عليها. لا يجوز لكل من يرغب من الرسميين في تسجيل اسمه في سجل المفاوضات أو القيام برحلة استجمام أن يلتقي بإسرائيلي من هنا وهناك وأن يبحث معه فيما يريد، وأن يصّدر بياناً أو أعلاناً مشتركاً يعتبره إسهاما خاصاً، ولكنه يصبح مع مرور الوقت ممسكاً إسرائيليا لتنازل فلسطيني. في الواقع، لا أهمية لـ «استذكاء» (حداقة) من هذا الطراز، فهو ليس مفيداً تفاوضياً ولن نستطيع بواسطته أن نخترق الجبهة التفاوضية الإسرائيلية لأن لديها، بخلافنا، استحكامات منيعة يصعب اختراقها بالفهلوة الشخصية، وهي ممثلة بموافقة الحكومة وموافقة الكنيست. إن شخصنة عملية المفاوضات واستفحال التناحرات الداخلية على من يتربع على عرشها

ويحصّل ألقابا مرتبطة بها ولا مضمون فعلياً لها، وعلى من يقوم بماذا فيها، والصراعات الداخلية على من ينجح بـ «زقّ» نفسه في أحد وفودها، وكانت كما تعلمون غاية في الكثرة (كان الهدف باعتقادي توريط أكبر عدد من الناس في عملية التفاوض مع إسرائيل وذلك لشرعنة هذه العملية)، كل ذلك لا يؤدي إلا إلى توطين عدم الاكتراث والتشتت والبعثرة. ولا يراكم خبرة ولا ينمّ عن مهنية في التعامل مع عملية جدّية يتحدد بموجبها مصير الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. لكل ما سبق، ولتخطي جميع السلبيات الناجمة عن عدم إحكام عملية التفاوض السابقة، يجب أن تصبح هذه العملية مركزية يقوم بها فريق محدد، يُعطي إسنادا في جميع مجالات الخبرة الضرورية اللازمة. ويتحقق ذلك من خلال هيكلة عملية المفاوضات مؤسسياً حتى تخرج عن نطاق الشخصنة والعشوائية. وإذا لم يكن استحداث منصب وزير لشؤون المفاوضات في الحكومة الفلسطينية الجديدة قد تم فقط لإسباغ لقب دون مضمون على وزير مرموق تخطياً لحساسيات داخلية لا علاقة لها بمأسسة عملية التفاوض، فإن من المُلّح إشغال هذا المنصب بالسرعة القصوى. على أية حال يفترض لتحصين عملية التفاوض تجنب السير فيها بمسارات متعددة ومتوازنة، إذ ثبت أن فتح العديد من القنوات التفاوضية لم يحقق نتائج ايجابية للجانب الفلسطيني سابقاً، كما وينصح بإلغاء اللقاءات السرّية وبرامج السياحة التفاوضية لأنها كتعدد المسارات التفاوضية لم تحقق للفلسطينيين شيئاً، بل تركت داخل الساحة الداخلية شكوكاً كبيرة وسمعة سيئة للعملية التفاوضية. وأهم ما يجب تجنبه الانتباه إلى عدم السماح للإسرائيليين بحرف عملية التفاوض عن مسارها السياسي وإدخالها في دروب البحث في مجال تقديم التسهيلات الإجرائية للرسميين الفلسطينيين بشكل خاص، والتسهيلات الحياتية الانتقالية للفلسطينيين بشكل عام.

٣- في مجال التعلم من دروس الماضي يجدر تحاشي إغراق الشعب الفلسطيني بالتفاؤل العشوائي والأمل الزائف خلال عملية التفاوض القادمة. فمن أجل اكتساب شرعية لعملية افتقرت لها، وللتغطية على الكثير من مجالات العجز والإخفاقات الفعلية خلالها، قام الجانب الفلسطيني خلال العملية التفاوضية السابقة بتقديم سيل جارف من الإعلام التفاؤلي الموجّه، فتمّ تحقيق الإنجاز بعد الإنجاز وتحرير مناطق تلو مناطق وإقامة السيادة وحشر «الخصم» في الزوايا المتلاحقة، وحدّث ولا حرج، حتى تبيّن بالطريقة الصعبة أن كل ذلك كان جزافا. يجب أن لا يتكرر ذلك مرة ثانية، بل يجب لكي تحظى العملية

التفاوضية بصدقية أن يتم الإعلان عن إخفاقاتها قبل إنجازاتها، بكل صدق وأريحية. وطالما أن الحكومة مسئولة أمام المجلس التشريعي، ولأنها جاءت ترفع شعار الإصلاح ولواء المأسسة، فإن عليها واجب أن تقدم تقارير دورية عن سير العملية التفاوضية لهذا المجلس، بغضّ النظر عن كل الملاحظات النقدية حول قلة فاعليته ومحدودية أدائه. إن التهرب من الرقابة على العملية التفاوضية من خلال تكرار التذرع بأن المفاوضات مسؤولية منظمة التحرير وليس السلطة، في حين أن من يقوم فعلياً بها هي الجهة التنفيذية لهذه السلطة في خضم غياب واضح ومزمن للمنظمة، لم يعد كافياً أو مجدياً. يجب البدء بمأسسة الحياة السياسية الفلسطينية، والمفاوضات تقع في لب هذه الحياة. لذلك من الأولى والأجدى أن يتم التعامل معها بأقصى درجة من الشفافية والمؤسسية حتى تبقى تتمتع بما يجب أن تتمتع به من صدقية.

٤- يجدر التنبه أن تحقق الصدقية شرط ضروري لا يقتصر على مجريات العملية التفاوضية فقط، بل ينسحب أيضاً على الجهة التي تقوم بها. لذلك فإن قيام الحكومة الفلسطينية بعملية تفاوض تحظى بالتأييد الداخلي مرهون بصدقية هذه الحكومة. ولا تتحقق هذه الصدقية من كيفية أدائها التفاوضي فقط، وإنما من مجمل أدائها العام في تدبير شؤون الحياة الفلسطينية. عندما يستقيم الوضع الفلسطيني الداخلي سيشعر المواطن الفلسطيني باطمئنان لهذه الحكومة وسيعطيها الثقة لتتفاوض باسمه. لذلك على هذه الحكومة أن تحقق إنجازات ملموسة وبسرعة في مجالات سيادة القانون وفصل السلطات وإيجاد نظام قضائي فاعل ومستقل وترشيد عمل الإدارة العامة وضبط آلية استخدام المال العام. كل هذه المجالات الحيوية تعاني من إختلالات صارخة وتنتظر من الحكومة القيام بإصلاحات جذرية. وإن أظهرت الحكومة الجديّة والكفاءة ونجحت في تعاملها مع هذه الملفات الشائكة فإنها ستخلق انطباعاً ايجابياً داخل الساحة الفلسطينية بأن تعاملها مع الملف التفاوضي سيكون بذات الطريقة. وهذا ما يريد الموطن الفلسطيني أن يطمئن إليه أساساً.

٥- كل ما سبق ذكره من نقاط ضروري وأساسي لخوض غمار عمليّة مفاوضات محكمة، ولكنه لوحده يبقى غير كافٍ لضمان تحقيق الهدف من المفاوضات. المفاوضات، باختصار، علاقة قوة بين طرفين أو أكثر. ولكي يحقق كل طرف هدفه من المفاوضات عليه أنّ يجمّع أقصى ما يمكن من عناصر القوة

لممارسة الضغط اللازم لإقناع/ إجبار الطرف المقابل على التجاوب مع مطالبه. يؤدي توازن قوة الطرفين المتفاوضين إلى ضرورة تقديمهما تنازلات متكافئة ومتبادلة في عملية التفاوض، وإذا اختل التوازن في قوتهما فإن على الطرف الأضعف أن يُقدّم تنازلاً أكبر. أما في حالة أن يفقد طرف جميع عناصر القوة فإنه لا يفاوض، بل يكون قد انهزم وعليه أن يستسلم. ومن الجدير الانتباه أن عناصر القوة المشار إليها تكون إما ظاهرة أو كامنة، وعلى الطرف المفاوض إن كان يملك القوة الكامنة ويريد توظيفها في عملية التفاوض أن يجعلها جليّة بيّنة للطرف الآخر.

في معادلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والمفاوضات الناجمة عنها، تمتلك إسرائيل قوة بيّنة قامت على مدى السنين باستغلالها وتوظيفها إلى أقصى مداها، وذلك لفرض أهدافها على الطرف الفلسطيني، وهذه هي القوة العسكريّة الغاشمة التي استطاعت إسرائيل بواسطتها احتلال وإعادة احتلال الأرض الفلسطينيّة. وبواسطة هذا الاحتلال استطاعت إسرائيل ليس فقط السيطرة على كافة مجالات ومجريات الحياة الفلسطينيّة تحت الاحتلال، وإنّما تمكنت أيضاً من استغلال هذه القوة العسكريّة المفرطة لفرض وقائعها المتنامية من خلال القيام بحملة مستمرة من مصادرة الأراضي والاستيطان. إنّ احتلال طرف لطرف آخر يؤدي بالتأكيد إلى اختلال معادلة القوة لصالح الطرف المحتل في حالة إجراء مفاوضات بين الطرفين، إلاّ إذا امتلك الطرف الواقع تحت الاحتلال مصادر قوة أخرى غير القوة العسكريّة التي يفتقدها، وهو ما أدى إلى وقوعه تحت الاحتلال أصلاً.

في مجال تجميع وإبراز عناصر قوته وقع الطرف الفلسطيني خلال حقبة المفاوضات السابقة في خطأ استراتيجي يجدر أن لا يتكرر. فقد ركز على حقوقه الوطنية التاريخية المسندة بقرارات الشرعيّة الدوليّة من ناحية، وعلى أنّه استنفذ جلّ تنازلاته التفاوضيّة عند الاعتراف بإسرائيل قبل بدء المفاوضات من ناحية ثانية، وأنّه يمتلك قوة مقاومة وحق ممارستها ضد إسرائيل من ناحية ثالثة. شكلت هذه العوامل عناصر ضرورية في معادلة القوة التفاوضية الفلسطينية، ولكن ثبت أنها لم تكن لوحدها كافية لتشكيل الضغط اللازم على إسرائيل وموازاة قوتها العسكرية. فقد قامت إسرائيل المدعومة أمريكياً بضرب موضوع الحقوق الوطنية التاريخية وقرارات الشرعية الدولية عرض الحائط، ولم يُسجّل للفلسطينيين تنازلهم المؤلم بالاعتراف بإسرائيل لكونه تمّ كشرط مسبق لبدء عمليّة المفاوضات. أما مقاومة الاحتلال فقد أخطأ الجانب الفلسطيني في توظيفها كعنصر قوة من ناحيتين.

الأولى: أنّه لم يلجأ لها خلال عملية التفاوض فأصبحت وكأنها تُشكّل بديلاً عن المفاوضات، مع أنها لكي تكون عامل قوة فاعل يجب أن تكون رديفاً للمفاوضات.

والثانية: أنّه بعدما لجأ إليها بعد انهيار العمليّة التفاوضيّة لم يقم بتقنينها بما يخدم الهدف السياسي وإنّما فتحها على مصراعيها. صحيح أنّ التفجيرات داخل إسرائيل تنهكها نفسيّاً وتضعضعها أمنيّاً وتضرّ بها في العديد من الجوانب والمجالات، ولكن صحيح أيضاً أنها لن تؤدي إلى انهيارها كدولة أو حتى كاحتلال، بل على العكس فإن إسرائيل تستغل بفاعليّة هذه المقاومة الفلسطينيّة المفتوحة كي تستدر عطف وتأييد العالم لتصعيد اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، فتصبح وكأنها الضحيّة وليس الجلاد!

لقد أفقد الجانب الفلسطيني خلال حقبة المفاوضات الأولى نفسه العنصر الأكثر أهمية من عناصر قوته الكامنة المؤثرة على إسرائيل، وهو العنصر الأكثر إفزاعاً لها ومن أجله قامت باتفاق أوسلو، ويتمثل بتحكم العنصر الفلسطيني بمصير استمرار إسرائيل كدولة يهوديّة. بالتحديد إنه العامل الديمغرافي. إن أخشى ما تخشاه إسرائيل هو مصيرها المرهون بالوجود الفلسطيني المتكاثر الذي سيقوّض صهيونيتها القائمة على وجوب محافظتها على استمرار وجود أغلبية سكانيّة يهوديّة. لذلك حاولت من خلال اتفاق أوسلو أن تحتفظ بأكبر قدر من الأرض الفلسطينيّة في حين تتخلص من العبء القانوني للفلسطينيين من خلال إيجاد سلطة فلسطينيّة وجنسية فلسطينيّة مستمدة من ذلك الاتفاق ومستندة إليه.

يجب على الجانب الفلسطيني أن يُعلن بوضوح، كمدخل لحقبة المفاوضات القادمة كي لا تصبح مزمنة أو عدمية، أن الحل المقبول له يتمثل باندماجيّة الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينيّة واستحالة انفصالهما، أي استحالة القبول الفلسطيني بدولة معازل على أجزاء من الأرض الفلسطينيّة المحتلة عام ١٩٦٧. وعلى الجانب الفلسطيني أن يترك أمام العالم الاختيار لإسرائيل: إمّا الموافقة على الدولتين المستقلّتين المتجاورتين عن طريق الفصل السيادي والقانوني بينهما وفق حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وإمّا ترك الأمور لتنساب نحو قيام دولة ثنائيّة القوميّة. ولكي يشكّل خيار الدولة ثنائية القوميّة عنصر قوة فلسطيني فاعل ومؤثر في العمليّة التفاوضية يجب على إسرائيل أن تشعر بجدية إمكانية لجوء الفلسطينيين إليه في حال مراوغتها في قبول خيار الدولتين المستقلتين، وجديّة استخدام هذا الخيار تحتاج من الفلسطينيين في إدارة مفاوضاتهم القادمة مع إسرائيل إلى جرأة وخروج عن المألوف.

وعلى الجانب الفلسطيني الذي أعلن موافقته الكاملة على خارطة الطريق أن يعلن بوضوح أمام العالم التزامه بالجداول الزمنيّة التي سيعاد جدولتها للتنفيذ، ولكن المحكومة سلفاً بسقف السنوات الثلاث لإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة. وعليه أن يعلن أيضاً بأنه لن يقبل المراوغة الإسرائيلية المعهودة، التي تستهدف إطالة المدة التفاوضية إلى أجل زمني مفتوح.

وعليه أن يشدد على أنه إذا استشعر مثل هذه المراوغة فسيقوم بالانسحاب الفوري والنهائي من هذه المفاوضات، وسيتجه مباشرة للعمل على خيار الدولة ثنائية القوميّة. كما وعلية أن يعلن بأنه على دراية بأن التحول باتجاه هذا الخيار يعني له حل السلطة الفلسطينيّة والتخلي عن جواز السفر الفلسطيني المستند إلى اتفاقيّة أوسلو كي تعود إسرائيل وتتحمّل كامل المسؤوليات، بما فيها القانونيّة، عن الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. يجب على الجانب الفلسطيني أن يقتنع بأن تحصيل موافقة إسرائيل على إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية مرهون فقط بالتلويح الجاد بخيار التخلي عن مشروع السلطة والتفاوض اللانهائي مع إسرائيل، بل بتركها تواجه «البعبع» الديمغرافي الفلسطيني في المستقبل. باختصار، يتطلب تحويل مزدوج للخيارين المتاحين أمام إسرائيل من خيار التفاوض أو المقاومة (كونه جُرّب ولم يحقق النتيجة المتوخاه فلسطينياً) إلى خيار إقامة دولتين مستقلتين متجاورتين أو الانسياب نحو إقامة الدولة الواحدة الموحّدة ذات الطبيعة الثنائية القطبية.

هكذا يتم تحويل عنصر قوة كامنة يملكه الفلسطينيون إلى عنصر قوة فاعلة ومؤثرة في عمليّة المفاوضات، وهكذا فقط يمكن أن توضع إسرائيل أمام المحك الفعلي المرتبط بقرار يتعلق بالمصير، فليس مصير الشعب الفلسطيني الذي يجب أن يتحدد في عمليّة المفاوضات، وإنما أيضاً مصير إسرائيل. عدا عن ذلك سنعود إلى المربع رقم واحد وستكون العمليّة التفاوضيّة القادمة ونتائجها نسخة كربونية عن السابقة، والتي نعلم جميعاً علم اليقين بأنها كانت جدّ فاشلة.

«تجبره على أن يكون حرا»: مستقبل الديمقراطية بعد غزو العراق

رجا بهلول*

في الوقت القصير المتاح لي أود أن أطرح بعض الأفكار المتعلقة بمعنى ومستقبل الديمقراطية في منطقتنا بعد الغزو الأمريكي للعراق. وكعنوان لهذه الأفكار اخترت عبارة مثيرة للجدل من كتاب العقد الاجتماعي الذي يقول مؤلفه الشهير روسو ما مفاده، أن الإنسان الذي يخالف الإرادة العامة للشعب ليس حرا، وبالتالي يتوجب على المجتمع أن يجبره على أن يكون حرا، وذلك من أجل خيره وخير المجتمع[1]. وقد اخترت هذا العنوان خشية أن يكون هذا مصير الشعوب العربية التي قد تحاول تحدي الجهود الأمريكية الرامية لفرض تصور معين للحرية وللديمقراطية. فهذه الشعوب ليست حرة بالمفهوم الأمريكي (كيف ستكون وهي لم تكن يوما من الأيام جزءا مما يسمى بـ «العالم الحر»)، وإن هي رفضت الحرية فعنئذ ربما يتوجب إجبارها على أن تكون حرة.

* أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية/ جامعة بيرزيت.

[1] Rousseau, *The Social Contract* (London: Pinguin Books, 1968), p. 64. ("... whoever refuses to obey the general will shall be constrained to do so ...which means nothing other than that he shall be forced to be free".)

لا أجد ما هو أفضل للبدء بهذه الملاحظات أكثر من تصريح ورد على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلد في المدة الأخيرة وقد تكرر أكثر من مرة. قال رامسفلد للصحفيين في سياق الحديث عن مستقبل العراق السياسي أن أمريكا لا تنوي أن تدع أقلية صاخبة تختطف عملية انتقال العراق إلى الديمقراطية لكي تصنع جمهورية إسلامية على الطراز الإيراني الذي لا يتعدى كونه شكلا آخر من أشكال الديكتاتورية.

لا أحد يعرف في الوقت الحاضر ما إذا كانت الأصوات المنادية بحكومة إسلامية في العراق تمثل أقلية ضئيلة، أو، إذا كان الأمر كذلك، هل ستبقى أقلية ضئيلة في المستقبل أيضا. ولكن السيناريوهات المختلفة لما يمكن أن يحدث تضعنا وجها لوجه أمام أسئلة محيرة حول أمريكا والبلدان العربية والديمقراطية، معا وفي نفس الوقت. مثلا، لو أن أمريكا استخدمت القوة في سبيل قمع حركة إسلامية شعبية تهدف إلى الوصول إلى الحكم، هل يكون هذا مخالفا للديمقراطية؟ ألن يكون مخالفا لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ذلك الحق الذي يتضمن ولا ريب حرية الشعب في اختيار حكومته، وفي أن يحكم برضاه وليس رغما عنه؟

ولكن من الناحية الأخرى، أليست الحكومة الدينية شكلا من أشكال النظام الشمولي الاستبدادي، شكلا من أشكال «اللاحرية»، أي أنها نقيض الديمقراطية؟ إذا كان هذا صحيحا، فقد يكون العراقيون يوشكون على اختيار اللاحرية في حال أنهم اختاروا نظام الحكم الديني. وفي هذه الحالة (وعلى فرض أن الحرية أمر جيد) ألن يكون من اللائق لأمريكا أن تضمن اختيار العراقيين للحرية؟ فإذا قاوموا هذا الخيار، فربما يتوجب حينها إرغامهم على تبني مبدأ الحرية، أو كما يقول روسو في عبارته المثيرة للجدل: «تجبره على أن يكون حرا». وهكذا فبعد أن نحجت أمريكا في تحرير العراقيين من الحكم البعثي المستبد، تكمل صنيعها الجميل بتحرير العراقيين من ضلال الأفكار الخاطئة والتوجهات غير الحكيمة.

ليست هذه أسئلة أكاديمية بحتة من النوع الذي لا يمت إلى الواقع بصلة. فقد شرعت أمريكا ومنذ مدة بالتلويح بعصا الديمقراطية في وجه بلدان عربية كثيرة، يذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر كل من العراق وسوريا والسعودية. وحتى مناطق السلطة الفلسطينية المجزئة والتي تدير شؤونها سلطة لا حول لها ولا قوة، حتى هذه مطالبة بتطبيق إصلاحات ديمقراطية. وليس صناع القرار الأمريكيون هم وحدهم المطالبين بالديمقراطية. فهذا المطلب ينبع أيضا من مصادر تتمتع بدرجة أكبر من الاحترام والشرعية، وهي أصوات كثير من المفكرين العرب والنشطاء السياسيين وقادة الأحزاب والمجتمع المدني.

سؤال ليس له جواب واضح: ما مدى التطابق الحاصل بين التغييرات السياسية التي يطالب بها صناع القرار الأمريكيون والتغييرات السياسية التي ينادي بها الديمقراطيين العرب؟ أعتقد أنه من السذاجة بمكان إنكار وجود نقاط التقاء، قد يجدها البعض محرجة بعض الشيء على ضوء الدور المحبط الذي باتت أمريكا تلعبه في هذه المنطقة منذ عقود. هذا أمر، والأمر الآخر الذي ينبغي لنا أن نعيره الكثير من الاهتمام هو ما تريده جماهير الشعب أو الشعوب العربية. من الواضح أنها تريد – وقد بدا لحين الغزو الأمريكي الحالي للعراق، أنها نجحت فعلا في تحقيقه – التحرر من الاستعمار والانتداب والهيمنة الأجنبية المباشرة. ولكن هل تطالب هذه الجماهير بالحرية السياسية في المجال الداخلي، تلك الحرية التي تتمثل عادة في نموذج الحكم الديمقراطي حيث الشعب يحكم الشعب؟

كتب الشيخ رفاعة الطهطاوي، مفكر النهضة العربية الذي عاش في فرنسا بين الأعوام ١٨٢٦ و١٨٣١، كتب عما رآه وخبره في فرنسا قائلا أن ما يطلق عليه الفرنسيون «الحرية» هو عين ما يسميه المسلمون بـ «العدل والإنصاف»[٢]. منذ ذلك الحين قام كثير من المستشرقين والكتاب العرب بالتعليق على هذا التفسير المستغرب لمعاني الثورة الفرنسية التي تشتمل على الحرية، الإخاء والمساواة. وقد رسى عند كثير منهم (نتيجة لهذا ولأمور أخرى) قناعة مفادها أن العرب والمسلمين يتوقعون من مؤسساتهم السياسية تحقيق العدل والإنصاف في المقام الأول، وليس حماية الحريات الفردية، كما هو الحال بالنسبة للغرب.

عقد اجتماعي عربي

وعلى هذا المنوال درج بعض الباحثين العرب في تفسيرهم للاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حصلت في عدة بلدان عربية مختلفة في عقد الثمانينات وما بعد على القول بأن السبب يعود إلى انهيار عقد اجتماعي من نوع معين، عقد اجتماعي ضمني كان يحكم الحياة السياسية العربية لمدة ثلاثة أو أربعة عقود بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. من المثير للاهتمام حقا معرفة شروط هذا العقد الاجتماعي الضمني: فبموجب هذا العقد كان يفترض أن تقوم الأنظمة العربية التقدمية التي خلفت الأنظمة الملكية الرجعية المدعومة من قبل الغرب، بتوفير العدالة الاجتماعية واستعادة أو المحافظة على

[٢] رفاعة الطهطاوي، تخليص الابريز في تلخيص باريز، مقتبس من: أحمد السماوي، الاستبداد والحرية في عصر النهضة (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، ١٩٨٨)، ص ٤٢.

الحقوق الوطنية، أي بعبارة أخرى أن تحكم بالعدل والإنصاف. وبالمقابل كان يفترض أن تلتزم الجماهير بالهدوء السياسي، وأن تترك الحكام وشأنهم، لكي يحكموا دون رقيب أو حسيب، أي بعبارة أخرى تتنازل الشعوب عن حقها في الحرية السياسية[٣]. بهذه الطريقة تمكنت الحكومات العربية المعاصرة من الحفاظ على تراث الدولة العربية الإسلامية، ذلك التراث الذي تتمثل فيه الدولة على صورة حكومة المنزل (Household: government) حيث يتولى الأب مسؤولية توفير الأمن والمعيشة لأفراد العائلة، ويقابل ذلك تقديم فروض الطاعة والاحترام من قبل أفراد العائلة أنفسهم.

بناء الدولة على نموذج حكومة المنزل يفسر قوة المبدأ السلالي the dynastic principle هذا المبدأ الذي أفرز في المدة الأخيرة جمهوريات لا يمكن تمييزها عن الأنظمة الملكية، وهو الذي أعطانا أحزابا تؤسسها شخصية قيادية تكتسب كاريزما بسرعة هائلة ثم تبقى على سدة الحكم إلى ما شاء الله. وحتى المنظمات غير الحكومية، تلك المشهورة بمناداتها بالديمقراطية وغيرها من قيم الحداثة السياسية يبدو أنها تسير حسب هذا المبدأ، ولو أننا لم نرها حتى الآن تورث من الأب إلى الإبن.

مما لا شك فيه أن أحد أبرز المظاهر التي يمكن ملاحظتها في المجتمعات العربية المعاصرة هو مظهر الحداثة السياسية الذي يتعايش مع قيم وممارسات تقليدية جامدة. يوجد عندنا من الزاوية الرسمية جمهوريات، ولكنها لا تعنى بالشأن العام (res publica) أو المصلحة العامة، كما يوحي الأصل اللاتيني لهذا الإسم في اللغات الغربية المعاصرة. ولكن على العكس من ذلك، لا يعدو نظام الحكم في معظم أو في جميع البلدان العربية كونه «عصبية ناجحة»، كما سماها أحد الكتاب، أي عصبية (بمعنى إبن خلدون) نجحت في الاستيلاء على مقدرات الدولة التي تستخدمها من أجل مصالح فئوية أو طائفية أو عشائرية محدودة[٤]. ولدينا دساتير تحفل بمصطلحات الحداثة السياسية من خلال التطرق إلى حقوق الإنسان وحكم القانون وفصل السلطات، ولكن في الواقع لا يوجد حكم قانون بل حكم الطغاة. وتحصل بين الحين والآخر انتخابات عامة، ولكن همها ليس الوقوف على ما يريد الشعب، بل إضفاء مسحة من الشرعية على نظام الحكم الذي يحكم بالقوة.

[٣] سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤) ص ٤٢٣.

[4] M. Seurat, quoted in Oliver Roy, *The Failure of Political Islam* (London: I.B. Tauris, 1994), p. 15.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن مهزلة الانتخابات العامة قد وصلت ذروتها في العراق نفسه قبيل الغزو الأمريكي، فكما تتذكرون عندما ذهب العراقيون للتصويت على تجديد الفترة الرئاسية لصدام حسين قالوا «نعم» بنسبة ١٠٠٪. في السابق كان يوجد في العادة مواطن عربي يقول وبكل وقاحة «لا» في مثل هذه المناسبات، مما كان يؤدي إلى نتائج بنسبة ٩٩,٩٩٩٪. في هذه المناسبة العراقية أمتنع هذا العربي عن قول «لا». ولكن لا أحد يعرف لماذا. ربما قد يكون قد مات، أو أنه لم يبال بالذهاب إلى صندوق الاقتراع هذه المرة.

الانتخابات والبرلمانات والدساتير والأحزاب السياسية والمحكمة العليا وفصل السلطات – هذه كلها الملابس الخارجية التي ترتديها الحداثة السياسية كما تمارس في الغرب، وقد تم تبني معظمها في معظم المجتمعات العربية، ولكن دون نتيجة. لم يكن هذا خافيا يوما من الأيام على المستشرقين. وأعتقد أن الموضوعية تقتضي منا مواجهة هذه الحقيقة المرة التي وردت على لسان برنارد لويس سيء السمعة من خلال هذه العبارات القاسية. يقول لويس في مقالة حديثة له عن الإسلام والديمقراطية الليبرالية:

> مع نهاية القرن التاسع عشر بات أغلب الحكام المسلمين يعتقدون أن الدستور ثوب لا تستطيع أمة حسنة الملبس الاستغناء عنه. ومثلما أصبح الرجال في البلدان الإسلامية يستبدلون ملابسهم التقليدية بالبنطلون والجاكيت وربطة العنق على الطراز الغربي، كان لزاما على الدولة أن يكون لها دستور وبرلمان منتخب. ولكن مع ذلك بقيت فكرة الحرية بالمفهوم الذي يقتضي المشاركة في تشكيل، وتصريف بل وحتى التخلص من الحكومة واستبدالها – بقيت هذه الفكرة أجنبية وغريبة[5].

عبارات قاسية؟ ربما. ولكن ما الذي يمكن قوله عن برلمان يعدل دستور البلاد في أقل من ربع ساعة وذلك لكي يسمح لابن الرئيس أن يخلف والده في الحكم؟ أو ماذا بوسعنا أن نقول عن برلمان يوافق على التقرير الذي قدمته لجنة من لجانه عن الفساد في الحكومة، ولكن بعد فترة قصيرة يوافق البرلمان نفسه على منح الثقة لتلك الحكومة نفسها، وذلك بعد أن تم توسيعها لكي تشتمل على أعضاء جدد كانوا في اللجنة التي أعدت تقرير الفساد؟ عندما يفكر الإنسان في هذه الأمور لا يجد مفرا من الاعتراف بأن برنارد لويس ذو اللسان السليط كان محقا كل الحق في استهزاءه بمظاهر حداثتنا السياسية الزائفة.

[5] Bernard Lewis, "Islam and Liberal Democracy", *Journal of Democracy*, 7, 1996, p.p. 57-58.

العدل والإنصاف

أعود الآن لنقطة سابقة. لا أدعى بأني أعلم علم اليقين بأن الشعوب العربية تتوق إلى العدل والإنصاف أكثر من توقها إلى الحرية السياسية، وأن هذا هو تالياً السبب الذي يجعل صيحات الديمقراطيين العرب ودعاة الديمقراطية في البيت الأبيض تلاقي آذانا صماء. ولكن الفكرة تحمل بعض المصداقية، وبوسعها أن تفسر ولو جزئيا سر النجاح الذي تلاقيه حركات الإسلام السياسي. فكما يدرك الجميع ولا ريب لم يكتسب الإسلاميون الشعبية التي يتمتعون بها بسبب إصرارهم على التعددية، ولا لأنهم ينشدون أنشودة المجتمع المدني على الدوام، ولا لأنهم يؤمنون بقدسية الحرية الصحفية، بل لأنهم يرفعون شعارات العدل والإنصاف ورفع الظلم واسترداد الحقوق المسلوبة. وبحسب اللغة التي يفهمها النشطاء الإسلاميون ورجل الشارع على حد سواء يمكن تلخيص هذا كله بالمناداة بحكم الشريعة. فلطالما كان حكم الشريعة، وهو حكم الله في الثقافة الإسلامية مرادفا للعدل والإنصاف.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر، غزو أفغانستان، الغزو الحالي للعراق، وتفاقم المواجهة غير المتكافئة بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، حيث يحشر الفلسطينيون والإسلاميون في خانة الإرهاب ولا يعود أحد يصغي لمطلبهم المتواضع في إمكانية السفر من قرية إلى مدينة بغرض العلاج – كل هذه المجريات أوصلتنا إلى أزمة فعلية. ليس هناك لغة مشتركة ولا يبدوا أن هناك مصالحاً مشتركة تجمعنا وأمريكا. كان هناك وقت حين كان المستشرقون وبعض الأكاديميين من سكان البرج العاجي وحدهم يجرؤن على الحديث عن تخلف الثقافة العربية الإسلامية وعن تعارضها الجوهري مع قيم الحداثة والديمقراطية، أما الآن فقد تعود السياسيون الأمريكيين الصغار منهم والكبار على إصدار الفتاوى حول كيفية تفسير الإسلام. يقول الرئيس بوش أنه يفهم الإسلام كدين يدعو إلى السلام، كما لو أن أي مسلم يحترم نفسه سوف يكترث بتفسير بوش للإسلام. وتطل مستشارة الأمن القومي كونداليسا رايس لتقول أنها والرئيس يكنون أكبر الاحترام للإسلام، ولكن سرعان ما ينتقل هؤلاء ورجال إعلامهم إلى توجيه النصيحة للمسلمين بخصوص تفسيرهم لدينهم. فالمسلمين مدعوين إلى مراجعة مناهجهم التربوية لتطهيرها من عناصر التطرف واللاتسامح، وهم مدعوون لمقاطعة الدعاة والشيوخ المتطرفين، وهم مدعوون للفصل بين الدين والسياسة، باختصار هم مدعوون لكي يكونوا كأهل الغرب: ليبراليين، علمانيين ومن أنصار الفردية. هذه هي الرسالة الاستعلائية والفظة التي بتنا نسمعها من أمريكا كل يوم، ويزداد وقعها على نفس الإنسان العربي سوءا وهو يجلس كل يوم أمام التلفزيون يشاهد الجنرالات والمدراء الأمريكيين في عاصمة هارون الرشيد يرسمون مستقبل العراق السياسي.

ما العمل؟

أثرت في بداية حديثي سؤالا قلت أن ليس له جواباً واضحاً عن مدى التطابق بين ما يطالب به كل من صناع القرار في أمريكا والديمقراطيين العرب من أنصار التعددية والحرية والمجتمع المدني... إلخ. نحن لا نعرف على وجه اليقين ما إذا كانت أمريكا والغرب من ورائها مهتمين بخلاصنا الروحي أو بالبترول الموجود عندنا. ربما كانوا يهتمون بالأمرين معا. ولكن النتيجة واحدة. على المستوى الشعبي، تظل الرسالة غير مفهومة، وحين تفهم لا تثير في الأنفس سوى مشاعر الغضب. أما على مستوى النخب، فالحرج الذي يشعر به الديمقراطيون العرب عندما تتردد شعاراتهم على ألسنة القادة الأمريكيين والإسرائيليين أمر مفهوم. ذلك أن الديمقراطيين العرب في الغالب يجيدون لغة التعددية والمجتمع المدني والجندر والعلمنة أكثر من إجادتهم للغة التي يفهمها أبناء جلدتهم، والتي يبدو أن الإسلاميين قد سبقوهم إليها.

أقول هذا ليس في مجال السخرية من قيم التعددية والحرية السياسية والمجتمع المدني أو آليات العملية الديمقراطية التي تثير إعجاب الديمقراطيين العرب. ولكن لو كان هذا كل ما تعني الديمقراطية لما كان هناك أية مصداقية أو أي معنى لنقد الديمقراطية الأمريكية من قبل كتاب مشهود لهم بعمق الرؤية مثل هربرت ماركوزه ونعوم تشومسكي[٦]. الديمقراطية لا تعنى فقط التعددية والحرية وما إلى ذلك من الشعارات البراقة. أعتقد جازما أنها تعني أيضا سيطرة الشعب على مقدراته وثرواته، كما تعني أيضا تجاوب نظام الحكم مع الإرادة الشعبية.

إذا صح هذا التعريف للديمقراطية فلدينا ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأنه ليس من مصلحة أمريكا أن يكون هناك تحول ديمقراطي عندنا، وأن دعوتها للديمقراطية ما هي إلا كلمة حق يراد بها باطل. هذا أمر يدركه أغلب الناس عندنا، ولذا لا تكاد الحيلة الأمريكية المتمثلة في دعم وتمويل برامج دعم الديمقراطية في أنحاء متفرقة في العالم العربي (وربما قد تجد بعض هذه الأموال طريقها إلينا في فلسطين، وسوف يكون من المثير معرفة من سوف يتلقفها) أقول لا تكاد تنطلي هذه الحيلة على أحد. ما تطلبه أمريكا في نهاية الأمر هو «تأمين» (pacification, securing) هذه المنطقة، وذلك من خلال قهر واستئصال العناصر المناوئة للهيمنة الأمريكية بحجة مناهضتها للديمقراطية.

---

[٦] أنظر نعوم تشومسكي، ردع الديمقراطية (نيقوسيا: دار عيبال، ١٩٩٢)،
هربرت ماركوزه، الإنسان ذو البعد الواحد (بيروت: دار الآداب للنشر، ١٩٧١).

مرة أخرى: ما العمل؟ وما هو مستقبل الديمقراطية عندنا؟ من المؤكد أن الأمر لا يعتمد علينا وحدنا. ومن الواضح أن التطورات الأخيرة في العراق لا تدع مجالا للشك في ذلك. ولكن هذه قصة أخرى وهي قصة طويلة. فيما يتعلق بنا وما هو بمقدورنا، أعتقد أن لا مستقبل للديمقراطية دون حدوث نوع من المصالحة والالتقاء بين الإسلاميين ودعاة الديمقراطية لأن كلا منهما بوسعه أن يتعلم شيئا في غاية الأهمية من الآخر.

بالنسبة للإسلاميين، دعاة العدل والإنصاف واسترداد الحقوق: يجدر بهم أن يدركوا أنه لا يمكن الإسغناء عن قيمة الحرية السياسية التي ينادي بها الديمقراطيون من خلال التأكيد على أهمية التعددية والانتخابات الحرة وتداول السلطة والمؤسسات التي بوسعها مساءلة الحكام. يجب أن يدرك المفكرون الإسلاميون والشعوب أيضا أنه لا يمكن الوثوق بالحاكم، مهما كانت صفاته الشخصية، من أجل تحقيق العدل والإنصاف: إن ذلك العقد الاجتماعي الضمني الذي تحدث عنه البعض بين الأنظمة التقدمية والشعوب لم يكن أمرا لائقا. أن العدل والإنصاف كيفما فهمناها لا يمكن أن تضمن دون حرية سياسية. الدرس بالنسبة للإسلاميين بسيط: إن لم تكن حرا فلن تنعم بالعدل ولن ترى الإنصاف في حياتك. أعتقد أن هذه النقطة واضحة وبديهية، إذ لا شيء يغني عن الحرية السياسية والمؤسسات حتى لو احتكمنا إلى الشريعة. ذلك لأن الشريعة في نهاية الأمر بحاجة إلى من يفسرها ويطبقها، ومن الحماقة أن يكون المفسر والمطبق شخصا أو جماعة غير خاضعة للمساءلة. هذا الدرس أو هذه الدروس موجودة في الفكر الديمقراطي الحديث الذي ينبغي للإسلاميين التعلم منه فيما يخص آليات العمل السياسي الذي يحول دون الاستبداد المؤذن بحصول الخراب كما رأينا في العراق.

وبالنسبة للديمقراطيين ينبغي أن لا يكونوا قصيري النظر وينخدعوا بمظاهر حداثة سياسية ليس هي غاية في حد ذاتها وإنما ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف يقتنع الناس بها. إذا أردتم استعمال مصطلحات معقدة بعض الشيء، يمكن القول أنه ربما يتوجب على الديمقراطيين العرب أن يكونوا أقل ليبرالية وأكثر قربا إلى روح الجماعة، أي ذوي نزعة جماعاتية، أو جمعوية (communitarian) أقوى. هذا يعني أشياء كثيرة. من هذه الأمور الاهتمام بالبعد الاقتصادي للديمقراطية من حيث سيطرة الشعب على ثرواته ومقدراته، الأمر الذي لا يعني فقط التحرر من الاستعمار، بل أيضا التحرر من الفساد والنهب الداخلي الذي تقوم به بعض الشرائح الاجتماعية أو الزمر التي قد تستولي على السلطة وتتحالف مع المحتل أو مع المصالح الخارجية على حساب الشعب. وربما لا يكون الاهتمام بالبعد الاقتصادي عسيرا على الديمقراطيين العرب، بسبب التاريخ اليساري أو

الاشتراكي للكثيرين منهم. والنزعة الجمعوية تعني أيضا أن يبذل الديمقراطيون العرب جهدا حقيقيا لتأصيل الفكر الديمقراطي في الثقافة، والتي تعني شئنا أم أبينا الثقافة العربية الإسلامية، بدلا من تلقف مصطلحات ومفاهيم تبقى غريبة وغير مفهومة بالنسبة لقطاعات واسعة من الشعب، بل ومن المتعلمين أيضا. إذا قام الديمقراطيون العرب بهذه الخطوات فسوف يجدون كثيرا من التجاوب الذي يحظى به الإسلاميون في الأوساط الشعبية الآن، وقد ينجحون في التخفيف أو التخلص من هذه أللكنه المفاهيمية الغربية التي يجدها الناس العاديين منفرة بعض الشيء.

على أية حال **المطلوب هو الخروج بتصور عن الأهداف السياسية والاجتماعية بما تشتمل عليه من حرية واستقلال وعدل وإنصاف دون أن نغفل ولو لوهلة عن إدراك أهمية الوسائل والأساليب**. ربما أن بعضا من عناصر التوجه المطلوب موجود في الفكر الديمقراطي في حين يوجد البعض الآخر في الفكر الإسلامي. يجب علينا أن نتحاور ونبحث، وفي النهاية نتوصل إلى شيء ينبع منا فعلا، وإلا لن يكون هناك مفر من مصير «تجبره على أن يكون حرا» حسب مفهوم الحرية الذي يتصوره وزير الدفاع الأمريكي لمستقبل العراق.

نتائج واستخلاصات تتعلق بالبعد الداخلي الفلسطيني

د. جورج جقمان*

إن أية نتائج واستخلاصات تتعلق بالانتخابات الإسرائيلية الاخيرة لا بد ان تبدأ بالاشارة الى المضمون الأعم الذي يجري فيه النقاش، والمتعلق بالازدياد التدريجي لأهمية الساحة الداخلية الإسرئيلية في سياق التسوية السياسية، أو أي مجهود في هذا الاتجاه.

فقد لاحظنا خلال العقد الماضي على الاقل، تعاظم الاهتمام بنتائج الانتخابات في إسرائيل الى درجة ملفتة للنظر وفريدة ايضاً لدولة بهذا الحجم والتاريخ. وقد أدى هذا الى ما اسميته في مكان اخر بـ «عولمة السياسة الداخلية الإسرائيلية» او عولمة الاهتمام بها.

فالانتخابات في إسرائيل ليست شأنا داخليا، وإنما هي شأن فلسطيني وعربي ودولي أيضا، وقد أضحت الساحة الداخلية الإسرائيلية هي ساحة الحسم فيما يتعلق بالحلول السياسية الممكنة، أو غير الممكنة.

* جامعة بيرزيت.

وبالرغم من هذا الاهتمام الواسع، يبقى الجميع مراقباً لا دورا فعالا له في التأثير على النتائج ربما باستثناء محدود للجانب الفلسطيني (وسأعود لهذه النقطة لاحقاً)، فالجميع يراقب ويتابع وينتظر ويبتهل، كما هو الحال في المباراة الحاسمة على كأس في كرة القدم.

أما عن أسباب هذا المآل، فأشير تحديداً من بينها الى غياب أي ضغط خارجي فعال على دولة إسرائيل، ونجاحها في تحييد محاولات الضغط عبر السنوات، أو دفع ثمن مرتفع لأحتلالها الاراضي الفلسطينية، بحيث يحدث هذا الثمن اثراً في الخارطة السياسية الداخلية وفي الرأي العام، كما حصل في لبنان مثلاً، مع فارق اساسي بالطبع، أي عدم وجود مستوطنات إسرائيلية في جنوب لبنان، اضافة الى عوامل اخرى.

ومن المعروف ان احد اهم اسباب هذا النجاح هو دعم الولايات المتحدة لإسرائيل عبر السنوات، أو تأثير أسرائيل على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بشكل عام وتجاه الموضوع الفلسطيني بشكل خاص.

وقد أدى هذا الى تزايد تدريجي في قوة اليمين داخل إسرائيل حتى في فترات حكم حزب العمل الامر الذي وضع قيود سياسية وحدود مقلصة في مباحثات الحل النهائي، كما حصل في كامب ديفيد. ومن غير الواضح انه حتى لو تم الاتفاق في كامب ديفيد أن يتمكن باراك من تنفيذ الاتفاقية أو تمريرها داخلياً في حينه.

هذا هو المضمون الاعم لفحص بعض تبعات الانتخابات في إسرائيل على الفلسطينيين والعبر التي يمكن استخلاصها من ذلك. فعلى سبيل المثال، جاء في جريدة هآرتس يوم الجمعة (٢٠٠٣/١/٣١) انه بسبب فوز شارون، بدأت المجموعة الأوروبية (أو الرباعية كما تسمى) باعادة النظر في «خارطة الطريق» بسبب رفض شارون لها، حتى لو تم التمسك بها لفظاً. ومن بين الخيارات التي ينظر فيها الآن، عقد مؤتمر يسمى دوليا، ليترك بعد ذلك الطرفان «للتفاوض» وبعد تحديد دور «رمزي» للرئيس عرفات في تلك المفاوضات. اما فكرة المؤتمر، فهي مبنية على اقتراح من شارون اثناء زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة قبل عام، وقيلت في حينه للاستهلاك العام ولم يجري تكرارها بعد ذلك. لكن ما هو مهم في الموضوع هو المدخل: أي البحث عن سوابق في تصريحات شارون يمكن استخدامها، وليس اية فكرة جديدة لكسر الجمود السياسي. مرة اخرى اللَعِبْ يتم اساساً في الملعب الإسرائيلي.

وفي غمرة كل هذا يبقى الجانب الفلسطيني عاجزاً في التأثير من مسار الاحداث وكلياً في موقع الدفاع. فبعد ان كنا نبحث عن آلية لرفض خارطة الطريق قبل عدة شهور، اصبح الناطق الرسمي يطالب بالعودة إليها. قد يكون صحيحاً ان هناك حاجة للمناورة السياسية، ولكن هناك موضوعات لا يجب اقحامها في هذا النطاق، ومن بينها الدستور الفلسطيني.

فلا يوجد سبب مقنع جدير بالاعتبار يبرر العمل على دستور الآن. والامر الخطير هنا ان موضوع الدستور ادخل في نطاق التكتيك السياسي ولأسباب محض انية. ولعل في عدم انعقاد المجلس المركزي ضارة نافعة. فالاولى والاجدر هو تطبيق القانون الاساسي الذي ما زال حبراً على ورق، ولا حاجة لنا بوثيقة اخرى تبقى ايضاً حبراً على ورق، ناهيك عن الخلل الكبير في عدد من البنود كما اشار عدد من المعلقين المتخصصين.

اذاً، ان كان التأثير على الرأي العام في إسرائيل جانباً حيوياً في ادارة الصراع، كيف يمكن للجانب الفلسطيني الدخول في هذا المعترك؟

وابدأ بالاشارة الى بعض التساؤلات والاقتراحات السطحية وربما الثانوية ايضاً من ناحية تحليلية والتي جاءت على لسان عدد من الصحفيين الاجانب عشية الانتخابات في إسرائيل. وقد وجهت هذه التساؤلات الى معلقين فلسطينيين، وبدى بعضها وكأنه «خط» يجري ترديده بتكرار ورتابة. مثلاً: اذا كان الفلسطينيون او على الاقل السلطة ترغب بأن يحرز حزب العمل نجاحاً امام اليمين، لماذا لا يتم مساعدته عن طريق ايقاف الانتفاضة ولو مؤقتاً؟

ومن الملاحظ ان خلفية هذا السؤال تكمن في محادثات القاهرة من جهة، والافتراض ان هناك مسؤولية فلسطينية في العمل على التأثير في الرأي العام الإسرائيلي وليس العكس. فبالرغم من صحة هذا الافتراض، الا انه يثار في المضمون الخاطئ، بمعنى انه لم يكن من المتوقع ان تؤدي محادثات القاهرة الى النتائج المطلوبة منها. فحتى لو تم التوصل الى اتفاق، فلا يوجد أي ضمان ان هذا الاتفاق سيصمد امام نوايا حكومة شارون المعلنة. ان الامر هنا لا يتعلق فقط بالثمن السياسي الذي تطلبه حماس والجهاد الاسلامي، وانما بنوايا وخطط الطرف الثاني، أي إسرائيل.

ويبدو لي ان الجانب المصري كان يدرك ان المحادثات لن تنتهي باتفاق، فقد قام عمر سليمان بفحص الموضوع مع شارون قبل بدء المحادثات، أي ايقاف اطلاق النار من قبل الطرفين، واخذ جواباً سلبياً فورياً، وربما كان يتوقعه اصلاً، ويبدو ان هدف الجانب

المصري هو الدخول كطرف في اية مباحثات سياسية بعد الحرب على العراق. فهم في حاجة لفتح حوار مع حماس اضافة للقنوات المفتوحة مع السلطة، وقنوات على اعلى مستويات مع إسرائيل ايضاً. وهذا ما يفسر الاتصال الهاتفي بين مبارك وشارون اثر ظهور نتائج الانتخابات والدعوة الى لقاء الاثنين.

وقد كان حوار القاهرة ردة الى ما قبل عشرين عاماً عندما رفع شعار «استقلال القرار الفلسطيني» في حينه في وجه سوريا ودول عربية اخرى.

وها هي سوريا وايران تطل برأسيها مرة أخرى من خلال معادلة الفصائل الـ١٠ والتي لا يمثل معظمها احداً سوى الحكومات الداعمة لها، بالاضافة طبعاً للدور الثابت للشقيقة مصر.

لقد كان الانجاز الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، اضافة لتجسيد هوية الشعب الفلسطيني ووحدته في اطار المنظمة، انتزاع تمثيل الفلسطينيين من ايدي الحكومات العربية. وقد حصل هذا التحول ابتداً بتعيين ياسر عرفات رئيساً للمنظمة في العام ١٩٦٩، بدلاً من احمد الشقيري. والآن نجد انفسنا في حالة تقهقر في هذا المسار، وتتوقع إسرائيل ان يزداد هذا التقهقر بعد الحرب على العراق، فمنظمة التحرير الفلسطينية غير موجودة، والسلطة الفلسطينية في حالة حصار، وازالة ياسر عرفات عن الخارطة السياسية سيفتح الباب على مصراعيه للمعادلة القديمة لتقاسم الحصص الفلسطينية بين دول عربية وغير عربية.

ان التوجه للرأي العام داخل إسرائيل أمر ضروري، لكن السؤال الاساسي يتعلق بالكيفية؛ كيف وفي أي مضمون؟

فقد دلت التجربة على أن الأمر ليس موضوع وعظ وارشاد وابداء نوايا حسنة او براعة في الخطابة او «الاعتدال». لم تلتفت إسرائيل للمبادرة العربية التي صدرت عن قمة بيروت، وشارك العديد من الفلسطينيين قبل الانتفاضة الحالية في حوارات ونقاشات وزيارات متبادلة مع إسرائيليين، جرى فيها ابداء حسن النوايا والرغبة بالسلام والأمن للطرفين وما الى ذلك من خطاب بوحي مرحلة أوسلو. وكانت النتائج السياسية هي كامب ديفيد مع مطلب انهاء الصراع (محادثات طابا موضوع آخر لا مجال للدخول فيه الآن).

لكن الانتفاضة وفرت فرصة للتأثير على الرأي العام داخل إسرائيل، لكنها فرصة هدرت بسبب سوء ادارة الصراع. ان الرأي العام داخل دولة الخصم يؤخذ في غمرة الصراع وليس في سياق مسار سياسي آليته المفاوضات في ظل ميازين القوى لصالح الطرف الثاني. هذه هي تجربة الجزائر وفيتنام وجنوب افريقيا.

ولكن، كل هذا مشروط برسالة سياسية واضحة للطرف الثاني: ما هو هدف الصراع؟ هل هو تدمير دولة إسرئيل ام هو تحرير الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧؟

واستذكر هنا الشهور الاولى القليلة من الانتفاضة وقبل حدوث عمليات ضد المدنيين في الداخل؛ فقد شاهدنا في تلك الفترة بداية اصوات تظهر في إسرائيل حول المستوطنات كعائق امام السلام والحاجة للانسحاب من الاراضي المحتلة. ولكن الاوراق اختلطت وتوحد الجمهور داخل إسرائيل بفعل العمليات ضد المدنيين، وقام شارون بتوظيفها لغرض استمرار حياته السياسية. وبالرغم من الاستعداد الحالي للفصائل والحركات الفلسطينية للنظر من ناحية المبدأ في ايقاف مؤقت لهذه العمليات، يأتي هذا الاستعداد متأخراً لأن شارون يريد توقفا من طرف واحد، وهو امر من المتعذر ان يقبل فلسطينياً لأنه سيشكل انتحاراً سياسياً لتلك الحركات والفصائل.

واذا كان مطلب استمرار الانتفاضة في الظرف الراهن وبعد الحرب المحتملة ضد العراق مطلباً واقعياً، فيجب تاليا إعادة النظر في آليات ادارة الصراع ووتيرته وسبله المختلفة.

ختاماً، اكرر مرة اخرى ان التأثير على الرأي العام داخل إسرائيل وانعكاس ذلك على الانتخابات والمواقف السياسية للاحزاب المختلفة يأتي بشكله الامثل في خضم الصراع ومن خلاله بما في ذلك الكفاح المسلح، ولكن ذلك ايضاً مشروط برسالة سياسية واضحة وبنظام سياسي مختلف عن ما هو موجود حالياً، كشرط ضروري لادارة الصراع، بما يتوافق مع الصالح العام، وليس المصالح الجزئية للفصائل والحركات.

إصدارات المعهد

سلسلة أوراق المؤتمرات الأكاديمية

١. المواجهات الثقافية عبر المتوسط – أوروبا وفلسطين (عربي وإنجليزي) **١٩٩٥**

٢. The New Palestine The New Europe (إنجليزي) **٢٠٠١**

3. Political Transitions in the Arab World, Part One:
Theoretical Considerations and Inter-Regional Paralles, Philippe Schmitter, Rond Suny, Javier Sasntiso and Roger Heacock 2001

٤. الانتقالية السياسية في الوطن العربي، الجزء الثاني:
قضايا الانتقال، خليل عثامنه وجمال جودة. **٢٠٠١**

5. The Land Scap of Palestine: Equivocal Poetry,
Ibrahim Abo-Lughod, Roger Heacock and khaled Nashef **2002**

6. Political Transitions In the Arab World, Part Three:
ten Case Studies. Theoretical and Comparative Elements **2002**

٧. قراءة أولية في نتائج الانتخابات الاسرائيلية للدورة السادسة عشرة
وقائع اليوم الدراسي **٢٠٠٣**

٨. آثار الحرب الأمريكية على العراق. دولياً، إقليمياً ومحلياً. (عربي وإنجليزي) **٢٠٠٣**

سلسلة أوراق إستراتيجية

١. لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة إستراتيجية **علي جرباوي**

٢. سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية **فؤاد المغربي**

٣. خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية **حسن خضر**

٤. من الجهاد إلى التعايش السلمي– تطور المفاهيم الإسلامية
في السياسة الخارجية **رجا بهلول**

٥. الثقافة السياسية في فلسطين– دراسة ميدانية **محمود ميعاري**

٦. الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني **محسن يوسف**

ويصدر قريباً

7. The Myth of Camp David or the Distortion of the Palestinian Narrative **Helga Baumgarten**

8. Chances and Limits for the Palestinians to Achieve a Viable State **Martin Beck**

سلسلة رسائل الماجستير

١. الجنسية والمواطن الفلسطيني **معتز قفيشة**

٢. الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو **عيسى قراقع**

اصدارات اخرى

1. Ibrahim Abu. Lughed: Exile and Return, conversations with **Hisham Ahmed**

2. On Achieving Palestinian Statehood: Concepts, Ends and Means From the Perspective of International Law, **Jean Allain**

3. International Peacekeeping Operations: Models and Cases, **Marac Goulding**

4. The Becoming of Returnee State: Palestine, Armenia, Bosnia

5. The Palestinian - Israeli Declaration of Principles, Ibrahim Abu Lughod, **Roger Heacock** and **Ziad Abu Amer**

يصدر قريباً عن المعهد سلسلة جديدة تحت عنوان

«**أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية**».

Implications of the US War on Iraq

Globally, Regionally and Locally

The Eighth International Academic Conference

30/5 - 1/6/2003

Alain Gresh
Alain Joxe
Jean Allain
Roger Heacock
Andreas Buro
Henner Furtig
Hassan Nafa'
Mohammed Al-sayid Sa'id
Mustapha Kamel Al-sayyid
Rashid Khalidi
Ahmad Subeh
Mohammed Shtayyeh
Ghassan Al-khatib
Sari Nusseibeh
Ziad Abu-amr
Ali Jarbawi
Raja Bahlul
Helga Baumgarten
George Giacaman

Implications of the US War on Iraq

Globally, Regionally and Locally

First Edition - Novmber - 2003

© All Rights Reserved

ISBN 9950-316-09-x

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University, P.O.Box 14, Birzeit - Palestine
Tel: +972 2 2982939, Fax: +972 2 2982946
E-mail: giis@birzeit.edu
Website: www.home.birzeit.edu/giis

Financial support for this book is contributed by the Swiss Agency for Development and Cooperation

Arabic text was edited by Wisam Rafidi

English text was edited by Alex Wick

The conference was coordinated by Dr. Roger Heacock and Mr. Majdi Abu-Zaid

Design & Layout By: Al Nasher Advertising Agency

Contents

Les enjeux stratégiques globaux après la guerre d'Irak. 5

Alain Joxe

The End of International Governance: The United States' role in the Dismantling of the United Nations System. 17

Jean Allain

The Resurrection Of The Westphalian System. 37

Roger Heacock

European Anti-War Movements and the Invasion of Iraq. 43

Andreas Buro

Globalization, the Iraqi War and the Middle East. 51

Henner Fürtig

Building the first Arab Democracy? A critical analysis of Jordanian elections from 1989 until 2003. 63

Helga Baumgarten

Les enjeux stratégiques globaux après la guerre d'Irak

Alain Joxe*

Il est théoriquement difficile de faire un "bilan" de l'après guerre, dans la mesure ou la guerre d'Irak n'est pas terminée, tant que la paix n'est pas signée avec un gouvernement représentatif légitime ou que l'occupation militaire anglo-américaine n'est pas placée sous tutelle de l'ONU, seule à même de redonner un statut légitime à une action contraire à la Charte.

Un nouveau type de guerre sans paix?

Il n'y a pas de précédent pour une action d'intervention militaire unilatérale des Etats-Unis prenant la forme d'une "conquête néocoloniale". La guerre du Vietnam s'est soldée par un retrait sans gloire, mais elle était une intervention en défense d'un état reconnu, le Vietnam-sud, dans le cadre de l'opposition globale est-ouest. Il n'y eut pas de tentative de conquête territoriale avec destruction de l'Etat. On en était resté aussi, avec la guerre du Golfe, à la liberation le Koweit.

La guerre d'Irak innove car elle ne peut pas finir. L'état de guerre en Irak se poursuit donc sous un régime d'occupation : tant qu'aucun pouvoir politique ou militaire, de fait ou de droit, ne reconnait sa défaite, ne négocie sa reddition

* Professor of the Sociology of Conflict /Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (Graduate Institute of Social Sciences)-Paris

ou son alliance avec les occupants (cas italien, japonais et allemand), il n'y a ni victoire ni paix. Dans ce sens les Etats-Unis créent en Irak un cas comparable à celui d'Israël/Palestine. Tant qu'il n'y a pas une reconnaissance politique de l'Etat vaincu, il ne peut y avoir de paix avec le peuple conquis.

Cette aporie n'est pas incompatible avec le concept "bushiste" de "guerre sans fin" entre le camp du Bien et celui du Mal. Mais si c'est un modèle généralisable dans la stratégie américaine, elle pourrait être rejetée par le monde entier comme un mal, une "grande régression".[1]

Les enjeux stratégiques globaux

Ils sont en fait moins nouveaux que rendus visibles par l'effet de la guerre d'Irak. Il faut donc revenir en arrière sur l'origine de la stratégie US. La guerre dévoile la chronique du passé et notamment la prise de pouvoir aux Etats-Unis d'un groupe cohérent d'extrême droite capable d'articuler ensemble deux séries autonomes de l'évolution contemporaine :

- la modernisation de l'action militaire par l'électronique (globalisation et ubiquité de la menace ciblée avec précision).
- la poussée de l'idéologie d'une sorte de militarisme religieux pronant la guerre du Bien contre le Mal sous forme de guerre sans fin contre le terrorisme - en fait, une manière de rendre acceptable ce qui n'est qu'une théorie unilatéraliste de l'action offensive au seul profit de la domination américaine sur le monde.[2]

Ce discours s'étale avec une sorte de clarté sans fard ce qui rend possible sa description. On examine donc d'abord comme partie importante des nouveaux défis de l'après-guerre l'origine historique et la métamorphose stratégique que représente la nouvelle grande stratégie des Etats-Unis. Ensuite, vient l'histoire de l'affirmation du pouvoir impérial global par l'action militaire unilatérale. Nécessairement victorieuse au plan militaire, vu l' "hyperpuissance" unique des Etats-Unis, la guerre reste logiquement sans paix succédant à la guerre. Par la destruction totale de l'état on détruit le négociateur et par l'idéologie du Bien on ne pourrait même pas envisager un compromis entre le Bien et le mal (ou Dieu et le Diable).

[1] Stanley Hoffmann, New York Review of Books, mai 2003.

[2] Le terrorisme existe sans nul doute sous bien des formes dans le monde contemporain mais chaque forme est spécifique et liée à un conflit particulier.

Cette idéologie dépend étroitement de l'existence de la modernité militaire issue de la révolution électronique mais elle n'en sort pas comme une conséquence nécessaire. La liaison établie sous Bush entre la révolution stratégique par application de l'électronique à tous les aspects de la domination militaire et l'idéologie particulière de l'extrême droite straussienne ou religieuse américaine constitue une synthèse particulière et récente, qui produit des réactions dynamique sur la stratégie globale.

Les enjeux qui s'ébauchent pour l'avenir viennent de l'option suivante:

- ou bien le militarisme électroinique et religieux saura continuer avec l'appui de l'opinion américaine et internationale à chercher des points d'applications de la force dans d'autres régions ou dans la même région du monde, car il ne peut s'arrêter sans tomber.
- ou bien cette idéologie va être remise sous contrôle par:
  - l'effet des pressions américaines internes, économiques et financières, politiques, sociales et morales (Démocrates, syndicats, autres églises chrétiennes que les fanatiques de l'Armageddon).
  - l'effet des pressions internationales (Europe, Amérique Latine, Russie, Chine, Japon, Asie du Sud).
  - des échecs plus ou moins graves constatés dans la conduite de la guerre et de l'après-guerre et qui peuvent conditionner l'avenir.
  - ou les conséquences du type de contraintes que la conquête et l'occupation prolongée de l'Irak ou de toute partie du monde arabe, représente dans la durée. Soit que s'instaure un nouveau colonialisme qui supposerait un enracinement yankee qui parait incompatible avec l'esprit expéditionnaire et la culture de la répression constante mais volatile de la modernité militaire électronique.

I. la métamorphose stratégique

Il faut rappeler le lent cheminement, la lente préparation qui a été celle de la métamorphose stratégique représentée par la guerre d'Irak - plus que par la guerre d'Afghanistan. En effet, la guerre d'Afghanistan peut passer en effet pour une riposte dans le court terme, une vengeance face à l'action terroriste offensive de Bin Laden contre les deux tours et contre le Pentagone. La guerre d'Irak au contraire est dans la continuité d'une stratégie à très long terme visant à dominer complètement le carrefour du Moyen-Orient et qui remonte à Carter,

donc à la fin de la bipolarité, mais qui prend des formes structurellement différentes depuis la chute de l'URSS.

Le Moyen-Orient est d'une part un lieu principal d'expérimentation de la modernité militaire au moment où l'extinction du pouvoir soviétique autorise de repenser à des guerres d'intervention classiques. C'est d'autre part le lieu qui sert de surface de projection à la renaissance d'une extrême droite religieuse américaine à la fois sioniste et chrétienne (biblique) qui est aujourd'hui au pouvoir et dont les représentations et les fantasmes sont solidement articulées sur une volonté de domination militaire du monde venant à l'appui de la volonté de domination économique, dominante sous Clinton mais virtuellement menacée aujourd'hui.

1. Un lieu d'expérimentation de la modernité militaire

Cette région a été rebaptisé l'Asie du Sud-est en 1981, il y a plus de 20 ans, par Harold Brown, secrétaire à la Défense de Carter. Cette promotion, par un titre qui ne situait plus la zone par rapport à l'Europe, survient à la suite des 3 évènements graves de 1979 : l'assaut donné par les "étudiants" sous Khomeiny à l'ambassade des Etats-Unis à Téhéran le 4 novembre; l'attaque de la Grande Mosquée de la Mecque par des intégristes le 20 novembre; et le début de l'intervention soviétique en Afghanistan le 24 décembre. La 'doctrine Carter', énoncée le 23 janvier 1980 est essentiellement un avertisement à l'URSS de ne pas tenter de pénétrer vers les mers chaudes par le Golfe.

L'avènement du CENTCOM

La défense de ce noeud fut placé sous la responsabilité de la Rapid Deployment Joint Task Force (RDJTF), qui gère déjà en 1980 des manoeuvres où on voit les bombardiers lourds intervenir en décollant des Etats-Unis pour frapper en Egypte le passage sur un tronçon d'autoroute d'un convoi repéré par satellite à une minute précise. La RDJTF deviendra en 1983 le grand commandement du CENTCOM. Ce *Commandement Central* des Etats-Unis va de Diego Garcia à la Crète et est "central" car il a pour objet la zone située aux antipodes, celle où l'on peut projeter des forces à partir du Pacifique ou de l'Atlantique. Il représente la capacité opérationelle globale des Etats-Unis à un moment où la bipolarité existe encore, mais on se prépare déjà à lui porter l'estocade. En 1987 le US CENTCOM est le premier commandement unifié à utiliser les simulations pour développer des plans de campagne. C'est le lieu principal de l'application de

l'électronique de surveillance, de visée et de gestion à la modernisation des opérations militaires et à la sortie de facto de la stratégie de dissuasion. Brzezinski, conseiller pour la Sécurité de Carter, prétendit même, bien plus tard, qu'il avait poussé les Russes à envahir l'Afghanistan en pensant qu'ils s'y enliseraient. Une version plus vraisemblable est qu'il fut à l'origine de la 'doctrine Carter' par peur de cette poussée russe dans les mers chaudes, interprétée au contraire comme un rebond de l'offensive globale soviétique; même s'il comprit vite qu'ils s'y enliseraient.

Avec le CENTCOM planant sur la région, mais basé en Floride, on chercha ensuite à lancer l'Irak contre l'Iran, le Pakistan contre les Russes (par guerrillas afghanes interposées), et les Talibans contre les chefs de guerre. Mais il ne fut jamais question de laisser Israël jouer un jeu autonome dans la région. Bien qu'Israël ait pris sur lui de détruire le réacteur nucléaire de l'Irak, l'assaut par décision et stratégie autonome lui resta interdit, en particulier pendant la guerre du golfe, mais aussi après, quand l'Irak chercha à se rapprocher d'Israël pour lui offrir un avenir hégémonique dans le monde arabe, une option fermement repoussée par Clinton.

La Guerre du Golfe: une guerre moderne sans combat

La guerre du Golfe vient sanctionner l'Irak, qu'on a peut-être poussé aux Etats-Unis à envahir le Koweit pour pouvoir l'écraser,[3] après l'avoir engagé dans la guerre contre l'Iran. Ce qu'on remarque dans cette guerre de 1991 c'est qu'il s'agit déjà d'une guerre moderne sans combat du fait de la maîtrise américaine absolue du ciel. On détruit ainsi l'armée irakienne, enterrée ou en posture défensive, mais il n'y a presque aucune bataille conduisant à un "jugement de dieu" issu d'un affrontement des courages au combat. L'Irak vaincu par sa nullité aérienne ne vaut plus rien, pas même une rançon. C'est une opération de police et par définition l'opération de police n'est jamais complètement terminée car elle ne s'achève pas (normalement) sur un "traité avec la pègre". Les Etats Unis sont donc entrés dans la guerre 'zero mort' comme, à l'époque, les logisticiens de l'industrie entraient dans la production zéro stocks,[4] par la domination moderniste de l'espace-temps. Il y avait donc déjà dans la guerre d'Irak n°1 un bon nombre

[3] Allusion à l'entrevue ambigue de Saddam Hussein, et Tarek Aziz avec l'ambassadrice des Etats-Unis April Glaspie le 25 juillet 90 : à l'époque le State Department cherchait à rester très modéré et comprenait que la baisse des cours du brut orchestré par les ventes du Koweit et des Emirats était un desastre pour l'Irak, et donc un casus belli. La modération du département d'état les poussa à l'attaque.

[4] Cf. Alain Joxe, *L'Amérique Mercenaire*: 312.

de caractéristiques opérationnelles qui sont aujourd'hui au centre de la révolution militaire stratégique encore plus totale et plus parfaite techniquement.

Il est d'autant plus troublant de constater à quel point Saddam Hussein a été incapable de concevoir une stratégie adaptée à la révolution électronique dans les systèmes de surveillance de ciblage et de tir en temps réel déjà expérimenté en 1991 et beaucoup plus parfaits aujourd'hui. Il n'a pas pu refaire l'unité nationale face à l'invasion ni (donc) inventer une forme d'organisation de la résistance populaire. Il a tenu jusqu'au bout un discours de propagande héroïque, prophétique, et ridicule (car irréaliste). Il n'a pas su détruire l'aéroport pour empêcher l'arrivée des renforts américains, ni faire sauter les ponts.[5] Il a disparu sans gloire, laissant massacrer des colonnes blindées et laissant ses généraux se faire acheter par téléphone. C'est à se demander, parfois, s'il n'a pas jamais cessé depuis la guerre d'Iran d'être un agent américain.

2. L'avènement de l'extrême droite religieuse

La deuxième dimension de la métamorphose stratégique américaine se situe, en amont de la stratégie des moyens au niveau des représentations politiques globales et passe (étrangement) par une mise en forme religieuse du possible dans l'imaginaire politico-stratégique américain.

Les étapes de la montée au pouvoir des groupes d'extrême droite plus ou moins religieux est aujourd'hui bien connu et fait partie du débat explicite de la gauche américaine, qui est impuissante à contrôler cette poussée pour l'instant, mais pas impuissante à l'analyser sociologiquement et politiquement.

Straussisme

Certains tentés par une sociologie élitiste des idées font remonter la généalogie de cette idéologie à Léo Strauss, qui fut (quoi que juif) un protégé de Carl Schmitt et s'enfuit avec son appui en Amérique pour échapper aux persécutions nazies. A Chicago se constitue autour de ses disciples un noyau intellectuel de droite influent, pas religieux mais plutôt cynique. La politique est pour les straussiens étroitement liée à l'utilisation systématique du mensonge au sens Goebbelsien. Il est possible de donner la liste des membres importants ou moins importants de l'équipe Bush qui dépendent effectivement de cette filiation

[5] Les ponts irakiens sont souvent construits par Bouygues et les ponts français ont tous toujours un logement à dynamite pour destruction en cas d'invasion allemande.

intellectuelle: Bloom, Wolfowitz, Pearl, Kristol, Cheyney. Ils étaient déjà opérationnels en 1990 lors de la première guerre du golfe et tentèrent d'entrainer le Président Bush à la conquête permanente de l'Irak. Manquant d'hybris nietschéenne, le Président Bush père maîtrisa le Général Schwartzkopf, qui aurait pu être l'instrument militaire de cette aventure.

Promotion précoce de l'Action préventive

Dès 1992, dans un rapport à Cheney, Wolfowitz proposait que les Etats-Unis adoptent une stratégie d'action préventive, mais des militaires de haut rang et le conseiller présidentiel Brent Scowcroft, ainsi que le Secrétaire d'Etat James Baker et Bush père, s'opposèrent à l'introduction de ce concept dans le Defense Planning Guidance de 1992. Il put néanmoins introduire la notion en 1993 dans un rapport publié sur la stratégie pour les années '90 ("Regional Defense Strategy"), qui préconise des salves de petites bombes nucléaires contre des cibles du tiers monde.

Parenthèse: Clinton contre huntingtonisme et "clean break"

Dès 1993 toutefois l'administraton Clinton donne une tout autre orientation à la politique moyen-orientale des Etats-Unis avec les accords d'Oslo en septembre, qui avance le principe de "la terre contre la paix". Le débat macrostratégique paraît se polariser entre le concept de conquête impériale par l' "enlargement" (plus économique que militaire et menant théoriquement à l'extension de la démocratie) et le concept pessimiste et violent mis en scène par Huntington sous le nom de "clash of civilizations".

Dès 1996 avec l'assassinat de Rabin, la poussée des néo-conservateurs se refait plus active. L'Institute for advanced and political studies (IASPS), créé par la droite en Israel dès 1984, produit pour le compte de Netanyahou une étude de 6 pages intitulée "A clean break ; a new strategy for securing the realm" et rédigée sous la direction de Richard Perle.[6] Ce rapport prône le rejet total d'Oslo

[6] Cf. Jeffrey Steinberg, "Ignobles menteurs derrière la guerre meutrière de Bush contre l'Irak", *Executive Intellignence Review*, 18 avril 2003 et Stanley Hoffmann, "La grande régression", *(New York Review of Books*, may 2003).

et la réoccupation par les forces israéliennes des territoires sous l'Autorité Palestinienne pouvant aboutir à une annexion de la Cisjordanie et de Gaza. Il préconisait aussi (entre autre) une guerre contre l'Irak et le renversement du régime baathiste Syrien. Foreign *Affairs* de l'été 1996 publiait d'autre part un article appelant à une politique dite "néoreaganienne", le terme signifiant pour les auteurs (à tort si on considère que Reagan vivait la bipolarité) "proner l'action unilatéraliste et offensive opérationnellement préventive".

L'après 11 septembre

Les néoconservateurs offensifs étaient donc prêts à énoncer leurs recommandations stratégiques depuis 1996. Lorsqu'intervient le 11 septembre 2001, Wolfowitz propose, à la session du Conseil de Sécurité Nationale du 15 septembre, une invasion immédiate de l'Irak, mais cette option est rejetée par le président, le vice président et même Rumsfeld, comme "prématurée". Toutefois, l'idée d'une nouvelle manière d'utiliser la force militaire au Moyen-orient est prête-et le lien entre écraser les palestiniens et écraser les irakiens est déjà présent. Le lien fait entre les palestiniens et irakiens est double. Il est d'une part psycho-politique. Le mot terrorisme qui s'applique évidemment à Saddam Hussein (réseau national intérieur) aux attentats de la résistance palestinienne (réseau local) et à la présence latente d'Al-Qaida en Arabie Saoudite et en Afghanistan (réseau global), et ces trois "terrorismes" sont localisés dans le même carrefour. Mais il est aussi militaire, car il reflète l'intérêt expérimental des trois échelles d'action militaire asymétrique: l'échelle de la guerre urbaine (Palestine), l'échelle de l'Etat-nation pétrolier (Irak) et l'échelle "globale" (toutes les religions, toutes les alliances, tous les continents).

II. La résistance globale : un wilsonisme modernisé?

Le putsch permanent qui pousse au pouvoir une petite élite d'extrême droite straussienne appuyée sur une religiosité baptiste du sud et une connivence biblique judéochrétienne est de plus en plus vue par d'importants secteur d'opinion comme un aventurisme extrêmement dangereux. Ce parcours idéologique qui définit le militarisme électronique et l'anti-arabisme judéo-chrétien comme un collage met en évidence le fait qu'on peut avoir des doutes sur le sérieux que l'équipe Bush et l'équipe Sharon ont placé sur l'hypothèse d'un succès de la 'Feuille de route'. Il révèle également que les critiques politiques et même militaires aux Etats-unis et en Europe (ou encore en Israël) ne sont pas complètement paralysées, ce qui

peut laisser prévoir un retournement. Finalement, il met en lumière la nécessité de fonder une stratégie de résistance à ce pôle guerrier sur l'Union de l'Europe occidentale en tant que collectif d'Etats néowilsoniens, autant que sur le parti démocrate aux Etats-Unis ou le parti travailliste en Israël.

1. Critères Américains contre critères Européens

Il est important de noter que dans la période préalable à l'action américaine, l'Europe a pris ses distances à l'égard, premièrement, de l'absence des raisons-prétextes de l'offensive. La présence d'armes ABC ou la liaison avec Bin Laden sont en fait considérés partout comme des mensonges pur et simples. Mais l'Europe s'est également éloignée de la grande stratégie militaire proclamée comme un droit extraordinaire des Etats-Unis à passer outre le Conseil de Sécurité. La France sert de bouc-émissaire dans le discours américain, qui s'adresse plus à l'opinion national-populiste intérieure qu'à l'opinion internationale - symptôme supplémentaire d' "autisme stratégique".

Pour éclairer les enjeux stratégiques, je propose de renvoyer la balle et proposer un discours européen directement symétrique et opposé à celui de Colin Powell: "Les concessions américaines récentes, qui ont été faites sous pression des Européens, constituent un premier pas des Etats-Unis dans la bonne direction, puisqu'elles réintroduisent l'ONU dans les pouvoirs en vigueu sur le territoire irakien. Elles sont satisfaisantes, même si elles ne sont pas suffisantes. "Elles sont insuffisantes par l'imprécision de la mission très importante et du rôle éminemment politique de l'ONU dans l'établissement de la démocratie. Il manque un contrôle de l'ONU dans l'établissement de l'économie libérale globale de marché, qui a signifié nécessairement le règne politique des maffias dans tous les processus où le processus a été amorcé par la destruction de l'Etat (c'est le cas de la Russie, par exemple). De plus, elle sont insuffisantes dans la délimitation temporelle et les délais du régime de transition sous tutelle militaire.

Il n'est donc pas question d'oublier le conflit euro-américain sur le caractère illégal de la guerre. Il faut sans cesse rappeler l'absence de raison-prétexte réelle, et en particlier l'absence d'armes ABC, déjà avouée ingénuement par Rumsfeld et par d'autres, et l'absence d'une quelconque liaison entre l'Irak et Al-Qaida - surtout au vu du fait que les jeunes marines sur le terrain sont convaincus que Saddam a collaboré à l'attentat des deux tours. Il faut également souligner l'opération de pillage générale, suscitée ou tolérée par la 'force armée d'occupation sans statut légal', d'un pays qui ne reconnait plus les contraintes des conventions internationales, et noter la prédation pure et simple des Etats-Unis, représentée par la remise en production du pétrole sous le seul contrôle

américain et le partage au privé des contrats de reconstruction (aux frais des ressources pétrolières de l'Irak).

Mais il s'agit bien d'un conflit politique plus profond et plus grave, car toutes ces 'bavures' sont en fait coordonnées par une politique et une idéologie extrémiste tout à fait cohérente défendue explicitement par l'équipe Bush. Elle pense que le mensonge systématique fait partie normalement de la réalpolitik et que la destruction de l'état central et des services publics est partie de leur programme universel et intérieur. Comme on le voit actuellement, le mensonge peut être reconnu une fois qu'il a produit des effets réels et la destruction des services sociaux de l'état fédéral américain est au programme du déséquilibre créé par l'abaissement des impots et l'augmentation des dépenses militaires. L'alerte face à ce 'leadership' impérial nouveau peut (et doit) devenir une alerte globale.

2. Conséquences encore à venir et enjeux non formulés

Actuellement les difficultés suscitées par les méthodes militaires et politiques unilatérales innovantes utilisées par les Etats-Unis sont analysées de près, aux Etats-Unis même, et cette analyse apologétique ou critique n'est pas terminée. Elle s'enrichit encore, dans cette période de désordres et de chaos qui marquent la disparition de l'Etat, dans la mesure où des troubles politiques et sociaux particuliers et nouveaux continuent de préciser peu à peu la qualité du résultat réellement atteint par cette guerre. Il est notemment clair que les Etats-Unis ont été incapables d'arrêter les pillages et les vandalismes absolument évitables vu la faiblesse des résistances de l'armée irakienne. Ils ont ensuite - et encore actuellement - démontré une incapacité ou une non-volonté à remettre en marche les services élémentaires de toute civilisation urbaine (eau, électricité, téléphone, enlèvement d'ordures et fonctemment des hôpitaux). On a également constaté l'existence (imprévue par Washington) d'une capacité autonome de base de la société civile irakienne, qui manifeste, au-delà de la destruction de l'Etat, la persistance d'une souveraineté populaire latente. Celle-ci se traduit dans l'espace par les organisations identitaires ethniques ou religieuses (et kurdes, chiites, sunnites peuvent peut-être s'entendre sans passer par l'occupant), et dans le temps par l'existence d'une résistance publique politique explicite à l'idée d'un régime d'occupation prolongé. Les causes des éches ou des incompétences de l'entreprise américaine en Irak seront attentivement analysés, mais on voit déjà qu'ils ont des racines profondes dans une culture militaire purement militariste et insuffisemment politique, et une philosophie politique néo-libérale (et hostile

aux services publiques) qui touche au fanatisme. Les militaires américains eux-mêmes donnent des signes variés de mécontentement devant le déploiement d'une version non maîtrisée de l'action militaire et de ses suites.

Conclusion

La conclusion, en forme d'interrogation, serait la suivante: en se représentant, malgré leur puissance érasante comme une 'île', terre promise menacée par le 'terrorisme global' dont il faut 'se défendre en attaquant', les Etats-Unis ne sont-ils pas en train de sombrer à l'chelle globale dans une paranoïa de type israélienne? Ou encore, les Israéliens ne sont-ils pas enclins à imiter dans tous les détails une morphologie de la surpuissance militaire visant à la guerre sans fin, à la reproduction d'un ennemi terroriste et d'un affrontement sans limites, qui les empêche - bien plus encore que les Etats-Unis - de concevoir une démarche qui mène à la paix? Ils sont actuellement dans une impasse tenant aux définitions sionistes actuelles de l'Etat d'Israël qui les obligeraient à éliminer ou expulser leurs citoyens israéliens arabes, et qui les conduit aujourd'hui à vouloir expulser tous les palestiniens de Palestine - deux projets qui les metteraient au banc des nations. La résonnance entre les deux échelles de phénomènes (une guerre totale globale, donc une guerre totale de banlieue) nous dit en tout cas quelque chose sur l'impasse absurde et sans issue où mène la prééminence d'une extrême droite religieuse sur la rationnalité politique. Le totalitarisme du ciblage mortel possible à toutes les échelles construit les moyens militaires et politiques d'un fascisme global et local moderne. Pour l'affronter des alliances transnationales de type nouveau, à la fois très locales très régionales et très globales seront nécessaires.

The End of International Governance:

The United States' role in the Dismantling of the United Nations System

Jean Allain*

9 June 2003

It is a pleasure to find myself here in Ramallah and to be associated once again with Birzeit University's Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies. When I was here last in January 2002 the Israel Defence Forces (IDF) had yet to engage in its most vicious response to the Al Aqsa Intifada, even though ominous signs were apparent.[1] As an individual who has devoted most of his adult life to studying the principles of international law, witnessing from afar - in Cairo - the failure of the international community to respond in any marked manner to the actions of Israel during its two month long 'Operation Defensive Shield' has touched me deeply. I am honoured to be in your presence today.

In June 1936, for the first time in history, a Head of State spoke directly to the international community by way of the Assembly of the League of Nations. What brought the exiled Emperor of Ethiopia, Haile Selassie I, to Switzerland was to question an international system that had been established to protect States from

* Professor of Public International Law-American University in Cairo.

[1] See Jean Allain, *On Achieving Palestinian Statehood: Concepts, Ends and Means from the Perspective of International Law*, April 2002, 40 pp. In this booklet are found the lectures I delivered on 21 and 23 January 2002, in Ramallah, under the auspices of the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies.

aggressors but had failed his people terribly. But Emperor Selassie, beyond broaching the question of the Italian invasion of Abyssinia, also spoke of the threat to the system of international governance manifest in the Covenant of the League of Nations:

> I assert that the problem submitted to the Assembly today is a much wider one. It is not merely a question of the settlement of Italian aggression. It is collective security: it is the very existence of the League of Nations. It is the confidence that each State is to place in international treaties. It is the value of promises made to small States that their integrity and their independence shall be respected and ensured. […]. In a word, it is international morality that is at stake. Have the signatures appended to a Treaty value only in so far as the signatory Powers have a personal, direct and immediate interest involved? No subtlety can change the problem or shift the grounds of the discussion. It is in all sincerity that I submit these considerations to the Assembly. At a time when my people are threatened with extermination, when the support of the League may ward off the final blow, may I be allowed to speak with complete frankness, without reticence, in all directness such as is demanded by the rule of equality as between all States Members of the League? […]
>
> I ask the fifty-two nations, who have given the Ethiopian people a promise to help them in their resistance to the aggressor, what are they willing to do for Ethiopia? And the Great Powers who have promised the guarantee of collective security to small States on whom weighs the threat that they may one day suffer the fate of Ethiopia, I ask what measures do you intend to take?
>
> Representatives of the World, I have come to Geneva to discharge in your midst the most painful of the duties of the head of a State. What reply shall I have to take back to my people?[2]

The type of question raised by Emperor Selassie more than sixty-five years ago has once again been brought to the fore, as it is clear today that the international system of governance established by the Charter of the United Nations is collapsing. This collapse is not solely a result of the United States-led aggression against Iraq, its roots run deeper. This paper will delve into those roots, first by considering the evolution of the regimes of governance that have been established

2 Speech by H.I.M. Emperor Haile Selassie I to the Assembly of the League of Nations, 30 June 1936, available at http://www.apl.jhu.edu/~yabera/history.html.

to allow for orderly international relations. The second and third sections of the paper will examine the specific nature of the United States' understanding of the regime of international governance and how it sought to challenge and, ultimately, destroyed the United Nations System. To consider, at the meta-level, the overall nature of governance of international relations, it is instructive to focus on pronouncements of international law. This is so because international law should be seen as a tool of international statecraft, whereby States seek to distance themselves from the transient nature of day-to-day politics by codifying certain rules of conduct. Such rules - which together constitute international law - have allowed States to order their relations and to project those relations into the future. By mutual agreement, States may well have limited their sovereign prerogative to act; yet in exchange they have received assurances of behaviour which makes their reciprocal relations, by and large, both peaceful and orderly.

I. Regimes of Governance

While we may think of international relations as something that has existed since time immemorial, such relations had been for the most part brutish. Generally speaking, relations between nations were predicated on war up until approximately two hundred years ago. The expansion of empires and the conquest of territory was the fundamental basis of interaction. It took the Napoleonic campaigns to get the leading European Powers to agree that they should meet, not simply after wars to settle the peace, but in times of peace to regulate their activities. The Conference System which lasted from 1818 to1822 sought to regularize relations between the victors of the campaign against Napoleon through was has come to be known as the Concert of Europe. Those States forming the Holy (or Quadruple) Alliance (Austria, Great Britain, Prussia, and Russia), sought to ensure that France - with General Bonaparte finally exiled to St. Helena - would not rear its head and seek to challenge the status quo established at the Congress of Vienna in 1815. The States understood that forming the Concert of Europe was meant to

> facilitate and secure the execution of the present treaty [Second Treaty of Paris which incorporated the treaties of Chaumont and Vienna] and consolidate the connections which at the present moment so closely unite the four Sovereigns for the happiness of the world.

They thus agreed to:

> renew their meetings at fixed periods […] for the purpose of consulting upon their common interests and for the consideration

> of the measures which at each of these periods shall be considered the most salutary for the repose and propensity of nations and for the maintenance of the peace of Europe.[3]

Although it failed in practice, the Concert of Europe was a reflection of its times and, in hindsight, was the embryonic forerunner of a system of international governance. The Powers of Europe were coming to understand that the means of communication and of warfare where such that they had an interest in collectively and actively maintaining peace. They would ultimately move away from international governance based on the Conference System and settle instead on schemes inspired from the notion of the 'Balance of Power'. The 19th Century was a time of intense flux in Europe where the likes of Italy and Germany consolidated their power bases by imposing unity on their component parts. War between the Powers was for the most part averted, as States either waged war internally or projected their force towards ensuring and expanding their colonial gains. These ventures of consolidation could transpire because the evolutions in communication (railroad, steamship, telegraph) and warfare (armament, weaponry, and the art of war) were such that States - as Bonaparte had demonstrated - could easily be threatened by aggression. As a result, an intersection of interests between the State and the Kantian notion of 'perpetual peace' started to emerge whereby representatives of States came to believe that some type of international governance was essential if each of the Great Powers was to remain intact.

This system of international governance would however require the cataclysmic catalyst of the Great War to emerge. Nonetheless, it is not to say that international governance at the micro-level was not taking place during the 1800s. Evolutions in technology brought an increase in travel and trade (within Europe and elsewhere). Interaction over borders, whether commercial or other, became the reality of daily routine. There emerged then two types of organizations that sought to coordinate intercourse between people and states. The development of the international regulation of watercourses and of public international unions created a web of European qua international organizations meant to facilitate intra-state activities in specific sectors. Thus, the Rhine River Commission was created in 1831 in an effort to go beyond simply administrating tariffs and establish an overall shipping regime from Switzerland to the North Sea.

[3] As quoted in J.A.R. Marriott, *A History of Europe from* 1815 to 1939, Vol. 7, 1948, p.42. The Congresses that followed Vienna were held at Aix-la-Chapelle (1818), Carlsbad (1819), Troppau (1820), Laybach (1821), and Verona (1822).

Likewise, in 1856 the Danube River Commission was established to regulate the activities of this river that emerges on the other side of the Alpine watershed in Germany and makes its way to the Black Sea.

Beyond the regulation of watercourses, international governance transpired by means of public international unions that sought to either coordinate or standardize the activities of European States. Thus in 1868 the International Telegraphic Union was created, and subsequently followed by the Universal Postal Union (1874), the International Bureau of Weights and Measures (1875), and by the International Union of Publication of Custom Tariffs (1890). Craig Murphy argues that such international public unions fostered industrial change by allowing the expansion of capitalist markets through the coordination of new technologies of transportation and communication.[4] With this, he argues, emerged not only an international civil service, but also a sector of the ruling elite in various European states that saw the benefit of liberal internationalism. That is to say, people who saw the benefit in the growth of international governance. Yet, this type of functional governance, which has been instrumental in the vision of a Europe which Jean Monet proposed after the Second World War as a basis of what is today known as the European Union, was piecemeal in nature, bottom-up in emphasis, and did not seek to establish an overall framework of international governance.

The evolution towards the establishment of an overarching system of international governance, rooted in river commissions and public international unions, was given further impetus by the gatherings of The Hague in 1899 and 1907. During the two Hague Peace Conferences, States (mainly from Europe but also from the Americas and from Asia) gathered in an attempt to set norms regarding the limitations of armaments and the peaceful settlement of disputes. While the Conferences failed to draw major concessions from States, they were indicative of a movement towards the realization that a threshold of devastation had been crossed by increasing militarism and armament. While the idea of peace was broached at The Hague, it took the reality of war in the Flanders to get States to place themselves under an overarching system of international governance. For States, what changed with the Great War was not so much the number of men killed (800,000 people were lost at Verdun alone during an eight month period), as the fact that three empires had been dismantled. Tsarist Russia fell to the Bolsheviks in 1917, while the Ottoman and Austro-Hungarian Empires were dismantled by the victorious powers. It became clear that if one

[4] See Craig Murphy, International Organization and Industrial Change. Global Governance since 1850, 1994.

wished to maintain the status quo and ensure the territorial integrity of one's own State, some type of overall system of international governance was required. That system appeared in the Covenant of the League of Nations.

In many ways the League of Nations system of international governance failed, not because it went too far, but because it did not go far enough in seeking to establish a system of collective security. The League system and the United Nations System that followed it were predicated on the simple notion that an attack against one member was an attack against all. However the modalities of this cornerstone's execution were found wanting. Although in theory States were to act in unison to fight off aggressors, in practice the Covenant did not outlaw war; it simply delayed its applications. Thus, while the Covenant noted that in case of "war or threat of war […], the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations", such action was simply meant to stall war, not outlaw it. Under Article 12, the Member States of the League of Nations merely agreed that if a dispute arose, they would not contemplate war until three months after the organs of the League had provided their input. Only if a Member State failed to respect these obligations in its march to war was it to be considered "to have committed an act of war against all other Members of the League" and as such required other Member States to "subject it to the severance of all trade or financial relations, the prohibition of all intercourse between their nationals and the nationals of the covenant-breaking State".

While some would argue that the League of Nations was doomed to fail as the United States failed to join and other States (such as Japan, Russia, and Italy) would later leave it, one would be remiss not to mention the fact that the League never had the capacity to act effectively as an arrangement of collective security. As events made clear in the 1920s and early 1930s, the League of Nations botched its very *raison d'être* as European States marched to war. The Second World War was a watershed as it ended the League of Nations System and ushered in the United Nations Organization. Having bore witness to the scourge of war twice in one generation, the leaders of the wartime alliance sought with the United Nations to institute a system of collective security that was more robust, in which not only war but any unilateral use of force was outlawed. The use of force was not entirely excluded from the United Nations System, but it was greatly restricted and clearly placed under international control. There were two instances by which the use of force were to be considered legal. Firstly, Article 51 of the UN Charter provided for the "inherent right" of self defence. This right allowed a country to repel an attack on its territory, but only when "the

Security Council has taken measures necessary to maintain international peace and security". Secondly, Chapter VII of the UN Charter called for a multilateral consultation by the Security Council Members to determine the existence of a threat to or breach of peace, which would allow for a collective response.

In setting up the United Nations System in San Francisco in 1945, the founding members decided to take the determination of the use of force out of the hands of individual countries and place it in the hands of the collective Security Council. In this manner, the use of force is circumscribed by the consideration of the fifteen states that formed the Security Council. This arrangement was meant as a trade-off whereby Member States renounced the unilateral projection of force in exchange for the affirmation that an attack on one was a threat to all. Of course, the United Nations System remained frozen during the era of the Cold War, but both sides of the Iron Curtain accepted that the use of force outside of the domain defined by the UN Charter was illegal. As late as 1986 for example, the United States itself, in answer to charges of its aggression against Nicaragua before the International Court of Justice, asserted that the UN Charter was the established legislation with regards to the use of force.

II. The Dismantling of the United Nations System

While it is clear that the dropping of bombs on Baghdad sounded the death-knell of the United Nations System, it should be made clear that this was not a one-off rupture. The stage for the breakdown of the international order had been set by Western States approximately four years ago. Furthermore, jurists in the English-speaking world were quick to provide a faux consensus, which suggested that there existed other justifications for the recourse to force beyond the United Nations System. This in essence let the Genie out of the bottle, allowing the United States to pursue its interests free of international control as it develops a foreign policy predicated on the 'Bush Doctrine' and built on the ashes of the United Nations System. At the heart of the Bush Doctrine is the notion of 'pre-emptive self-defence', which purports that there exists a further exception to the rightful use of force (other than those established by the UN Charter and discussed above). In defining *The National Security Strategy of the United States of America* in September 2002, George W. Bush declared that "we must be prepared to stop rogue states and their terrorist clients before they are able to threaten or use weapons of mass destruction against the United States and our allies and friends". He went on to say that "the United States can no longer solely

rely on a reactive posture as we have in the past. […] We cannot let our enemies strike first". To justify this position, the US President suggested that for "centuries, international law recognized that nations need not suffer an attack before they can lawfully take action to defend themselves against forces that present an imminent danger of attack. Legal scholars and international jurists often condition the legitimacy of pre-emption on the existence of an imminent threat […]". In summary, then, the 'Bush Doctrine' emerges as follows: "To forestall or prevent such hostile acts by our adversaries, the United States will, if necessary, act pre-emptively".[5] To claim that this notion of pre-emption lies on recognized international law is non-sense built on stilts.

The precedent that is used as a source by the anglo-american jurists who have sought to give voice to the 'law' enabling a State to attack another in self-defence is to be found not in established law, but in the correspondence between the foreign ministers of Great Britain and the United State over the Caroline incident, which took place on the Niagara River in 1837. The British argued that their destruction of a US ship, the Caroline, was justifiable; and this was finally accepted by the US Secretary of State, Daniel Webster, who recognized that self-defence could transpire in a pre-emptive manner if "that self-defence is instant, overwhelming, and leav[es] no choice of means, and no moment of deliberation".[6] However, such a correspondence does not establish international law, nor have the events that followed the 1837 incident evolved so as to allow the Webster pronouncement to enter the corpus of the law of nations. As Professor Antonio Cassese, the first President of the International Criminal Tribunal for former Yugoslavia has noted when examining the manner in which countries have reacted to claims of pre-emptive self-defence: "it is apparent that such practice does not evince agreement among States […] with regard to anticipatory self-defence".[7] In other words, Cassese determined that there is a lack of consensus among states regarding the notion of 'pre-emptive self-defence'. Therefore, no

[5] George W. Bush, *The National Security Strategy of the United States of America*, September 2002; available at www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf.

[6] See John Bassett Moore, "Destruction of the '*Caroline*'", A Digest of International Law, Vol. 2, 1906, p. 412. Note that in the correspondence between Webster and Lord Ashburton of Great Britian it was recognized that what has come to be known as the Caroline Doctrine was a principle established as between only these two States. Further, it was recognized that a violation of the laws of nations had transpired in the case at hand, a violation of the territorial sovereignty of the United States of America, for which Great Britain apologized. See also Robert Jennings, "*The Caroline* and McLeod Cases", American Journal of International Law, Vol. 32, 1938, pp. 82-99

[7] Antonio Cassese, *International Law*, 2001, p. 309.

customary law has emerged with respect to such cases. Yet UK jurist Malcolm Shaw is willing to say in his introductory text to International Law that the "traditional definition of the right of self-defence in customary international law occurs in the Caroline case".[8] Likewise, the American Oscar Schachter declares that "the conditions of the right of anticipatory defence under customary law were expressed generally in an eloquent formulation by the US Secretary of State Daniel Webster in a diplomatic note to the British in 1842…",[9] It is on the back of such a faux consensus that the 'Bush Doctrine' lies.

The Bush Doctrine has not developed in a vacuum. It is but the final instance of the dismemberment of the control of the use of force by the United Nations System that started to unravel in 1999. In essence, before the Kosovo crisis and the willingness of NATO to circumvent the Security Council, the limitations of the use of force were established and agreed upon. By acting outside of the United Nations System and predicating its involvement on a new pretext (humanitarian intervention), NATO underlined its dismissal of the need for UN Security Council approval. The consensus among international lawyers (including Anglo-American jurists) regarding NATO's intervention is that it was illegal and tantamount to aggression.[10] Yet, questions with considerable consequence were raised. Though illegal, was it not legitimate? Yes was the decision of the Independent International Commission on Kosovo, a non-governmental body of eminent persons including former Prosecutor at the ICTY Richard Goldstone, Princeton University Law Professor Richard Falk, and Palestinian leader Hanan Ashrawi.[11] The possibility for the use of force outside regardless of the UN was further widened in the aftermath of the attacks of 11 September 2001, when the international community stood idle as the United States attacked Afghanistan with the tacit support of the United Nations. Shortly after 11 September, the UN Security Council

[8] Malcolm Shaw, *International Law*, 1997, p. 787.

[9] Louis Henkin et al.(eds.), *International Law: Cases and Materials*, 1993, p. 927.

[10] Consider for instance Francesco Francioni, "Of War, Humanity and Justice: International Law After Kosovo", *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, Vol. 4, 2000, pp. 107-126; Jens Elo Rytter, "Humanitarian Intervension without the Security Council: From San Fransico to Kosovo — and Beyond", *Nordic Journal of International Law*, Vol. 70, 2001, pp. 121-160; and Nicholas Tsagourias, "Humanitarian Intervention after Kososvo and Legal Discourse: Self- Deception or Self-Consciouness?", *Leiden Journal of International Law*, Vol. 13, 2000, pp. 11-32.

[11] The Independent International Commission on Kosovo, *The Kosovo Report(Conflict, International Response, Lessons Learned)*, 2000 is available at: www.kosovocommission.org. United Nations Security Council Resolution 661, 6 August 1990, S/RES/661, 1990, para. 3(c).

recognized the United States' "inherent right of self-defence", thus giving it a green light to wage war despite the fact that international law had long since established that the notion of 'self-defence' took place on one's own territory - rather than halfway around the globe - and not weeks after the attack occurred.[12] The Genie, having been let out of the bottle, could not be forced to return. Hence the path to the Bush Doctrine.

As has been noted, the Bush Doctrine went beyond the simple targeting of non-governmental actors ('terrorists') but was wide enough so as to ensure that not only was a monopoly on the use of force to be held within the hands of States; but that a monopoly on the use weapons of mass destruction would remain in the hands of 'friendly' States. In essence, much as the League of Nations system imposed a status quo on Germany, which, when it sought to break free of the Versailles regime, ultimately led to the Second World War, the Bush Doctrine imposes a new reality which States must accept or challenge at their peril. Consider the first manifestation of the Bush Doctrine: the US lead attack against Iraq which singled the end of the system of international governance established in San Francisco in 1945. By its actions the United States signalled that the multilateral control of the use of force which was the basis of the United Nations System was no longer applicable. As a result the overarching system of international governance manifest in the collective security system, which sought to "take effective collective measures for the prevention and removal of threats to the peace" and thus "maintain international peace and security",[13] was dead. Consider now the rupture of the system in the lead to the United States' war against Iraq.[14]

[12] United Nations Security Council Resolution 1373, 28 September 2001, S/RES/1373, 2001.

[13] Article 1(1) of the UN Charter.

[14] For the sake of simplicity, I will speak of the United States attack on Iraq, although the United States was backed primarily by the United Kingdom, and managed to gain the support of another 47 States. This so-called 'Coalition of the Willing' consisted of such military stalwarts as Iceland, the Marshall Islands, Micronesia, Mongolia, Palau, and Tonga. The overall list of the Coalition is as follows:

> Afghanistan, Albania, Angola, Australia, Azerbaijan, Bulgaria, Colombia, Costa Rica, Czech Republic, Denmark, Dominican Republic, El Salvador, Eritrea, Estonia, Ethiopia, Georgia, Honduras, Hungary, Iceland, Italy, Japan, Kuwait, Latvia, Lithuania, Macedonia, Marshall Islands, Micronesia, Mongolia, Netherlands, Nicaragua, Palau, Panama, Philippines, Poland, Portugal, Romania, Rwanda, Singapore, Slovakia, Solomon Islands, South Korea, Spain, Tonga, Turkey, Uganda, Ukraine, United Kingdom, United States, and Uzbekistan.

See the website of the US Administration where it lists the coalition of 49 States which was in place by 3 April 2003. "Operation Iraq Freedom" at http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/news/20030327-10.html.

III. The 'United States System': The New World Order's First Manifestation

The US-led attack against Iraq in March 2003 had its roots in the lack of settlement of the Second Gulf War. In the aftermath of the Iraqi invasion of Kuwait on 4 August 1990, the United Nations Security Council imposed a wide-ranking regime of punitive measures in an attempt to drive Iraq out of the Emirate and to restore international peace and security. When these measures failed, the United States President George Bush (Senior), having declared a "New World Order", assembled a UN Coalition Force that forcibly removed Iraqi forces from Kuwait and re-established its territorial integrity and political independence on the basis of a dual mandate of the United Nations Security Council Resolution 678 and acting in collective self-defence at the request of Kuwait.[15] Despite the liberation of Kuwait, a UN regime was established in the wake of the Iraqi defeat by way of UNSC Resolution 687 of 6 April 1991. Under Resolution 687, Iraq and Kuwait were to have the 1963 border imposed upon them, wherein the Security Council would assist not only in the demarcation, but also in guaranteeing its inviolability.[16] The Resolution establishes a demilitarized zone on either side of the Iraq-Kuwait border and the deployment of UN observers to ensure its status. It also mandates that "Iraq shall unconditionally accept the destruction, removal, or rendering harmless, under international supervision", of all chemical and biological weapons and ballistic missiles with a range greater than one hundred and fifty kilometres. It requires as well that "Iraq […] unconditionally agree not to acquire or develop nuclear weapons".[17]

Finally, beyond issues such as the repatriation of Kuwaitis (both civilian and prisoners of war), Resolution 687 provided for the establishment of a regime to deal with reparations by way of a compensation commission that was established to deal with the damage and losses caused by the Iraqi invasion.[18]

These obligations where imposed on Iraq *via* the coercive tool that had been established by Resolution 661 - that is, by means of an embargo to sanction Iraq for its violation of the fundamental norm of international relations. Four

[15] See United Nations Security Council Resolution 678, 29 November 1990, S/RES/678, 1990.

[16] See Section A, United Nations Security Council resolution 687 (1991), 6 April 1991, S/RES/687, 1991. For the Iraqi acceptance of Resolution 687 see 'Letters from the Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs of Iraq to the President of the Security Council and to the Secretary-General' stating that Iraq has no choice but to accept the provisions of Security Council resolution 687 in *The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict, 1990-1996*, pp. 203-206.

[17] See Section C, Resolution 687, id., paras. 8 and 12.

[18] See Section E, Resolution 687, *id*., paras. 18.

days after Iraq invaded Kuwait, on 6 August 1990, the UN Security Council acted within its authority under Article 41 of the UN Charter, - though it did not mention it by name - which provides that.

> "The Security Council may decide what measures not involving the use of armed force are to be employed to give effect to its decisions, and it may call upon the Members of the United Nations to apply such measures. These may include complete or partial interruption of economic relations and of rail, sea, air, postal, telegraphic, radio, and other means of communication, and the severance of diplomatic relations".

In seeking to comply with its decision mandating Iraq to immediate and unconditional withdrawal from Kuwait, the Council imposed what amounted to a total embargo on all Iraqi and occupied Kuwaiti imports or exports.[19] In the aftermath of the destruction brought on by UN Coalition forces during its bombing campaign that had relegate Iraq to the "pre-industrial age",[20] the sanctions regime was modified by the ceasefire Resolution 687. This Resolution modified the sanctions regime by exempting foodstuffs from the embargo and allowing for various "materials and supplies for essentially civilian needs"[21] to be fast-tracked through a UN Security Council Committee meant to monitor compliance with the sanctions.

While the UN sanctions regime imposed on Iraq would be modified a number of times (most notably through the establishment of 'oil-for-food' program in 1996), its fundamental nature did not change until 2002. The regime, up to that point,

[19] See United Nations Security Council Resolution 661, 6 August 1990, S/RES/661, 1990. Note that the embargo was limited in one manner: it was not to include "supplies intended strictly for medical purposes, and, in humanitarian circumstances, foodstuffs", see para. 3(c).

[20] The words of Under-Secretary-General Mr. Martti Ahtisaari, who had been sent to Iraq in the aftermath of the Coalition war to assess the need for urgent humanitarian assistance in both Iraq and Kuwait. In regards to Iraq, Mr. Ahtisaari's words are worth recounting:

> It should be said at once that nothing that we had seen or read had quite prepared us for the particular form of devastation which has now befallen the country. The recent conflict has wrought near-apocalyptic results upon the economic infrastructure of what had been, until January 1991, a rather highly urbanized and mechanical society. Now, most means of modern life support have been destroyed or rendered tenuous. Iraq has, for some time to come, been relegated to a pre-industrial age, but with all the disabilities of post-industrial dependency on an intensive use of energy and technology.

See United Nations Security Council, *Report to the Secretary-General on humanitarian needs in Kuwait and Iraq in the immediate post-crisis environment by a mission to the area led by Mr. Martti Ahtisaari, Under-Secretary-General for Administration and Management, dated 20 March 1991*, annexed to a letter from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, UN Doc. S/22366, dated 20 March 1991, para. 8.

[21] United Nations Security Council resolution 687 (1991), 6 April 1991, S/RES/687, 1991. para. 20.

revolved around the idea that sanctions were to be exclusive. In other words, all items for import were to be prohibited unless they were established as an exception or had been authorized by the Sanctions Committee. Although it went by mostly unnoticed the sanctions regime was radically modified by Resolution 1402 on 14 May 2002, which established what amounted to an inclusive regime whereby all products imported into Iraq were to be allowed unless they were found to be an item on a 419-page 'Goods Review List'.[22] While it will never been know whether this modification of the sanctions regime would have had an effect on the plight of Iraqis, it is indubitable that for the twelve years of their existence, the UN sanctions caused mass violations of human rights, which I assimilate to the conception of 'extermination' as a crime against humanity.[23] To highlight some of the overall effects which have led to such a conclusion, consider the following items which are reflective of the holocaust which befell Iraqi children:

- The Panel constituted by the UN Security Council to report on the humanitarian situation in Iraq noted in 1999 that in "marked contrast to the prevailing situation prior to the events of 1990-1991, infant mortality rates in Iraq today are among the highest in the world, low infant birth weight [of less than 2.5 kg] affects at least 23% of all births, chronic malnutrition affects every fourth child under five years of age".[24] The Panel, taking its lead from a 1998 UNICEF report, made it plain that "almost the whole young child population was affected by a shift in their nutritional status towards malnutrition".[25]

- Richard Garfield, Professor of Nursing at Columbia University, found in his study of mortality among Iraqi children that between 1991 and 1998 at least 100,000 but more likely 227,000 excess deaths took place, of which three quarters resulted from the consequences of United Nations sanctions.[26]

[22] United Nations Security Council resolution 1402 (2002), 14 May 2002, S/RES/1402, 2002. I have argued elsewhere that the overhaul of the sanctions regime had more to do with the coming into force of the statute of the International Criminal Court that criminalizes genocide and crimes against humanity than a willingness of the United States to ease the sanctions regime. See "Iraq Sanctions Distanced from ICC Jurisdiction", *World Editorial and International Law*, 20 October 2002, pp 2-3.

[23] See "Criminal Enforcers", *Al-Ahram Weekly*, 9-15 May 2002, p. 16. For a full exposition of this position see Chapter 6 of my monograph entitled: *International Law in the Middle East: Closer to Power than Justice*; Ashgate Publishing Limited, 2003.

[24] See United Nations Security Council, *Report of the second panel established pursuant to the note by the president of the Security Council of 30 January 1999 (S/1999/100), concerning the current humanitarian situation in Iraq*, 30 March 1999, UN Doc. S/1999/356, Annex II, para. 62.

[25] Id., para. 19.

[26] See Richared Garfield, "Morbidity and Mortality Among Iraqi Children from 1990 Through 1998: Assessing the Impact of the Gulf War and Economic Sanctions", available at http://www.casi.org.uk/info/garfield/dr-garfield.html.

- The stunting of the growth of children had become widespread during the sanctions era. The UN Secretary General noted in 1997 that chronic malnutrition had resulted in thirty-one percent of children having had their growth stunted, and twenty-six percent being underweight.[27] Kofi Annan concludes his 1997 Report to the Security Council by stating that "one-third of children under five years of age […] are malnourished".[28]

Before the American war drums started to beat, the UN sanctions regime had started to unravel. As the pretext for the maintenance of the sanctions shifted continuously and the toll of the catastrophe in Iraq increased consistently, the Bush Doctrine provided the framework to satisfy the foreign policy objectives of the US by ending the Second Gulf War through the initiation of a Third. In his annual address to the United States legislature in 2002, President George W. Bush identified Iraq along with Iran and North Korea as constituting an 'axis of evil':

> Iraq continues to flaunt its hostility toward America and to support terror. The Iraqi regime has plotted to develop anthrax, and nerve gas, and nuclear weapons for over a decade. This is a regime that has already used poison gas to murder thousands of its own citizens — leaving the bodies of mothers huddled over their dead children. This is a regime that agreed to international inspections — then kicked out the inspectors. This is a regime that has something to hide from the civilized world.
>
> States like these [ie. Iraq, North Korea and Iran], and their terrorist allies, constitute an axis of evil, arming to threaten the peace of the world. By seeking weapons of mass destruction, these regimes pose a grave and growing danger. They could provide these arms to terrorists, giving them the means to match their hatred. They could attack our allies or attempt to blackmail the United States. In any of these cases, the price of indifference would be catastrophic.
>
> We will work closely with our coalition to deny terrorists and their state sponsors the materials, technology, and expertise to make and deliver weapons of mass destruction. […] And all nations should know: America will do what is necessary to ensure our nation's security.

[27] David Cortright and George Lopez, "Are Sanctions Just? The Problematic Case of Iraq", *Journal of International Affairs*, Vol. 52, 1999, p. 742.

[28] *Id*.

> We'll be deliberate, yet time is not on our side. I will not wait on events, while dangers gather. I will not stand by, as peril draws closer and closer. The United States of America will not permit the world's most dangerous regimes to threaten us with the world's most destructive weapons.[29]

From this point on, it became evident that the Bush Administration was bent on forcibly removing President Saddam Hussein from power. Seeking to utilize the momentum which it had built during its "War on Terror" against Afghanistan, the Bush Administration set its sights on Iraq. However, any capital of good will which had been accumulated as an aftershock of the events of 11 September 2001, was quickly spent. The Administration's final diplomatic success came in November 2002, when it managed to pass unanimously UN Security Council Resolution 1441, which determined that "Iraq has been and remains in material breach of its obligations under relevant resolutions, including resolution 687 (1991), in particular through Iraq's failure to cooperate with United Nations inspectors". As a result the Council decided "to afford Iraq, by this resolution, a final opportunity to comply with its disarmament obligations under relevant resolutions of the Council; and accordingly decides to set up an enhanced inspection regime with the aim of bringing to full and verified completion the disarmament process".[30] While the British Prime Minister Tony Blair remained steadfast throughout the build-up towards to war; other States, including the other Permanent Members of the Security Council, sought to give the UN inspection regime the opportunity to undertake its work. It was on the issue of the inspections by the United Nations' Special Commission and the International Atomic Energy Agency that the battle lines were drawn. In January 2003, once again during the State of the Union address to the congress of American legislature, President Bush noted:

> Almost three months ago, the United Nations Security Council gave Saddam Hussein his final chance to disarm. He has shown instead utter contempt for the United Nations, and for the opinion of the world. […] The dictator of Iraq is not disarming. To the contrary; he is deceiving. From intelligence sources we know, for instance, that thousands of Iraqi security personnel are at work hiding documents and materials from the U.N. inspectors, sanitizing inspection sites and monitoring the

[29] George W. Bush, State of the Union Address, 29 January 2002. See http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html.

[30] United Nations Security Council Resolution 1441, 8 November 2002, S/RES/1441, 2002.

> inspectors themselves. Iraqi officials accompany the inspectors in order to intimidate witnesses.

The President then went on to provide the justification for acting:

> Before September the 11th, many in the world believed that Saddam Hussein could be contained. But chemical agents, lethal viruses and shadowy terrorist networks are not easily contained. Imagine those 19 hijackers with other weapons and other plans — this time armed by Saddam Hussein. […] Some have said we must not act until the threat is imminent. Since when have terrorists and tyrants announced their intentions, politely putting us on notice before they strike? If this threat is permitted to fully and suddenly emerge, all actions, all words, and all recriminations would come too late. Trusting in the sanity and restraint of Saddam Hussein is not a strategy, and it is not an option.

He further announced that he would seek a convening of the Security Council so that his Secretary of State, Colin Powell, could "present information and intelligence about Iraq's illegal weapons programs, its attempt to hide those weapons from inspectors, and its links to terrorist groups".[31]

In the lead up to this meeting, the rift over the use of military force, which had been forming between the United States on the one hand, and France and Germany on the other, became public. While the diplomatic groundwork was being set to invoke the North Atlantic Treaty to protect Turkey in case of a military intervention in Iraq, the United States Defence Secretary, Donald Rumsfeld, dismissed the need to have the two Continental Powers on board. He chided France and Germany for seeking to block the move within NATO, labelling them the "old Europe".[32] In a very terse display of public diplomacy, the German Foreign Minister, Joschka Fischer noted that his country was not abandoning its obligation to defend Turkey, but wanted to wait on the report of the weapons inspector before seeking to increase the military build-up in the region. The *Daily Telegraph* of London reported that Fischer had not yet heard a case put forward by the United States

[31] George W. Bush, State of the Union Address, 28 January 2003. See http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030128-23.html

[32] Defence Secretary Rumsfeld was quoted as saying: "You're thinking of Europe as Germany and France. I don't", he said. "I think that's old Europe. If you look at the entire NATO Europe today, the centre of gravity is shifting to the east and there are a lot of new members". See John Hooper and Ian Black, "Threat of War: Anger at Rumsfeld Attack on 'old Europe': Transatlantic Row Berlin and Paris Hit Back at US Defence Chief", *The Guardian*, 24 January 2003, p. 5.

justifying the scuttling of the inspection regime and the move to war. The *Telegraph's* Reporter described the scene as follows:

> Mr Fischer discarded a speech which had been written for him, and referred instead to his own brief notes. In German, he referred to Saddam Hussein as a "horrible dictator" who had weapons of mass destruction and had bombed his neighbours.
>
> But that, he said, was not argument enough for going to war. "My generation learned you must make a case, and excuse me, I am not convinced", the Green politician shouted in English while directing his gaze, teacher-like, over silver half-moon frames, at the United States defence secretary.
>
> "That is my problem", he said. "I cannot go to the public and say, 'these are the reasons', because I don't believe in them".[33]

The lines having been drawn, the United States moved to the UN Security Council to seek a mandate that would allow its 150,000 strong troops in the region to commence their attack. However, the real threat of a French veto coupled with the inability of the United States to muster a simple majority at the Security Council to support its waging war on Iraq meant that American diplomacy was dead in the water. Instead of forcing the issues, the Bush Administration simply walked away from the world organization. But by insisting on using force outside of the United Nations System, it made clear that the multilateral controls on the use of force which had been the hallmark of world order since 1945 no longer held.

On 20 March 2003, the United States led an attack that was multilateral in name only ("The Coalition of the Willing").[34] Although the United Kingdom provided a large number of troops, this act of aggression was clearly conceived and carried out under the umbrella of United States. As far as armed conflicts are concerned, the Third Gulf War was a traditional inter-State conflict. By and large, the laws of war were respected both in the means and methods used[35] and in their respect for captured enemy fighters.[36]

---

[33] Kate Connolly, "I am not convinced, Fischer tells Rumsfeld", *The Daily Telegraph*, 10 February 2003, p. 4.

[34] See note 14 *supra*.

[35] The means and methods of warfare are termed the Hague Law; their customary nature is manifest in the 1907 Rules annexed to the Fourth Hague Convention respecting the Laws and Customs of War on Land.

[36] Here we are speaking of the Geneva Law which is most commonly understood through the four 1949 Geneva Conventions, which make of the sick, wounded, prisoners of war, and civilians protected persons who are to benefit from certain rights and impose duties on the State that has established jurisdiction over them.

I say 'by and large' because there are notable exceptions. The use of Kuwait as a staging ground meant that the United States and Kuwait were in violation of Security Council Resolutions which had made the Iraqi-Kuwait border inviolable. Furthermore, the United States attacked a protected area (namely, a hospital) to free a soldier.

IV. Conclusion

While this paper has considered the global implications of the United States' aggression against Iraq (namely, the dismantling of the United Nations System of international governance), a quick word should be said about the possible local implications of the Third Gulf War. Where they consider it beneficial, Palestinians might seek to equate the US occupation of Iraq with theirs. By comparing and contrasting their plight to that of Iraqis, they may find more breathing space in which to allow their fate to be known and parallel action to be taken throughout the Fertile Crescent. While this may be a delicate game, if done properly it can serve a further tactic to remove the shackles of occupation.

More than sixty-five years ago, Emperor of Ethiopian Emperor Haile Selassie confronted the international community in light of the dismantling of the League of Nations system of collective security. In much the same manner we are confronted with a similar question in 2003. With the United Nations System dismantled, the overarching raison d'être of international governance - maintaining international peace - is at an end: what now?

It has been recognized for more than a century that the advances in the technology of warfare are such that the international control of the use of force is necessary. History tells us that countries can not be trusted, as too many aggressions have been justified as "humanitarian intervention" or "pre-emptive self-defence". The unwillingness of the United States to allow for the multilateral control of the UN Security Council with respect to the Iraq crisis has placed international relations more than a hundred years back. But instead of the quaint warfare of the 1800s with balloons and horse-drawn artillery, we are now confronted with nuclear weapons and high-altitude bombers. The stakes today are extremely high, and without the multilateral control over the use of force, each country is left to its own

devices to defend itself. The Bush Doctrine is bound to be replicated throughout the world. It has already spawned at least one copycat - the 'Howard Doctrine', whereby Australia will not hesitate to use force (in pre-emptive self-defence, of course) to avert an attack "either of a conventional kind or terrorist kind". If this is to multiply, then each country will fear an attack from its neighbour, which will inevitably bring in its wake arms races and ever-growing tensions. Countries may well be attracted by the 'North Korea Option' - unable to depend on others, they will fend for themselves to the point of seeking weapons of mass destruction.

In contrast to the Second Gulf War, the direct implications on Palestinian of the Third Gulf War have been limited. As I have sought to show throughout this exposition, the implications of the dismantling of the United Nations System by the United States are not so much of local or regional, but of global significance. That is, we are all living in a world that is less secure than it was before the destruction of the half-century-old regime of international governance.

The Resurrection Of The Westphalian System

Roger Heacock*

It scarcely seems prudent to speak of a resurrected Westphalian system, in the wake of two wars, conducted virtually alone and, in military terms, victoriously by the United States, in Afghanistan and in Iraq. The Westphalian system, it will recalled, describes the international system of states that emerged after the Thirty Years' war with the 1848 treaties of Westphalia, to which there needs to be added the 1659 treaty of the Pyrenees between France and Spain. Together these arrangements spelled out a new approach to international relations dominated by the notion of national sovereignty (the Sovereign, born, appointed or elected, acts freely within the confines of a given State), to be guaranteed and preserved on the basis of the international balance of power between the five or six most important members of the system. When one State moves towards hegemony, it is checked by the others, the balance restored. This concept endured through the centuries and was extended to the outer reaches of Europe (England and Russia), then to the rest of the world.

In 1945 the five or six powers became two, but the basic Westphalian principles (non-intervention, balance of power) continued to prevail. With

* Professor of History-Birzeit University.

the collapse of the Soviet Union, however, it appeared to be floundering, as a single superpower is incapable of providing a balance against itself, and virtually incapable of respecting the sovereignty of all other States, when the attractions of intervention appear too great. The centenary Westphalian system appears to have ended with the rise to unrivalled world hegemony of the United States of America. It is our thesis, however, that Westphalian principles have become integral to international life over the years, and that, for a variety of reasons to be explained, they must inexorably re-emerge in a relatively brief period of time, despite, or rather, because of, the dynamics of hegemony which have led in short order to the lightning occupation of Afghanistan and Iraq, and the recent establishment of dozens of new US military and economic bases all over the world, notably in Central and West Asia.

True, the events of 2000-2003 illustrate the fact that international law, whose development since Hugo Grotius has gone hand in hand with the emergence of the Westphalian system, has been set aside in favor of the quest for hegemonic stability on the part of the United States of America, supported by its fleet of camp followers, from the United Kingdom through Australia to Spain, Poland and so on. The war against Iraq, in particular, by disobeying Security Council resolutions that called for continued peaceful controls and monitoring of the Saddam Hussein regime, was in flagrant breach of international law, and for the Bush administration there appears to be no question of resurrecting a multilateral approach to the administration and restructuring of that country, which is destined to become a loose tripartite federation under US stewardship.

Two historical examples:

The Roman Empire and the Holy Roman Empire

With typical shortsightedness, the US president, ignorant of the legacy of history, the laws of geo-politics and the dynamics of conflict, is reenacting the experiences of civilizations of the distant past, and now long-gone. American hegemony is often compared to that of the Roman empire. The latter was in fact very difference, because when the Roman republic and then empire conquered much of the known world, it granted citizenship to the peoples that came under its control, so that they could truly say, "*Civis romanus sum*" ("I

am a Roman citizen"). In other words, those peoples, from Armenia to Britain, that were defeated and occupied by the Romans, might then claim Roman citizenship and exercise the rights and privileges pertaining thereto. It is of course inconceivable that the United States should grant citizenship to the people of Afghanistan or Iraq, or Qatar or Honduras. The secret of Roman longevity was its ability to unite the lands and peoples around the Mediterranean in a single, albeit loosely administered unit.

There is perhaps a more dynamic comparison with a much more recent social and political formation, namely the Holy Roman Empire of medieval and early modern times, a throwback to the days of the Habsburg hegemony in Europe and the world characteristic of the sixteenth century, when the Empire, of which it was originally said (and not of the British empire, that inherited the description in the nineteenth century) that it was that "over which the sun never sets", since it controlled much of Europe as well as most of South, Central and North America and other parts of the globe. The existence of that hegemonic empire is however what led directly to the seventeenth century Thirty Years war and the establishment of the Westphalian system.

The two examples evoked above, of the ancient Roman empire and the medieval European Holy Roman empire, point to a phenomenon linked to theories of decline and fall of empires and the likelihood of their continued application. These theories are not simply based on historical precedent, since, as it is argued, the situation is very different today, the hegemony so much more entrenched, power and technological disparities so much greater, and the effects of globalization decisive in creating an irreversible situation.

Theoretical Paradigms of Resistance: Marx, Weber and Foucault

The likelihood of the demise of empire is reinforced at the theoretical level with reference to relevant literature dealing with the macro- and the micro level. Let us successively refer in this regard to the works of Karl Marx, Max Weber and Michel Foucault. The first of these dealt with social dynamics at the macro-level. He showed to what extent power, through the doings of those very people who exercise it (and whom he saw as collectively representing a social class) creates a counter-power, which eventually destroys

the existing holders of power and replaces them. He notes that this was the case when the European bourgeoisie overthrew the feudal aristocracy, and predicted that this must be the result of the ongoing struggle between the working class and the bourgeoisie. It didn't happen this way on the ground, for a variety of reasons. But where he was clearly wrong was in predicting that someday history would come to an end, with the dissolution of classes and the end to class struggles. What remains of Marx's vision is the fact that hegemonic economic and political power gives rise to a potent and lethal counterforce, ready, eager and able to replace it.

Max Weber (notably in his masterpiece, *Economy and Society*) deals with an intermediary level of power, that of the bureaucracy, which (along with that armed bureaucracy, the military) holds societies together. He notes that one of the tasks of the bureaucracy consists in repressing the emergence of a counter-bureaucracy, which is always in the background and ready to take over. The maintenance of legitimate rule consists largely in working to thwart the alternative bureaucracy; hence of course, the need for efficient administration, to guarantee popular acquiescence. Over time, though, it is implied, this task becomes more and more onerous, in the best of cases.

Finally, let us point to the work of Michel Foucault, who, one should not forget, was a historian, although his contribution has been recognized more notoriously in the philosophical field. He dealt in this works with the evolution of micro-level institutions, of a public or private nature, such as the lunatic asylum, the prison, the clinic or the school. Although he showed to what extent these 'grassroots' organizations were intrinsic to the exercise and perpetuation of power, he also recognized the inevitable creation of a counterforce made up in the first instance of those who frequent these institutions, the insane, the sick, convicts and students.

Structurally and historically speaking then, we find that power must beget a counter power, and that the latter will rival it and, if the balance between them is unstable, might replace it. Another conclusion to be drawn from historical and theoretical observations is that empires may be brought down either by external pressure, by implosion, or by a combination of the two. This was certainly the case for the two examples mentioned here: the Roman empire could not manage the pressures it had created at its borders through overextension (notably to the east and the north), nor could it resist centrifugal forces within (Greeks vs. Latins, Christians vs. pagans), while the Holy Roman empire was sundered by internal, religious and dynastic divisions, as well as external ones (French and Ottoman resistance).

The contemporary international system: Two competing models

In its legal orientation, the international system as we know it is based on two separate models, and gravitates between them. The first is that defined as early as 1908 by Léon Bourgeois in his study entitled *The Society of Nations (La Société des nations)*, which pointed towards the international organization created after World war one, and called the League of Nations in English, *la Société des Nations* in French. According to this view, which influences various schools of international law and relations, the international system is to be seen as a larger (and looser) social formation, whose vocation is ultimately to unite the peoples of the world. States are therefore answerable to their own peoples and to one another, and together form an international society. The second conception was that of Woodrow Wilson (and indeed, his colleagues of the time in France, Britain, Italy, Japan and so on) and according to which nations can stand in **league** with one another, that is to say, form a permanent, multilateral alliance destined to prevent conflict and improve the quality of international life, but not to move towards a universal international society.

The second conception of the international system has always, to varying degrees, been that of the United States, and continues to be so down to the present time. Sovereignty, whether in a Westphalian or in a hegemonic context is not to be contested. There cannot be anything like international public opinion (derided as a series of "focus groups" by president Bush during the giant antiwar demonstrations of February 2003) because there is no international society, just a system of states. Of course, this is a generally accepted vision, among realists and neo-realists, but the war in Iraq shows it to be a limited one, since it witnessed, in words of many observers, "the birth of international public opinion", as divorced from national leaderships and regimes.

In Europe the first conception has a long and pervasive history, going back to the times of Charlemagne, and reemerging periodically, albeit sometimes in a very perverse and dangerous form (as in Hitlerism or Stalinism). The unification of Europe in one large, diverse and peaceful continent is moving apace today in the form of the European Union, whose forward march is heavily resisted from the inside by Britain and from the outside by the United States, because it threatens the second view of international law and the international system.

Elements in the Resurgence of the Westphalian System

The EU therefore, and the conception which it embodies, is one element in the re-emerging Westphalian system. Another is Russia, which already in the nineteenth century fathered the idea of the World Court by taking the decisive initiatives that led to the convening of the Hague conferences of 1899 and 1907, even as it continues to pursue a hard-headed a very realistic (and, in Chechnya, genocidal) policy in the international arena. China, at the global level, is the future candidate for world power status, is the eyes of most students of the system, and has always practiced a conservative, inward looking policy and opposed hegemonic drives by others. France and Germany, which played a key role in defeating the American diplomatic strategy of hegemonic unipolarity at the UN, are two other states that can be expected to contribute to the process. So is Turkey, at its own, regional level, as it unexpectedly proved in rejecting American pressures to endorse the invasion of Iraq. These states, along with others, together posed the insuperable obstacles to Bush's "coalition of the willing", made up essentially of Atlanticist European states, (Britain, the Netherlands and the Scandinavians), a couple of nostalgic post-fascist leaders in Italy and Spain (deeply opposed by their own peoples), the East European members of the so-called 'New Europe', and poor third-world dependencies of the USA. On the other side were the members of what one might call the 'coalition of the committed', around the French, Germans and Russians, behind whom looms the neo-Westphalian system. The latter also counts non-State entities, most notoriously, destructively and dangerously al-Qa'eda, but including also global NGOs of various types, and the Vatican, led by Pope John Paul II. In addition, there are various international social movements, notably the anti-globalization movement, with its Social Forum and myriad other constituent parts. As revealed on the eve of the Iraqi war, the new Westphalian system includes international society itself, which expressed itself in the powerful, worldwide antiwar movement. And finally, it includes those peoples who continue, despite the blustering and threats of US leaders, to resist: the Palestinians, the Lebanese, and now, of course, with potentially devastating effect, the Iraqis themselves.

Together, these forces, movements, entities, societies and states make up a new force which form the basis for the re-emergence of the Westphalian system, based on a bottom-up form of international politics (the summit being for the moment largely occupied by the hegemon) and which promises to create the type of balance of forces in which US public opinion itself might come around and force its leaders to abandon the type of ruthless unilateralism which has resulted from the false perception that Westphalia was gone forever, and pursue a policy of cooperation and rapprochement with the other members of international society.

European Anti-War Movements and the Invasion of Iraq

Prof. Dr. Andreas Buro*

The media in Germany and elsewhere has long repeated that the peace movement is dead. Everyone remembered the glorious times of the Easter Marches in the 1960s and of the great demonstrations against the Cruise missiles, the Pershings and the SS 20 in the 1980s. And at the beginning of 2003, the peace movement seemed dead. What the media did not recognize is the arduous and important work that various peace movements did at the time of the Gulf war, and during the wars in former Yugoslavia; despite their obvious inability to prevent the fighting. Thus, both the media and public opinion were very much surprised when, on the 15th of February 2003, massive demonstrations sprang up in almost all parts of the world in opposition to the threat of a US-led invasion of Iraq. In response, the New York Times suggested that a second global power had emerged; and the former French minister Dominique Strauss-Kahn stated that the demonstrations marked the birth of the European Nation. Great words!

* Professor Emeritus of Political Science, Johann-wolfgang von Goethe University/Frankfurt-Germany.

What can be Said in an Analytical Sense about Peace Movements?

Analytically, peace movements belong to what is known as the 'new social movements', characterized by specific objectives as relating to political, social, ecological, gender problems and the such. They are not homogenous hierarchical organizations with numerous staffs and large budgets. They consist of various different local groups, initiatives and organizations with different religious, ideological and historical backgrounds. Every element of the peace movement is evidently surrounded by a particular community of participants that believes in its means and ends; but these people are not always steadily involved in the peace work of their respective group. They are generally also interested in various other problems, and their attention shifts from one field to the other according to the specific political situation. Consequently, when a situation is not seen as politically exciting, many are not mobilized and motivated to join demonstrations. Nonetheless, in such demobilized times, the organizations of the peace movement continue to analyze, inform and publish regularly, on issues like armament, arms control, heightened regional tensions, and so on. They also organize projects involving reconciliation, humanitarian aid, or information campaigns and they develop, often in cooperation with peace research institutes, alternatives for the civil resolution of specific conflicts. This dimension of the 'normal work' of peace organizations is less spectacular than big demonstrations and receives little publicity. It is nevertheless of utmost importance in the effort to secure high levels of expertise in the different fields.

In times of heightened tension, the various groups intensify their cooperation and create new umbrella structures for common actions. They also try to involve and mobilize other organizations such as churches, trade unions, and social associations. Usually, a few months of 'incubation time' is needed before significant numbers can be mobilized. In this time, people attempt to make up their minds on the issue. If the 'incubation process' results in a strong motivation to protest, then it is possible to begin organizing demonstrations, or even actions of civil disobedience, on a large scale.

It is important here to remember that the 'culture of peace movements' varies from country to country in Europe, and in other parts of the world. In France, Italy and England, for instance, trade unions and left wing parties have a much greater influence than in Germany, where the peace movement is quite independent from such large political organizations (even where the Green Party and the Churches are concerned).

Some General Remarks on Peace Movements

In most West European countries, the peace movement has at least two major (and quite different) roots. The first is the anti-militarism of the labor movements. This tradition is not non-violent by principle. It is against war, but includes in its thinking the possibility of using violence to overcome militarism. Even if the rise and fall of the Soviet Union has shown its illusionary character, the hope of the labor movements for disarmament and social justice is still an important tradition for many people. The second root is pacifism, and the non-violent philosophies of Mahatma Gandhi and Martin Luther King, or even Jesus Christ. For a long time, pacifism was seen as a sectarian ideology, but this has been changing rapidly since the Hiroshima bomb. Pacifism rejects war as a means of conflict resolution, and stands for strategies of peaceful and civil resolution to conflicts. Today, the alternatives advanced by the peace movement relate mostly to the philosophy of pacifism. Of course, the pacifists also insist on disarmament, as do the anti-militarists. In their protests and demonstrations, the peace movements attempt to develop forms of civil disobedience, taking significant risks in the process, in the hope that these actions will have an effect on public opinion. However, actions of civil disobedience have a mainly symbolic character, and do not constitute the type of resistance Gandhi engaged in with the so-called 'salt marches' against British colonial rule.

Looking back over the past centuries, it becomes quite obvious that war is not a mere accident of history. War is organized by the dominating elites in accordance to their particular interests as ruling groups. Armament is the condition *sine qua non* for the successful use of violence to achieve goals. As peace movements demand disarmament, governments treat them as enemies; but this is not declared explicitly. But history has shown that governments are normally opposed to the peace movements, which are exposed to discrimination and criminalization even in the so-called democratic states. They are branded as traitors to the national goals and ambitions. In Germany for instance, the non-violent resistance against the Pershing and Cruise Missiles in the 1980s was described as violent. Indeed, the most effective discrimination against the peace movement is to undermine its credibility by showing street battles between the demonstrators and the police forces. Of course, sometimes violent groups join a non-violent demonstration. Yet even if they constitute only a minute part of it, the integrity of the entire protest is undermined in the eye of public opinion. There are also cases of outright provocation by the police in an effort to destroy the credibility of the peace movements - remember Genoa.

As a last general remark, it is important to notice that activists often hope that large anti-war demonstrations will change the course of the policy in question. It is expected, for instance, that nuclear weapons would be destroyed, that Pershings would not be installed, or that a well prepared military aggression would be prevented. With the massive demonstrations against the establishment of the Pershing and Cruise missiles in the 1980s, many people expected that the German parliament would vote against the stationing, as polls showed that the vast majority of the population was against it. However, in reality the Bundestag did not consider the opinion of the people it was said to represent, and voted for installing the missiles. Of my analysis of the past 50 years, I have concluded that never did the German government join the proposals of the peace movement. It stuck instead to a tough policy of armament. As the situation shows today, this fact is not specific to the German government, but characterizes also the other western countries.

The Internationalization of the Protest

The internationalization of the efforts to prevent war has been an important goal all along the history of the peace movements. The rise of the peace movements is closely connected with the development of the nation-state and its modern civil society. It is also linked to the emergence of weapons of mass destruction and the large-scale wars between the great imperialist powers during the 19th and 20th centuries. The labor movements practiced international solidarity. However, history has shown that 'international solidarity' is always difficult to realize, and in most cases of heightened tension national ties proved to e stronger than international ones.

Since the end of the Second World War, new peace movements attempted to develop international networks and organizations. These were not only established on a regional European level (like the 'European Federation Against Nuclear Weapons'), but also on a global lie, as for instance in the cases of 'The War Resisters International', 'The World Peace Brigade' (founded in Lebanon 1962) or 'The International Confederation For Disarmament and Peace' (ICDP). The ICDP had ties with the semi-governmental organization of the Eastern Bloc, the 'World Peace Council', and common actions were thus organized. In 1961, for example, the 'San Francisco-Moscow March' brought people together from various countries to chant the same slogans against nuclear weapons in a extended collective action crossing West and

East. The march reached Berlin as the German Democratic Republic began constructing the infamous wall to divide the city. The demonstrators succeeded nonetheless in completing their protest all the way to Moscow. International cooperation was also organized on a loose, informal level, such as in the case of the movement against US war in Vietnam. Yet despite these different global connections, the internationalization of protests has always been difficult. The peace movement has simply never had the funds to develop on such a broad basis. Furthermore, as we have already noted, the national context proved to be more poignant than international cooperation.

In the current situation surrounding the war on Iraq, the internationalization of the protests was favored by two new elements: the internet and the movement against western capitalist globalization. The anti-globalization movement had already developed a (necessary) international character. The cooperation of the anti-globalization movement with the anti-war groups in very important, as it mobilizes the younger generation, and, more importantly, it highlights the close connections between economic and military interests. It is essential for the future of peace work to maintain this large coalition.

The Background to the Mobilization

At the end of 2002, the conflict in Iraq was not a new issue in Europe. There had already been a large mobilization against the 1991 offensive, with massive demonstrations chanting 'No blood for oil' and requesting a political rather than military resolution to the turmoil in the Gulf. Again, 1998 saw significant protests against the escalation of the tension in the region during the Clinton administration. Thus, public opinion was well informed about the Iraqi question. Alarmed by the unlimited war against 'Evil' declared by Washington after September 11th, people were very interested by the debates in the UN on Iraq. Many concluded that the US wanted to attack Iraq despite the lack of convincing arguments in the framework of UN. Their readiness to analyze US policy critically was supported by the explicit refusal of the German government to participate in a war against Iraq, and by the prudent attitude of the French and Russian governments. Even if it was clear to all that these governments did not act on pacifist principles, it is always easier to uphold a position in accordance with one's government. Notwithstanding, it must be noted that the contrary is also true, as the largest demonstrations took place in Great Britain, Spain and Italy in clear opposition to the bellicose position of the governments of these countries.

According to my experience in Germany, the main motivations to protest were:

1- The right to self-determination of all countries was put in question, as the danger loomed of becoming a simple fellow-traveler to a militaristic US foreign policy.

2- The 20th century has shown that peace can only be secured by international law, treaties, and institutions. By threatening to attack Iraq in opposition to the UN, the US was disregarding the framework of international law, thereby unilaterally following their own interests, and ignoring the opinion even of their allies.

3- The credibility of the pretense of the US to stand for the ideals of democratic values and human rights was shattered by their belligerency. The 'Great Fathe' became a great liar.

4- The ideology of the 'Just War' and of war as an anthropologic necessity was rejected by most people, who considered it simply to be a way of legitimizing permanent war and armament. In reality, a 'Just War' is merely an ideological construction to veil the suppression of the weak by stronger powers. Indeed, only the strong fight so-called 'Just Wars'.

5- War always endangers 'human rights', just like suicide attacks. Fighting terror by terror is therefore a contradiction in terms - and 'War is also terror' was a common slogan in the demonstrations.

What effects did the protest really have?

In a recent caricature, an artist portrayed President Bush wondering about the importance of the massive anti-war demonstrations. Condoleezza Rice answered simply: "Don't worry about it. The world has six billion inhabitants, but only 20 million demonstrated. That is less than 1%. A very small minority!" This piece shows the cynicism of power, but addresses also a very relevant question: what influence can the peace movement have on the events? Following are five points that seem essential to me:

1- Demonstrations affirm publicly the opinion of ordinary people. The black and white picture of the good versus the evil does not hold ground, and war can no longer be legitimated by the 'will of the people'. Pacifists who previously felt marginalized thereby find comfort in belonging to a broad and global audible majority.

2- The public affirmation of the peace movement encourages the media to report more balanced appraisal of world policy critical, as it opens up space for critical analysis.

3- The anti-war protests lend confidence to those governments that resist the imperialist attitude of the US, and undermine the credibility of those that support it.

4- The protests favor the elaboration of processes of social learning about problems surrounding the problems of war and armament.

5- The massive mobilization against the war promotes the development of the peace movement in general, and we can expect new local initiatives and groups to emerge from the recent protests.

Soon after the US invasion of Iraq, the pacifist groups in Germany organized meetings and discussions regarding the new situation and objectives. They proposed to secure the internationalization of the peace movement and the cooperation between the pacifist and the anti-globalization movements; to continue the critique of US imperialism; to fight against the harm done to the European Union; to build a common military intervention force; to further its independence from the US; and to develop the peaceful and civil resolution of conflicts. In this respect, it was suggested to concentrate on the problems of the Middle and the Near East, including the Israel-Palestine conflict.

Of course, the world-wide protests were not capable of preventing the war. However, we must understand that struggling against war is a long-term task for all of mankind that requires prolonged stamina and perseverance. The massive protest against the invasion of Iraq was an encouraging step in that direction.

Globalization, the Iraqi War and the Middle East

Henner Fürtig*

By bringing democracy, civil rights, pluralism, government accountability and market economy to the Middle East via Iraq, some in the Western media wondered whether the Iraq War would lead to a vast acceleration of the globalization process, others were sure it would. Besides to the fact that it is not at all certain that the Iraq War will really result in the above mentioned developments, the question remains as to whether there truly is a connection between the war and globalization; and if yes, of what nature. In order to analyze this issue, it is necessary to make some preliminary remarks on the notion of globalization.

1. Globalization or Imperialism?

There exists obviously multiple ways to articulate globalization. One can concentrate on the economic, cultural, technological levels (or even others). It is possible to wonder whether globalization has deep historical roots or whether it is a phenomenon of the late 20th century; whether its homogenizing effects

* Professor – German Oriental Institute, Hamburg Germany.

outweigh its diversifying ones; and so on and so forth. The definition of globalization presented by Anthony Giddens in 1990, as yet the most abstract, seems to be a useful point of departure. According to Giddens, globalization is "...the intensification of worldwide social relations which link distant localities in such a way that local happenings are shaped by events occurring many miles away and vice versa". (Giddens, 64) In this sense, globalization refers to both the compression of the world and to the intensification of consciousness of the world as a unitary whole.

Although Giddens presented a clear, abstract and instrumental definition of globalization, it was not echoed widely outside the academic sphere of the Western world. For many politicians and intellectuals - especially in the Third World - this neutral, operational approach is viewed as academic "Newspeak" in an Orwellian sense, as they are unable to conceive globalization as a phenomenon that just happens, that doesn't have a point of origin. They sincerely doubt that globalization is mainly a process of increasing global interdependence, and they refuse to interpret the contemporary world as an arena embracing equally positioned players who meet and interact on a supposedly neutral platform. On the contrary, they recognize the steadily growing asymmetries of the globalization process, and underline the fact that there are obvious winners and losers.

Even in the West, many scholars left Giddens' path. Some of them fight the equalization of globalization and westernization. According to Alan Scott the only phenomenon of global validity is the idea of consumerism. The world is a market of ideas, products, cultural artifacts and resources from the vast range of which the consumer has to choose. (Scott, 5) Others advance a much more fundamental critique. Richard Falk describes globalization as a "mask worn to obscure Western civilizational hegemony. This mask has been worn so long that it is indistinguishable from the face itself for wearer and beholder alike". (Falk, 8-9) James Petras went a step further and equated globalization with imperialism. According to his opinion the concept of globalization rests on the assumption of the interdependence of states and nations, the common nature of their economies, the similarity of their interests, and the mutual benefits of their exchanges, whereas Imperialism emphasizes the hegemony of and exploitation by imperial states and international corporations of less developed states. "In today's world it is clear that the imperial countries are hardly dependent on most of the Third World countries they trade with, they have diverse suppliers; the economic units operating are owned and operated in large part by stockholders in the imperial countries; the profits, royalties, interest

payments flow mostly upward and outward in an asymmetrical fashion. [...] Hence the imperial concept fits the realities much better than the assumptions that underlie the notion of globalization" (Petras, 7).

2. Main perceptions in the Middle East

The vast majority of intellectuals and politicians in the Middle East generally tends to support this latter explanation. They know that their home countries do not belong in any case to the winners of globalization. They perceive the principal asymmetries of the globalization process, and many of them therefore agree with James Petras to define globalization as the ultimate form of imperialism, which emerged after the end of the East-West-conflict and can only be explained in connection with the collapse of the bipolar world. Zuhair Dibaya is certain that the concept of globalization would never have come into existence if the "Second World" (i.e. the "Evil Empire") still existed. (Dibaya, 5)

And indeed, most of the major political events since the end of the Cold War seem to strengthen this point of view. If globalization really were a non-hegemonic concept, Middle Eastern critics argue, it should have led to an accrued role for the United Nations (UN) after the end of the East-West-conflict. It could have even fostered a tendency for the UN to take over certain responsibilities as a "world government", thus becoming the leading institution in a globalized world (Mansur, 19-23). Yet even a fair representation of all member states is still not secured. Not a single Islamic state is a permanent member of the United Nations Security Council (UNSC) even though there are more than one billion Muslims around the world living in almost fifty countries. There has never been a Muslim Secretary General. Much to the contrary, Western interests still drive UN activities, often to the detriment of Islamic and Middle Eastern countries.

Since the end of the Cold War, this has become especially obvious with positions with regards to issues such as the Kuwait crisis, the conflict in the Middle East, and the civil war in former Yugoslavia, among others. (Azzam, 252-3) The most recent and graphic example is the almost complete subservience of the UN to the US in relation to Iraq, and especially in the case of UNSC Resolution 1483. Walid Khadduri showed that the resolution is quite clear: "Iraq is under occupation, and there is no government, no ministries... The Iraqi technocrats will manage on a day-to-day basis but the policy will be American, because there is no sovereign Iraq". (Khadduri, 3) In this special case, it seems that globalization is not serving Western interests in general, but those of the US in particular.

In this regard, Abd al-Moneim Said, director of the Al-Ahram Center for Strategic Studies in Cairo, presents a very convincing description: “Many in this region see globalization as a form of unspeakable evil and hegemony. The obvious cause for this attitude is America and Israel. The fact that the former is the uncontested leader of globalization and the latter is its ally in this cause, is enough for many to conclude that something truly diabolical must be in the offing”. (Said 2003, 14)

In addition, such a perception of globalization is severely influenced by the general mood prevailing in the Arab world today, where there exists a very pervasive sense humiliation and weakness. But there is also a sense of disgust with the state system, with national governments, with the international system, with international organizations, with the West (especially the United States) - and, in this line and context, with globalization. (Evans, 6) On the perception side this disgust expresses itself in feelings of political marginalization, economic inferiority and cultural alienation.

2.1. Political Marginalization

The more the high-flying hopes for a multi-polar, fair and just world system vanished after the end of the East-West-Conflict and the signs of Western dominance became obvious, the more people in the Middle East got the impression that globalization was nothing else but a new method by the West to perpetuate its old structures of hegemonic rule under new conditions. Even the oft-repeated theses arguing that under the conditions of globalization it is not states that count but transnational companies could not change that perception. The most influential non-state actors stem from the West and/or are under Western control. Thus, globalization is nothing more than the “disorganization of non-Western ... structures”. (Dibaya, 3) Sayyid Husain Nasr stated in this regard that” ...the West judges non-Western, especially the Islamic countries only on the basis of the extent to which they accept passing Western norms, now called euphemistically ‘global’”. (Nasr, 554)

2.2. Economic Inferiority

Most experts in the Middle East share the opinion that under the conditions of globalization the economic factor outweighs all other factors such as culture, religion, or ideology. Simply speaking, “the foundation for a country to become global rests on economic capacity, whereas religion (or culture) does not make a country global... (Thus), globalization is primarily a consequence of economic guidance, and the fate of culture is decided in economy”. (Dibaya, 10-11) This

leads to a second perception of economic inferiority. If a certain Middle Eastern country is not directly dependent in economic and financial matters on a Western state or group of states, then it is at the very least extremely vulnerable to the fluctuations of the Western dominated world-market. This is only more true for the oil-exporting countries. Out of every $100 that Western countries spend for oil-imports, $40 re-emerge in the West to pay for armament deliveries and another $40 to be re-invested or deposited in bank accounts (Hoogvelt, 195). Abd al-Moneim Said identifies the main problem of Middle Eastern countries in the fact that they did not pursue the industrial revolution on their own. "It is therefore difficult to interpolate these states within the 'globalism' of the new order; on the contrary, they are still living through the pains of the phase of building the nation state, in its internal and external interactions". (Said 1994, 22)

2.3. Cultural Alienation

Many people in the Middle East are not rejecting the cultural aspects of globalization per se. For instance, the free and immediate exchange of information, which minimizes the distances between individuals and softens the boundaries between cultures, widely takes place. Satellite-TV, Internet, migration and tourism bridge time and space and result in the emergence of new values. But one basic observation decisively limits the admiration. There is a basic imbalance in the "give and take" of the process. The West uses its economic, financial and technological superiority to dominate the exchange. The source and direction of the process are always the same: from North to South or from West to East respectively (Muhammad, 18-9). For this reason, the certainty in the West of being the center, surrounded by a non-western periphery, will not be shaken.

Many Islamists even doubt the passivity of the West in this matter. They blame the West for actively pursuing a policy of "cultural onslaught", of "cultural invasion", of "subterranean colonial penetration" or of modern-day "cultural imperialism". For them, the Western objective is not simply to globalize capitalism as a mode of production, but also to export a related set of values. "Transculturalization" seems to be the best description for this process. It "involves planting a culture which is deeply rooted in Western Europe and the US into alien, non-Western soil". (Ehteshami, 197) In short, this causes, according to Musa Saleem, director of the Islamic Institute in London, a situation in which many Muslims are not certain of "whether they belong to the East or to the West. In brief, they have an identity crisis leading to other crises and problems". (Saleem, 205)

3. Globalization and the Iraqi War

3.1. Visions of the US administration

The short introduction regarding the different notions of globalization and the main perceptions of its accompanying processes in the Middle East are indispensable for an assessment of the US administration's visions on the issue. To concentrate the problem, one might ask in a simple question: can there be any area where the academic notions of globalization, the overwhelmingly negative perceptions it provokes in the Middle East, and its 'official' American interpretation will meet or overlap? Voluntarily or not, in the months preceding the war, neo-conservative think tanks, intellectuals, experts and politicians in the US fed the impression in the Middle East that globalization is all but neutral. On the contrary, they reinforced the notion that it is only a Western instrument to foster and regulate its hegemony.

Thomas Barnett, Professor and Senior Strategic Researcher at the U.S. Naval War College and one of the most prominent advisors of US secretary of defense Donald Rumsfeld, serves as a convincing (but not at all rare) example in this regard. He advances that "[the war] is not about the disarmament of Saddam, not about regime change, not about oil, the future role of the UN or the hegemonial claims of the U.S. More precisely: it is about all of that - but at the same time about so much more; it is about the future of globalization and therefore about peace and prosperity in this world". And he continued: "In Iraq, but not just there, it is about making the world safe for globalization once and for all. Iraq, as well as Afghanistan and other countries, are part of a sort of ozone hole of globalization. That is what calls a zone on the globe with altogether about 2 billion people who have so far missed inclusion in globalization and therefore pose a strategic threat to progress in the world. This ozone hole, where figures like Saddam Hussein and Osama Bin Laden thrive, must therefore be scaled down or minimized, the network of the globalized world expanded, thereby creating mutual dependence, peace and prosperity and depriving violence and terror of ground to stand on. This is the job of the U.S. soldiers in Iraq". (Barnett, 1)

According to Washington's calculations, a new regime in Baghdad shall be followed by growing prosperity and democracy, thereby finally drying up the roots of terror. "We must," to quote Barnett again, "make globalization truly global ... Without the Middle East and the Muslim world, globalization is not global — and therefore constantly threatened". (Barnett, 2) Donald Rumsfeld himself did not speak so much of globalization but of democracy to be

globalized. In this sense, the US will work to "help the Iraqi people...to live in freedom and have a voice in their government". (Rumsfeld, 2) And his deputy Paul Wolfowitz added, "Iraq will be the first Arab democracy and even modest democratic progress there will cast a very large shadow, starting with Syria and Iran and then across the whole Arab world". (Wolfowitz, 21) How were these pathetic phrases received in the Middle East?

3.2. The Echo in the Middle East

According to their own proclamations, the US is trying to export democracy to the Middle East through Baghdad. In other words, the US is using its military arsenal to radically transform the ideological character of another state and ultimately of its surrounding states as well. Besides the bizarre fact that democracy is enforced on them by military means, the perception of the Iraqis is also shaped by experience. When Britain began its invasion of Iraq in 1914, it also claimed that it was bringing democracy to Iraq… and it ended in nearly 40 years of hegemonic rule. Moreover, until now, American 'democratization' means by and large the indefinite rejection of self-rule for Iraq, and the complete dissolution of its army. How is Washington not aware of the meaning of the army with regards to Iraqi identity and self-esteem? The envisaged replacement of the army by a "national self-defense force" can only remind Iraqis of the Levies under the British mandate that preceded the formation of a conscription army. Similarly, US civil administrator Paul Bremer, labeled "viceroy" by some, can only remind Iraqis of the British High Commissioner who ruled the country until 1932. Who can be surprised then that so many Iraqis don't speak about the fruits of globalization and democracy but rather about history completing a full circle? After eighty years of its existence as a state, Iraq ended up where it began: as a pupil and a client of an external, Western power.

As recent polls reveal, questions regarding the real motives of the US to attack Iraq were answered - more or less unanimously - with reference to oil. Obviously, the fact that oil installations were immediately surrounded and defended, and that the oil ministry was safeguarded by US troops from looting while museums and hospitals weren't, has reinforced the idea in people's minds that the war was fought for oil. The second response in these polls was that the US was attacking Iraq for the benefit of Israel. Very few people believed that it was for democracy or for peace. There is profound suspicion of the US' intentions. Essentially, the general view is that the US is motivated broadly by (a) trying to weaken Arabs and Muslims; (b) dominating the oil resources of the region; and (c) helping Israel. (Evans, 3) Furthermore, some people in the region underscore the selectiveness of the US approach towards democracy. If the huge anti-war demonstrations that preceded the invasion of Iraq constituted the true expression of the opinion of the majority,

then the US administration neglected the basic premise of democracy. Another significant consequence in relation to democracy stems from the massive Shia demonstrations that followed the war. Clearly, they made the US extremely cautious with regard to the outcome of free elections. It should not go unnoticed that people in Washington are currently downplaying the idea of free elections. Their real sentiment now seems to revolve more strictly around their interests. How are they to be protected? How can undesirable options be prevented? (Evans, 4-5)

Abd al-Moneim Said offers once again a fundamentally different explanations. The fact that he supported the US argument of shutting the ozone hole of globalization by a regime change in Iraq makes his opinion rather interesting. Said argues that the US policy with regard to the Middle East during the previous decade focused on the notions of dialogue and multilateral talks in relation to the Arab-Israeli peace process. These talks had focused on such various matters as economic cooperation, water, or the environment (among others, of course). Several economic conferences were organized in Casablanca, Amman, Cairo, and Doha to foster the creation of extensive capitalist markets, thus strengthening the connections between the region and the process of globalization. “But all these efforts came to nothing,” concludes Said. Therefore, “the Anglo-Saxon war on Iraq was no more than a military exercise designed to remove barriers to globalization. The war, thus understood, was an attempt to keep oil flowing and markets open. In a sense, it sought to make the Middle East [...] more accessible, more vulnerable to the mechanisms of globalization - something which a decade of the peace process and one previous Gulf war has visibly failed to accomplish”. (Said 2003, 2)

4. Conclusion

Many of the above quoted pathetic and/or over-optimistic assessments of the direct links between the victory of globalization and the war in Iraq can be countered by using similar arguments. Wars often produce surprises, good and bad. No one expected that the First World War would sound the death call of the existing global economic system or that the Second World War would herald - in the West at least - history’s greatest prosperity. These experiences teach us that globalization could go in the inverse direction, thereby badly damaging countries that depend on trade and international investment. Stephan Richter of the Globalist Research Center has paralleled the situation with that of 1913 when hardly anyone imagined the world economy might falter. According to him, the danger now is that “major economic players are divided by non-economic issues - and have lost the ability to trust one another”. (Richter, A29) The Financial Times of London

has reported several times that European entrepreneurs and CEOs are worried that the diplomatic split between the United States and "Old Europe" will widen into a commercial conflict. German enterprises reported a backlash from U.S. customers and some American investors balked at buying French bonds.

The best conditions for the flourishing of trade are economic confidence and political stability. The reconstruction of the world economy after 1945 occurred precisely because the United States provided these conditions. The US secured a military umbrella for Europe and Japan. It led the effort to establish rules for global trade. Its economic vitality aided the rest of the world. The gospel of globalization presumed that the end of the Cold War meant that the ideas of American liberal capitalism (democracy, free market) would spread and foster political consensus and that growing global trade and investment would build economic confidence. However, we know that it is not so simple. Contradictions abound. The US leadership seems strong - and countries everywhere assail it. (Samuelson, A29) But this is not the end of the story.

Joseph S. Nye compares the present international politics with a three-dimensional chess game. Only at the highest level (the military) is the system uni-polar. And even at this "strategic" level the US need countries such as Great Britain, France, and Germany to assist it in areas like Afghanistan or the Balkans. At the economic level, the world is multi-polar. Actors like the EU or Japan are matching players in the world economy, and indispensable partners for economic and commercial agreements. Although it remains the most powerful one, the economy of the US can not exist without its interaction with the markets in the EU and Japan. Finally, at the lowest level of general inter-state relations, the mutual dependence is particularly obvious. Neither uni-polarity nor US hegemony rules here. No single government can fully control this level. It is the realm of communications, migrations, environmental changes, human contacts, drug trafficking and terrorism. Three quarters of the fight against terrorism, for example, take place in non-military fields; and consequently, it is the multilateral cooperation between intelligence services, police, customs and the such that counts here. (Nye, 5-6)

One last remark should lead us back from the fate of the international system and globalization to that of Iraq. Perhaps in a few years time we will find out that the change in Iraq was merely cosmetic, that the overthrow of Saddam Hussein affected the life of the Iraqi people but did not initiate real change in the Middle East - not to speak of globalization or international relations as a whole. This is because the current neo-conservative unilateralism of the US administration has strict electoral limits. George W. Bush's policy could barely survive another term.

Works Cited:

- Azzam, Muhammad (1993), "Islamist Attitudes to the Current World Order", *Islam and Christian-Muslim Relations*, 4:2.
- Barnett, Thomas, quoted in Stefan Baron (2003), *The Real Meaning of the War in Iraq*, Washington D.C.: American Institute for Contemporary German Studies.
- Dibaya, Zuhair (1996), *Globalization: The Last Sky*, Helsinki: Institute of Development Studies Working Papers 11.
- Ehteshami, Anoushiravan (1997), "Islamic Fundamentalism and Political Islam", in White, Little, Smith, (eds.), *Issues in World Politics*, Basingstoke: Macmillan Press.
- Evans, Leslie (2003), "Arab Distrust of America Clouds Prospects for a Stable Middle East", *UCLA International Institute Papers*.
- Falk, Richard (1997), "False Universalism and the Geopolitics of Exclusion", *Third World Quarterly*, 18:1.
- Giddens, Anthony (1990), *The Consequences of Modernity*, Cambridge: Polity Press.
- Hoogvelt, Ankie (1997), *Globalization and the Postcolonial World; The New Political Economy of Development*, Basingstoke: Macmillan Press.
- Khadduri, Walid (2003), *International Herald Tribune*, 26 May.
- Mansur, Ahmad (1994), *Qidaya al-'alam al-islami fi zill an-nizam al-'alami al-jadid*, Beirut: Dar al-Hazm.
- Muhammad, Ali (1996), "The Arabs and the West: Towards a Constructive Dialogue", *Strategic Papers of the Al-Ahram Center for Strategic Studies*, 36.
- Nasr, Sayyid Husain (1996), "Islam and the West: Yesterday and Today", *The American Journal of Islamic Social Sciences*, 13:4.
- Nye, Joseph S., quoted in Karl Kaiser (2003), "Zeitenwende; Dominanz und Interdependenz nach dem Irak-Krieg", *Internationale Politik*, 58:5.
- Petras, James (1999), "Globalization: A Critical Analysis", *Journal of Contemporary Asia*, 29:1.

- Richter, Stephan, quoted in Robert J. Samuelson (2003), "War's Economic Side Effects", *The Washington Post*, 19 February.
- Rumsfeld, Donald (2003), in *Financial Times*, 29 April.
- Said, Abd al-Moneim (1994), "After the Cold War: The International System between Chaos and Stability", ib *The Arab Strategic Report 1993*, Cairo: Al-Ahram Center for Strategic Studies.
- Said, Abd al-Moneim (2003), "The Arch of Globalization", *Al-Ahram Weekly*, 641.
- Saleem, Musa (1993), *The Muslims and the New World Order*, London: ISDS Books.
- Scott, Allan (1997), "Introduction: Globalization: Social Process or Political Rhetoric?" in Allan Scott (ed.), *The Limits of Globalization*, London: Routledge.
- Wolfowitz, Paul, quoted in Milan Vesely (2003): "Debunking the Domino Theory", *The Middle East*, 334.

Building the first Arab Democracy? A critical analysis of Jordanian elections from 1989 until 2003

Helga Baumgarten*

Introduction:

On 17 June 2003, Jordanian citizens, after a long delay, were finally called upon to participate in nationwide parliamentary elections once again. The parliament had been dissolved by King Abdullah II in June 2001, but the elections due in November 2001 were postponed again and again. In the previous elections of 1997, the fourth round since 1989 when elections were held for the first time after 1967, all Jordanians aged 18 and above were entitled to vote (down from the previous 19 year old bar). Participation in 2001 remained low in absolute terms (58%), but was significantly higher than in previous rounds.[1] The large majority of successful candidates were independents, and only one

* Professor of Political Science - Birzeit University.

[1] Center for Strategic Studies, Public Opinion Poll 33, July 25, 2003. Accessed on July 21, 2003 under **www.css-jordan.org/arabic/polls/democracy/2003/index.html**

Electoral participation had been of 41% in 1989, 46% in 1993 and 41% in 1997. See Hani Hourani and Ayman Yassin (1998), *Who's Who in the Jordanian Parliament 1997-2001*. (Amman: Dar Sindbad, Al-Urdun al-Jadid Research Center): 2007.

party, the Islamic Action Front (IAF), won enough seats in parliament to play a political role in the new legislature. Of the 30 candidates of the IAF, however, only 17, much less than expected by both the party and outside observers, did actually make it into parliament.[2] Still, after having boycotted the elections of 1997, they are once again back in parliament, a fact important in itself.

For the first time, there are a number of women represented in parliament, based on a quota introduced for the first time just before the elections. Now Jordanians have six woman parliamentarians. The only woman who had in 1993 succeeded in winning a seat in parliament, Tujan al-Faisal, was prevented from running again in the 2003 elections. She had been convicted by a court of "insulting the dignity of the state" in 2002, then imprisoned, but shortly afterwards pardoned by the king. The pardon did not go so far however as allow her to continue her political career. The election committee rejected her filing as a candidate and the court action she took was unsuccessful: she continued to be barred from competing again.[3] The women elected to parliament only made it via the quota, winning 36 000 votes all together. None of them is from Amman where there is a nascent and active women's movement. Rather, they were elected in areas outside the capital, much more conservative in outlook. One of them ran as a candidate for the Islamic Action Front in Zarqa, just north of Amman.[4]

Do the elections of 2003 really mark the entry into a second round of democratic transformation in Jordan, as the Jordanian press would have us see it, even as the press outside Jordan hardly mentioned these elections at all? To answer this question it is necessary to undertake an in-depth analysis of Jordanian elections since 1989 and to look at the effect they have had on Jordanian politics and on the political system in general. This paper proposes to look at Jordanian elections from two different perspectives. First of all, I shall look at the elections from

[2] Jordan Times, June 19 and June 23. Accessed on June 19 and June 23 at

www.jordantimes.com/Thu /homenews1.htm and **www.jordantimes.com/sun/opinion/opinion2.htm**

This article relies above all on the paper Jordan Times, published in Amman in English, as its reporting is much more liberal and open than that of the papers published in Arabic.

[3] Al-Hayat, May 26, 2003, accessed on June 13, 2003 under http://english.daralhayat.com/OPED/26-05-2003/Article-20030526 (Salameh Nematt), see also Jordan Times on May 21, 2003 accessed on May 21 under

www.jordantimes.com/Tue/homenews4.htm and **www.jordantimes.com/Tue/opinion/opinion1.htm**

See also The Washington Times from July 17, 2003, accessed on July 21, 2003 under **www.washingtontimes.com**

[4] Jordan Times, June 19, 2003. Accessed on June 19 under

www.jordantimes.com/Thu/homenews/homenews1.htm

above, from the perspective of the regime. Why was the decision taken to hold elections in 1989, after a break of more than 20 years? Why have elections then been held regularly from 1989 until 1997? Why were elections called again in June 2003, with a delay of almost two years? What do these elections represent and what is their purpose? To put it provocatively, are King Abdullah II and before him his father King Hussein the only democrats in the Arab World - to play with the title of Ghassan Salame's renowned book[5]- and have they really tried to transform Jordan into "the first Arab democracy"? Or, to put the question differently, what has been the goal of the Hashemite kings when holding elections, in whose interests did they call these elections and who is in control of the whole experiment?

I then propose to look at the elections from below, from the perspective of the political parties that participated in the elections. I chose the IAF, the biggest and most influential party in Jordan, if not the only party which fully deserves this name, for my analysis. In the same provocative manner as above I should like to ask what role an Islamic Party that developed out of the Jordanian branch of the Muslim Brotherhood would want to play in a process of democratic transformation. What are the chances, if any, that the IAF could act as a catalyst for political changes in the Hashemite Kingdom? Or are the IAF's goals much more far-reaching, and directed towards changing the power structure and even the political system in Jordan?

Elections in Jordan - a historical overview

Between 1967, the year of the June War between Israel and its Arab neighbors, and 1989, the year of the bread-uprising in the south, no elections were held in Jordan. Even more, the whole country had been put under a state of emergency and military law in 1956 and remained so throughout this period. The parliament, which had been elected shortly before the June War of 1967, was finally dissolved by the king in 1974 and from then on the king ruled via the governments he appointed without any parliamentary pretenses.[6] In the spring of 1989, the people of Ma'an in the South of the country went to the streets to protest the steep price rises in staple goods like bread, diesel and petrol. These

[5] Ghassam Salame (ed.) (1994), *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* London: I.B. Tauris.

[6] Malek Mufti (1999), "Elite Bargains and the Onset of Political Liberalization in Jordan" (in *Comparative Political Studies* 32: 100-129): here 103-104.

price rises had been imposed on Jordan by the International Monetary Fund (IMF) in order to get the country out of its debt crisis, which had arisen as a consequence of the oil-price crisis of the mid-eighties and its concomitant deep effects on all countries dependent on financial help from the Gulf States.[7] From the perspective of the IMF, Jordan's foreign debt crisis was only exacerbated by wholesale governmental subsidies for staple goods. The IMF sought to solve this crisis by extreme austerity measures, mostly at the expense of the poor in Jordan. Their reaction was to go to the streets and voice their protest in huge mass demonstrations. Many observers saw the beginning of a Jordanian Intifada, following the example of the Palestinian Intifada which had started in December 1987. However, whereas the Palestinians rebelled against the Israeli occupation, Jordanians, or so many observers interpreted it, rose up against the Hashemite Monarchy.

Some political scientists interpreted the crisis in Jordan as that of the rentier state, which is invariably also a highly authoritarian one.[8] For them, there was only one way out of the crisis, namely the demise of the rentier state and the embarkation on the road of economic and political liberalization, culminating in democratic transformation. The first step in this direction, as seen by these analysts, was the implementation of the demands of the IMF. After all, the Jordanian regime could only implement the reforms necessary for future economic development through the prior implementation of an extremely tough austerity program. Only on the basis of liberalization and democratization, that is to say the agreement by its citizen to these very measures, so the argument continued, could the government embark on this road.

King Hussein reacted in the expected way. First, in the accustomed authoritarian manner, he crushed the intifada ruthlessly. When order and quiet had been reestablished by the army, the offer was made to hold elections - almost a textbook reaction from the point of view of the above-mentioned political scientists. As Hussein's subjects had to pay for the deep-going reform of the Jordanian economy, at least they should be given the right to vote for the necessary austerity measures. On the other hand, if we believe statements by King Hussein's ministerial elite, pressure from the street was not the decisive push in the direction of elections: "It was not that popular pressure for democracy was so great. Rather, I think the King wanted to preempt events".[9]

[7] Rex Brynen and Laurie Brand (get precise references)

[8] *Ibid*.

[9] Mufti (1999), *op. cit*.: 104.

The first elections in Jordan since 1967 were called on the basis of an election law granting unlimited vote -i.e. voters had as many votes as there were seats in parliament allocated to their district. These districts, however, had been heavily manipulated, against the urban population which tended to be mostly Palestinian in origin, and in favor of the rural population, almost exclusively indigenous Jordanian, Bedouin, and above all loyal to the regime. The second district in Amman, for example, which on the basis of the size of its population should have received at least nine seats in parliament, had only three. Kerak, on the other hand, a city in southern Jordan, should have been allocated not more than five seats based on the number of its inhabitants. It got nine.[10] Despite these crass manipulations, intending to guarantee a clear vote of support for the monarchy and its political program, election results turned out to be a huge surprise for all.[11]

Only 38 loyalists of the regime gained a seat in parliament, compared to 36 for the opposition. Between these two clearly delineated camps there were six independent religious deputies representing the balance of power. The opposition comprised 22 deputies from the Muslim Brotherhood, four Islamist radicals and ten Arab nationalist and communist parliamentarians. This was, without doubt, a striking election result for a country that until then had been universally considered an authoritarian regime. Did these elections actually signal the end of authoritarian rule and the beginnings of democratic transformation? Was it King Hussein's decision to call elections in order to support an economic reform program imposed from the outside that had, behind his back as it were, inaugurated the end of his monarchical rule? Did the observations and expectations of the above quoted theoreticians come true?

One decision followed the other, bringing about deep changes in Jordan's political landscape.[12] Martial law was lifted in 1991. The same year, a Jordanian National Charter, elaborated by a broadly representative council convened by the King, was accepted as the framework delineating the parameters of political freedoms and obligations in the country. In 1992, political parties were legalized, after a 36 year ban that followed the ill-fated 'Nabulsi government' (CHECK). It is on the basis of this new law that the Jordanian branch of the Muslim Brotherhood created

[10] *Ibid*.: 107.

[11] For election results, see Tim Riedel (1993), *Who is Who in Jordanian Parliament 1989-1993* (Amman: Friedrich Ebert Stiftung). See also Mufti (1999), op. cit.:109.

[12] For this and the following see Hani Hourani, Hamed Dabbas and Mark Power-Stevens (1995), *Who's Who in the Jordanian Parliament 1993-1997* (Amman: Sindbad, Al-Urdun al-Jadid Research Center): 36-40. See also Malik Mufti (1999), *op. cit*.: 113-117.

the Islamic Action Front as its political party. In 1993, a new media law was passed that established and regulated the freedom of the press. 1993 also saw another round of elections. Only weeks before these elections, the government launched its counterstrategy that broke this astonishingly rapid and deep process of democratic transformation. The palace announced a new election law promulgating the so-called single non-transferable vote, based on the principle of "one man, one vote".[13] From now on every citizen had only one vote, irrespective of how many seats there were allocated for his or her district. King Hussein proclaimed this new law as another tremendous step forward in Jordan's transition to democracy. In reality, however, it deeply impacted all future elections in Jordan. The logic behind the law was rather simple and very effective. When a citizen has several votes (as in the previous electoral system), he/she can vote both opportunistically for a candidate who gives him/her the necessary 'wasta' to survive and succeed in the Jordanian system (i.e. a candidate close to the regime), and ideologically for a candidate who represented his/her political outlook. This flexible system was one of the major factors behind the success of the opposition candidates in the elections of 1989. In contrast, with only one vote there are few alternatives. Naturally, the large majority of voters chose candidates in relation to their most urgent needs and deepest personal interests in their daily concrete problems, and these were most efficiently addressed through traditional politicians loyal to, and therefore with direct influence on, the regime. Most of these candidates ran in the elections as independents, which in itself blocked the development of a politically relevant party-system in Jordan. The results of the elections directly reflected these developments, as the opposition incurred major losses.[14] The number of candidates from the opposition fell to 23 (from 32 in the previous elections). The IAF lost six seats, entering parliament with only 16 candidates, while the left and Arab nationalists lost four seats, obtaining only 6 deputies. The fundamental reason for the change in the electoral process was revealed barely one year after the new parliament was formed. Indeed, King Hussein finally concluded his peace treaty with Israel and it had to be ratified by the parliament. Clearly, it would have been problematic with a strong opposition in the parliament such as that elected in 1989, while the newly elected one smoothly accepted the treaty. Not surprisingly, the vote in parliament followed the divide between the loyalist 'independents' and the opposition: 55 candidates supported the treaty, while the entire opposition voted against it.[15]

[13] Mufti (1999), *op. cit.*: 118.

[14] Hourani *et alii* (1995), *op. cit.*: see especially 181ff.

[15] *Ibid.*: 204-205.

Nonetheless, the new electoral law also provoked negative consequences for the regime. The opposition decided to boycott the third round of elections called in 1997. The first party to announce its boycott was the Islamic Action Front, but it was followed by practically all the leftist and Arab-nationalist parties.[16] As a result, the opposition was only represented by individual candidates, and was reduced to the meager score of 15 seats (or less than half the seats that they had obtained only 8 years before, in 1989). The retreat from the erstwhile liberal transformations of the early nineties continued at a fast pace after the 1997 elections. The liberal press law from 1993 was amended and as a consequence a number of the newly established and flourishing Jordanian weeklies had to close down. Although these amendments were ruled unconstitutional in 1998 and a new press law was issued, the severe damage to the free press had already been done. The press, like the parliament, has returned to the direct and tight control of the regime.[17] Notwithstanding, fresh elections meant to take place in 2001 (two years into the rule of the new king Abdullah, following the death of his father) were repeatedly postponed. The regime clearly feared the potential of a new round of elections.

The view from "above"

With what intention did King Hussein call elections in 1989 and why did he repeat them? What were the interests behind this decision and what about the new context in 2003?

In 1989, Jordan was in the midst of a deep economic and political crisis. Falling oil-prices on the world-market in the beginning of the eighties had a brutal, if belated (by a few years) effect on Jordan. The Gulf states could no longer disburse the huge amounts of "development" aid to the so-called 'confrontation states - i.e. those directly bordering Israel. Therefore, Jordan drifted head-on to a financial crisis.[18] From the regime's perspective, only the IMF and the World Bank seemed to be able to help Jordan out of this mess. However, conditions for this help were (as could be expected) very tough. All previous subsidies for primary goods had to be cancelled practically from one day to the next. Another dimension of the crisis was essentially political: in the summer of 1988, in response to the Palestinian Intifada against the Israeli occupation, King Hussein renounced to

[16] *Ibid*.: 27ff., see also Mufti (1999): 124-125.

[17] Mufti (1999), *op. cit*.: 125-126.

[18] Brynen, Brandt …

the Hashemite claim to sovereignty over the West Bank.[19] The impact of this decision of the internal politics of Jordan was unpredictable, as more than 50% of Jordanian citizens are of Palestinian descent. King Hussein reacted to the looming political crisis with an initiative of his own, in a typical case of 'active defense' strategy.[20] Instead of trying to control the potentially explosive situation in Jordan through an authoritarian crack-down, he aligned himself with the recent global trend towards democratization. It is important to highlight the fact that 'democratization' in Jordan did not develop from below in a forceful challenge to the incumbent regime. It was imposed from above. Nevertheless, even changes imposed authoritatively from above tend to develop a dynamic of their own, and the Jordanian population reacted extremely positively to the promised transformations. This forced the King to fulfill his promise and pursue increasing democratization - albeit temporarily. As we have seen, the second round of elections in 1993 provoked a break in this process, as the Hashemite regime made clear (most blatantly with the change in the electoral legislation) that it did not intend for the liberalization of political affairs to trespass beyond the formal level.[21] The new electoral was meant to prevent the consolidation of the opposition in the context of a potential treaty with Israel, which had long been on the Hashemite agenda and seemed now possible with the onset of the Madrid and the (more successful) Oslo peace negotiations. More generally, the monarchy, well known for its authoritarian tendencies, needed to reestablish full control over its citizens. Of course, this could only happen on a new basis, articulated through regular formal elections. This was precisely the achievement of the new electoral law. Jordanians could vote, and were encouraged to do so, but the margin of choice was limited to the 'independent', traditionally-oriented candidates acceptable to the regime. As intended, the opposition was decisively weakened. The peace treaty with Israel was ratified, and thanks to the apparent liberalization, King Hussein could plead for aid from the West in replacement of the lost support from Gulf states. Thus, the reinstated elections merely constituted a tactical move by the monarchy in time of crisis, and the liberalization measures remained essentially limited to form rather than content. Moreover, during the early years of reform, from 1989 to 1993, the regime attempted to co-opt the opposition by (partially) including them in the political process.[22] 1993, as we have seen, marked a significant break with the conciliatory strategy by the regime, in favor of a more forceful exclusion of the opposition forces.

[19] Helga Baumgarten (1991), *Palaestina: Befreiung in den Staat* (Frankfurt: Suhrkamp)

[20] Mufti 1999:104.

[21] Mufti (1999): 118; Hourani and Yassin (1998):18ff.

[22] Glenn Robinson, MiltonEdwards etc.

The view from "below"

What about the view of this process from below, from the perspective of the Jordanian opposition, above all in the eyes of the Jordanian Muslim Brotherhood (the IAF as of 1992/3)? It is essential to note that the history of the Muslim Brotherhood in Jordan is characterized by excellent relations with the Hashemite monarchy.[23] Starting in the 1950s, the monarchy was able to withstand the challenges of the Arab nationalists, the leftists and later the PLO on the basis of a close cooperation with the Muslim Brotherhood. Their members and supporters traditionally played an important role in the Jordanian bureaucracy, above all in the field of education. As for the Brotherhood, these close relations allowed it to work with relatively little hindrance from the government, both in its religious and welfare activities. Like the monarchy, the Brotherhood considered all leftists (above all the Communist Party, the Nasserites, and the secular PLO) as its enemies. However, not all members of the Brotherhood were in favor of participation in the elections finally convened in 1989.[24] Historically, its focus had been on religious work, far off from the field of conventional politics, and many hoped it would remain that way. Therefore, the Muslim Brotherhood eventually presented only 28 candidates for the 80 available seats in parliament, receiving 15,6% of the votes overall but 27,5% of the seats (with 22 deputies).[25] The prime minister, appointed by King Hussein, asked the Brotherhood to participate in the government, but this was refused. After the start of the second Gulf War in 1991, new negotiations were held with regards to the entry of the Brotherhood into the government. The talks proceeded quite smoothly,[26] and the Brotherhood eventually accepted the offer of the new prime minister, Mudar Badran, and entered the new cabinet with the control of five ministries (of education, health, social affairs, justice, and awqaf). For the regime, the Brotherhood had thus finally been co-opted. From the latter's perspective, it had in this manner once again reasserted its loyalty to the Hashemite monarchy (and of course taken control of the fields most important to it). Nevertheless, the Muslim Brotherhood remained a significant challenge for the regime in two respects: in the realm of foreign policy and in the field of social and economic policy.

[23] Wictorowicz z.B.

[24] Mufti (1999):111.

[25] It is interesting to notice that the Palestinian Hamas, also a product of the Muslim Brotherhood, is credited to similar scores throughout the Oslo period. See polls since 1993 administered by JMCC, CPRS and ….. plus websites.

[26] See Mufti (1999): 111.

The Brotherhood had a clear stand with regards to Israel, and it had always refused any rapprochement (let alone a peace treaty) with the Jewish state. As for the new economic policy of austerity of the government, the Brotherhood rejected a wholesale capitalist transformation of the Jordanian economy, as their political constituency was precisely constituted by those who would loose the most from such reforms: the lower middle class and the poor.

Polls showed however that a crushing majority of Jordanians (70%) supported the peace process that had begun in Madrid in 1991.[27] It is on the basis of this broad popular support that King Hussein was able to counter the growth and consolidation of the political role of the Muslim Brotherhood. And indeed, in the elections of 1993, the Brotherhood, now competing as the IAF, lost many votes and secured only 16 seats in parliament. Nonetheless, they remained in the electoral game. The monarchy, having clearly learnt the lesson from the fall of the Shah in Iran, issued new regulations forbidding (and therefore criminalizing) any political activity in mosques. This, in addition to the new curtailment of the freedom of the press by the regime and the massive restrictions on political activities, finally led the IAF to boycott the next round of elections in 1997, during which only a few individual Muslim Brothers presented their candidacy and only made it to parliament (in addition to four independent Islamists).[28] It is important to stress here that the Brotherhood did not decide to go underground or turn to violence. They continued instead their work in their traditional domains, and simply organized civil opposition outside of parliament. They also appealed the regime to do its part in order to avoid a total break-up of the political forces in the kingdom: "We are asking the government to resume dialogue on the major political issues and we affirm that we are ready for dialogue at any time".[29] Notwithstanding, the Muslim Brotherhood was largely marginalized from Jordanian political life. When King Abdullah II, after consolidating his arrival to power in 1999, finally called for elections in the spring of 2003, the IAF made the clear decision to rescind its election boycott and compete once again.

It realized that "the boycott harmed the Brotherhood and deprived it of its traditional influence in the national institutions" [30] and that it had to get out of its isolation. This meant that it had to return to parliament, even if no changes

[27] Center for Strategic Studies or Hani Hourani???

[28] Hani Hourani check genau.

[29] Jordan Times, January 17, 1998, quoted in Mufti (1999), 125.

[30] Al-Hayat June 13, 2003.

were made to the electoral legislation, which had been so detrimental to them. An additional decision was taken by the palace in 2003 to increase the number of seats in parliament to 110, which made it even more difficult for the IAF to stage a strong come-back. In the end, the IAF presented 30 candidates to the elections of June 17, 2003, only 17 of which won a seat in parliament, including one of the six women required by the quota. To these should be added two other seats won by former IAF members who ran independently. In addition, three independent Islamists succeeded in entering parliament, which increases the Islamist bloc finally to 22 seats (or 20%) of the parliament. This is the identical percentage they had garnered in the last elections that they had participated in.[31]

The focus of the IAF in parliament is expected to be on foreign policy since "the dangerous events in Iraq and Palestine, and the fears of their repercussions on Jordan represent a factor of anxiety within the Islamic Movement. They hold it as a national responsibility to participate in the elections, after the whole region has come under American threats".[32] The voice of the IAF will surely also be heard with regards to the 230 temporary laws that were introduced by the parliament-less government of Prime Minister Abu Ragheb between 2001 and 2003 over which the new parliament will have to decide.

Conclusion:

This overview has shown that the four rounds of elections held in Jordan since 1989 constitute a successful intervention by the regime to increase its legitimacy and broaden its basis of support while preserving and even increasing its power and control. As soon as a political force (the Muslim Brotherhood) was considered to be a potential threat, the regime reacted immediately by a manipulation of the law. The regime in Jordan is in the final analysis under the tight control of a very narrow power elite, composed of the king, the royal family and no more than 20 individuals from the Jordanian political elite.[33] Other elites outside of this circle of power wield much less influence, but remain co-opted and satisfied through an efficient patronage network. This is above all in reference to the new economic elites, which engage in their course of

[31] (footnote: Jordan Times 19.6.2003, misleading: propaganda!!!) plus election statistics Ellen Lust-Okar:p.551 und Hani Hourani).

[32] Al-Hayat, June 13, 2003.

[33] Mufti (1999), *op. cit*.: ?

economic transformations under the protection of the regime and against the interests of the (poor) majority of Jordanians. Under the prevailing conditions, no opposition against the regime can be expected from these new economic elites.[34] Inter-elite struggles, as they are known to students of political transformation in other regions of the world, above all Latin America, have not occurred (and probably can not) under these prevailing political and structural conditions.

The opposition has been extremely limited in its range of action and in its capability to bring about change.[35] Nevertheless, despite continuous manipulation and repression, the IAF still decided that electoral politics are still worthwhile. It seems confident that it will slowly but gradually develop more effective means to counter these manipulations. On the other hand, the IAF itself is a party basically authoritarian in outlook and behavior, as is witnessed by the expulsion of those election candidates who refused the central command. It should also be added that there remains in Jordan a significant underlying reverence for the symbol of the kingdom and the person of the king, which translates in the refusal to challenge his overarching authority.

Against this background, the scenario (typical of other democratic transitions) of the cooperation between an emerging counter elite and the major opposition party is unlikely in Jordan. However, the alternative scenario that has been attempting in the region of imposing a new counter-elite through intense external pressure (and labeling it democracy) is equally destined to fail. History has repeatedly shown that it is the people themselves who achieve their liberation and establish the form of government that allows them to live as free and emancipated citizens.

Notwithstanding, the 'era of transformation' that Jordan is said to have lived in the past 14 years is an important testing ground for the region. It has shown that a party that emerged out of the Muslim Brotherhood is willing to participate in elections, respect the decisions of the majority and integrate itself into parliamentary practices even in the context of an authoritarian regime. There have simply been no recourse to violence at all, in contrast to the indiscriminate discourse regarding Islamic parties in the West. In the case of the peace treaty with Israel, for example, the IAF eventually accepted it in the face of broad

[34] refer to Albrecht, Pawelka, Schlumberger und Baumgarten: Neopatrimonial leaders.

[35] In the words of Rami Khoury, it is " a legitimate, vocal, yet effectively powerless opposition minority". Jordan Times, 21.5.2003.

popular support and parliamentary majority. A comparison with the Palestinian Hamas again imposes itself, as it too ultimately accepted the decision of the Palestinian society regarding the Oslo process by accepting to take part in the 1996 elections.

The very limited success of the IAF in the elections in June 2003 seem to have sufficed to provoke the fear of the Jordanian regime. Indeed, the monarchy directly intervened in the municipal elections programmed in July, yet again changing the electoral legislation single-handedly and with no parliamentary pretenses at all. The monarchy has decided to nominate the head of the municipal council and half of its members. The IAF and other political formations responded by again declaring a boycott of the elections (except in Amman, where the situation had always been so). This shows rather clearly that nobody can reasonably expect in the near future any significant transformation of the political system towards increased participation of citizens and accountability of governments. However, it is very important to follow attentively the activities of the IAF opposition in the new Jordanian parliament. For, after all, in Jordan as elsewhere, opportunities for transformation from within are much more important than chances of change imposed from the outside.